ستيڤن بوشيه
مارتين رويّو

مراكز الفكر

أدمغة حرب الأفكار



مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم
MOHAMMED BIN RASHID
AL MAKTOUM FOUNDATION



دار الفارابي

رسالة مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم

عزيزي القارئ،

في عصر يتسم بالمعرفة والمعلوماتية والانفتاح على الآخر، تنظر مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم إلى الترجمة على أنها الوسيلة المثلى لاستيعاب المعارف العالمية، فهي من أهم أدوات النهضة المنشودة، وتؤمن المؤسسة بأن إحياء حركة الترجمة، وجعلها محركاً فاعلاً من محركات التنمية واقتصاد المعرفة في الوطن العربي، مشروع بالغ الأهمية ولا ينبغي الإمعان في تأخيره.

فمتوسط ما تترجمه المؤسسات الثقافية ودور النشر العربية مجتمعة، في العام الواحد، لا يتعدى كتاباً واحداً لكل مليون شخص، بينما تترجم دول منفردة في العالم أضعاف ما تترجمه الدول العربية جميعها.

أطلقت المؤسسة برنامج «ترجم»، بهدف إثراء المكتبة العربية بأفضل ما قدّمه الفكر العالمي من معارف وعلوم، عبر نقلها إلى العربية، والعمل على إظهار الوجه الحضاري للأمة عن طريق ترجمة الإبداعات العربية إلى لغات العالم.

ومن التباشير الأولى لهذا البرنامج إطلاق خطة لترجمة ألف كتاب من اللغات العالمية إلى اللغة العربية خلال ثلاث سنوات، أي بمعدل كتاب في اليوم الواحد.

وتأمل مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم في أن يكون هذا البرنامج الاستراتيجي تجسيداً عملياً لرسالة المؤسسة المتمثلة في تمكين الأجيال القادمة من ابتكار وتطوير حلول مستدامة لمواجهة التحديات، عن طريق نشر المعرفة، ورعاية الأفكار الخلاقة التي تقود إلى إبداعات حقيقية، إضافة إلى بناء جسور الحوار بين الشعوب والحضارات.

للمزيد من المعلومات عن برنامج «ترجم» والبرامج الأخرى المنضوية تحت قطاع الثقافة، يمكن زيارة موقع المؤسسة www.mbrfoundation.ae

عن المؤسسة

انطلقت مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم بمبادرة كريمة من صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، وقد أعلن صاحب السمو عن تأسيسها، لأول مرة، في كلمته أمام المنتدى الاقتصادي العالمي في البحر الميت ـ الأردن في أيار/مايو 2007. وتحظى هذه المؤسسة باهتمام ودعم كبيرين من سموه، وقد قام بتخصيص وقفٍ لها قدره 37 مليار درهم (10 مليارات دولار).

وتسعى مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، كما أراد لها مؤسسها، إلى تمكين الأجيال الشابة في الوطن العربي، من امتلاك المعرفة وتوظيفها بأفضل وجه ممكن لمواجهة تحديات التنمية، وابتكار حلول مستدامة مستمدة من الواقع، للتعامل مع التحديات التي تواجه مجتمعاتهم.

ستيفن بوشيه

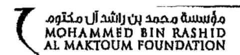
مارتين رويو

مراكز الفكر

أدمغة حرب الافكار

ترجمة: د. ماجد كنج

مراجعة وتدقيق: فارس غصوب

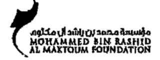




يتضمن هذا الكتاب ترجمة الأصل الفرنسي
Les Think Thanks

الطبعة الأولى
1430 هـ ـ 2009 م

ردمك 978-9953-71-371-7
tarjem@mbrfoundation.ae
www.mbrfoundation.ae





دار الفارابي

وطى المصيطبة . شارع جبل العرب، مبنى تلفزيون الجديد
هاتف: 301461 ـ 307775 (1-961+)
ص.ب: 3181 ـ 11 بيروت 2130 1107 . لبنان
فاكس: 307775 (1-961+) . البريد الالكتروني: info@dar-alfarabi.com
الموقع على شبكة الانترنت: www.dar-alfarabi.com

تباع النسخة الكترونياً على موقع:
www.arabicebook.com

المحتويات

مقدمة

لا ينقص فرنسا وأوروبا الأفكار وانما الاوسط التي يمكن لهذه الافكار ان تنتشر فيها بحيث يمكن للقادة أن يواجهوا الطرائق الجديدة في التفكير والحكم.

منذ بعض الوقت، نسمع في فرنسا كلاما عن «مراكز الافكار» (Think Tanks). وهي نصف نوادٍ سياسية، ونصف مراكز أبحاث أكاديمية حيث يلتقي مسؤولون سياسيون وجامعيون ومسؤولو مؤسسات وفاعلون في المجتمع المدني (Acteurs de la société civile). إنه لامر جيد. ولكن فرنسا تأخرت في التزود «بمختبرات الأفكار» هذه القادرة على انتاج فكر (Reflexion) سياسي مغاير وقادر بالتالي على إغناء النقاش (Débat) السياسي. إنها متاخرة بالنسبة لبروكسيل حيث توجد منذ عشرين سنة منظمات مثل المركز الأوروبي للدراسات السياسية (European Policy Studies) وشبكة المؤسسات الأوروبية السياسية (European Policy Institutes Network). وبروكسيل بدورها متاخرة كثيراً عن واشنطن

حيث تتواجد منظمات مثل مؤسسة بروكنغز (Brookings Institution) ومؤسسة السياسة التصاعدية (Progressive Policy institute) ومؤسسة المنشأة الأميركية (American Entreprise Institute) كي لا نذكر سوى ثلاث منظمات ذات أهواء سياسية متعارضة من بين مئات المنظمات الخلاقة والمؤثرة والمندمجة في عملية التكوين السياسي العام في الولايات المتحدة.

إن الأفكار، حسب قول اوغوست كومت، هي التي تحكم العالم. فبدون رؤية (Vision) الآباء المؤسسين للاتحاد الأوروبي ما كانت أوروبا لتعرف خمسة عقود من السلام ولا هذه الدرجة من التطور. وبدون تصور وتفاني بعض الأشخاص المتنورين لبقيت الأفكار الموصوفة سابقاً بالطوباوية (Utopiques) والجذرية (Badicales) دون أي تأثير مثل الغاء العبودية والغاء الاعدام والسماح بالاجهاض الطوعي ودخل الحد الأدنى للأكثر فقراً... فاليوم، يجري تبادل «رخص التلوث» (Permis de polluer) لانقاص الانبعاثات الملوثة. ولم ير النور أي تقدم إجتماعي أو إقتصادي الا بعد ان انبلج من فكر بعض الافراد حيث جرى نقاشه بشكل واسع فيما بعد.

إنّه من الجوهري اذن، ان يجري الإنكباب على الشروط التي تولد فيها وتنتشر الأفكار السياسية، سواء كان في اوساط الرأي العام او لدى السلطات المخولة وضعها في التنفيذ. "فمراكز الفكر" تشكل جسراً بين مختلف أشكال المعرفة. والأفضل من بينها تسمح بتحليل المشاكل المعقدة بطريقة محورية، من خلال دمج فروع (Disciplines) علمية مختلفة ، الامر الذي يصعبُ على الإدارات بطبيعته ان تقوم به. فنظراً لكونها متفلتة من أية قيود تراتبية، يمكنها أن تكون إنتقادية وان تعيد النظر بالتفاهم المسيطر.

لكنّ مفهوم "مراكز الفكر" لا تزال تثيرُ بعضَ الحذر في فرنسا. وغالباً ما تربط بذاك المفهوم الضبابي (Sulfureux) الآتي من وراء الأطلسي الضغط (Lobbying) المبعد رسمياً عن اللغة المؤسساتية في فرنسا. مع ذلك لم يعد أحد في فرنسا يؤمن بأن ممثلينا السياسيين، المسلحين بالإدارة الفائقة الإدراك، قادرون على تحديد المصلحة العامة ب المطلق، وهذه المصلحة عينها ليست في الولايات المتحدة سوى نتاج التنافس بين المصالح الأنانية. هذه المفاضلة تبقى تبسيطية. فالواقع هو أنّه ليس هناك من ديموقراطية تستطيع أن تعمل بفعالية بدون المداولة الجماعية الغنية والشفافة بين المواطنين

والجماعات الوسيطة والإدارات والممثلين المنتخبين. إنّ التعريف الجماعي لمشروع يتعلق بالمجتمع، مقبول من الغالبية لا ينمو نحو تطور حقيقي إلا إذا تغذى بالنقاش النوعي والتفكير العميق.

إذن إن أوروبا وفرنسا هما بحاجة الى مراكز الفكر. ولكن ليست هذه الأخيرة أقل عدداً لدينا فحسب انما البحث فيها غير كافٍ بالنسبة للولايات المتحدة. ففي سياق معولم يمكن أن يترك ذلك، المجال مفتوحاً لأفكار ولخيرات ولتأثيرات مسيطرة. فيجب الا تخيفنا مراكز الفكر ولكن يجب أن تستعمل كمكمّل ضروري من الآن وصاعداً لأشكال أخرى من التفكير السياسي.

إن عمل ستيفان بوشيه (Stephan Boucher) ومارتين رويو (Martine Royo)، الأول من نوعه بالفرنسية. لهُ الفضل من خوض الموضوع، أولاً لإعطاء تعريف واضح لمراكز الفكر بما في ذلك في حدودها وانحرافاتها. ثم بدعوة كل الأطراف المعنية - منتخبين ومواطنين وأرباب عمل ونشطاء إجتماعيين وفاعليات إجتماعية- لفهم ماهية خصوصيتها وبالتالي لاستخدامها بشكل صحيح. وأخيراً للفت إنتباه الجميع الى ضرورة الإنخراط في النقاش وذلك لتجنّب أن يقوم آخرون

بتحديد الأولويات السياسية والخيارات المتعلقة بالمجتمع. يذكرنا هذا النص، في ما يتعدى الاداة المفيدة التي تمثلها "مختبرات الأفكار" (Les laboratoires à idées) أنّ الإبداع في السياسة يجب أن يكون شأن الجميع.

باسكال لامي
المدير العام للمنظمة العالمية للتجارة
مدير سابق لمراكز الفكر عالمنا
مفوض أوروبي سابق في التجارة العالمية
شباط/ فبراير 2005

تمهيد

وماذا إذا أصبحت مراكز الفكر الانفيتامينات الثقافية لأصحاب القرار السياسي عندنا؛ من هم رؤساء الدولة أو الوزراء الذين لا يحتاجون في بيئة محلية ودولية معقدة أكثر فأكثر الى أن يتغذوا بالأفكار (reflexions) والتحليلات والاقتراحات من أجل إدارة المشاكل مثل أزمة الضواحي، وبطالة الشباب والهجرة السرية ونتائج العولمة. فكلما صعبت المشاكل، كلّما ظهر عجز المسؤولين عن إيجاد الحلول. صحيح أنه ليس لديهم الوقت للتفكير على المدى البعيد وأن ممارسة السلطة، والتتابع السريع لللاستحقاقات الانتخابية لا تسهلُ اتخاذ المخاطر أي التصور. لا مثيل لمجموعة من الباحثين المبدعين والمسلحين بالشهادات والآتين من الآفاق المختلفة مثل علماء السياسة والاقتصاد والاجتماع والاستراتيجيين وأصحاب العلم من أجل إعداد المقترحات المتميزة وشرط أن يكون لديهم حرية التفكير في الزمن وليس واجب انتاج دراسة بشكل طارىء.

بالتأكيد [مراكز الفكر] هذه أو «مختبرات الأفكار» ليست تقليداً فرنسياً. فتاريخياً، كان الفرنسيون المهووسون بالنقاش، يفضلون أندية التفكير (réflexions) كامتداد لصالونات القرن الثامن عشر والتاسع عشر. والدولة وحدها هي التي رأت ضرورة ضم مموليين للأفكار من أجل وضع فرنسا على أقدامها بعد الحرب العالمية الثانية. لكن حلقة فكر ممولة حصرياً من الدولة، تجازف بخسارة استقلاليتها، وعلى كل حال، في الفترات التي تخضع فيها الإدارة الهشّة لإغراء استعادة الأمور بيدها. يشهد على ذلك مصير مفوضية التخطيط (Commissariat du plan) التي تحولت عام 2005 الى آلة لتغذية الجهاز السياسي للوزير الأول [رئيس الوزراء]. الأمر المثالي هو أن لا تبقى علب الأفكار هذه (Boites à idées) تابعة لواحد أو أكثر من المموليين، الذين يؤدي تضارب تدخلاتهم في عملها الى الغاء بعضها البعض الآخر. ففي حين ظهرت أولى مراكز الفكر الخاصة في فرنسا منذ 20 سنة تقريباً، إنها جزء من المشهد السياسي في المملكة المتحدة منذ أواخر القرن التاسع عشر ومنذ بداية القرن العشرين في الولايات المتحدة. وأكثر من ظاهرة جديدة برزت في فرنسا، ويبدو أن هذه الأخيرة تشهد دورة إستلحاق

طال انتظارها، فرضتها التعقيدات المتزايدة والصاعدة من العالم الذي يحيط بنا.

مراكز الفكر هي فعلاً، أقله نظرياً، سلاح ذات وزن في حرب الأفكار المتفشية بين مختلف المفاهيم في العالم، بين ضفتي الأطلسي ـ حول الحلف الأطلسي (OTAN)، والعراق وحقوق الإنسان الخ ـ ضمن الإتحاد الأوروبي ـ حول النمط الإجتماعي الأوروبي أو تحرير الخدمات. قد تتواجه قريباً الطموحات الصينية، مع القوة العظمى الأميركية. والدبلوماسية [الثقافية] أصبحت اليوم مكوناً جوهرياً في استراتيجيات الدول التي عليها أن تعتمد أكثر فأكثر على خزانات الأفكار هذه من أجل بسط سياستها.

ولكن بخلاف روّاد المهنة الذين ظهروا بعد الحرب العالمية الثانية، فإن مراكز الفكر التي صنعت أثناء الـ 20 سنة الماضية، تميل الى الالتزام بقضية سياسية أو اقتصادية عوض النظر الى المصلحة العامة. تطور خطير بلغ أوجه في الولايات المتحدة مع مشروع للقرن الأميركي الجديد (PNAC). ربّما يكون مركز الفكر الوحيد في التاريخ الذي يفخر بأنه أخذ بلاده الى الحرب. هل هذا هو واقع مراكز الفكر؟

الصورة كاريكاتوريه. من هي حقيقةً وكيف تعمل؟ ماذا يمكن أن تقدم؟ ما الذي اعطاها هذه الخصوصية وهذه الفائدة بالنسبة لأنماط أخرى من الإنتاج الثقافي (intellectuel)؟.

كيف ظهرت في التاريخ؟ ولماذا في الدول الانكلوسكسونية خاصة؟ نكتشف أن مراكز الفكر ولدت غالباً بعد الأزمات الكبرى التي هزت الغرب في القرن العشرين، وأنها تزدهرُ أفضل في أرض (terreau) الديموقراطية والليبرالية وهذا لا يعني أنه لا يوجد منها في بقية العالم. روسيا والصين لديها أيضاً مراكزها الفكرية. طبيعتها مختلفة ولكنها مصاغة لتقديم نفس الخدمات.

هل أوروبا هي مجهزة لحرب الأفكار؟ والمفارقة أن مراكز الفكر البريطانية هي مؤثرة جداً لدى المؤسسات الأوروبية. ليس في ذلك أي مفاجأة للوهلة الأولى. لأنه في بريطانيا العظمى ولدت جمعية فابيان (Fabian Society) عميدة مراكز الفكر. ولكن التزامها الأوربي هو موضع تساؤل. كيف يمكن لدول أوروبا العجوز (La Vieille Europe) كما يقول عنها دونالد رامسفلد مشيراً الى المانيا وفرنسا، أن تحتفظ بنفوذها على القارة، هذا النفوذ الذي يتآكل بسرعة منذ التوسعات الأخيرة لأوروبا؟ هل يكون الحل بمراكز الفكر؟

كيف تتجهز فرنسا بمصهرات الفكر؟ ما هي فعالياتها؟ لماذا ظهرت مراكز الفكر الخاصة متأخرة؟ ما هي المؤسسات الفرنسية العامة (الحكومية) التي تقوم مقام مراكز الفكر؟ لماذا تحتكر الدولة التحليل؟ من هم أرباب العمل الفرنسيون هؤلاء، الذين يخوضون هذه المغامرة؟

أداة تجدد للديموقراطية للبعض وتهديد للبعض الآخر. كيف نتصور مستقبل هذه الغرف الثقافية؟ إذا كانت ميزة مراكز الفكر لاتيقتصر على ابتكار أفكار خلاقة فحسب، ولكن أن يكون لها تأثير على المقررين السياسيين لكي يروا أفكارهم مطبقة وكيف يستطيعون الخلاص من الأفخاخ التي ينصبها لهم مجتمعنا، مجتمع الاتصالات، بوسائل اعلامه التي تقدس الفوري والصورة التي تحدث الصدمة والفاعلون السياسيون المتعطشون للحلول السريعة ومنافسوهم المتزايدون باطراد؟ فمع المجازفة بخسارة روحهم يضحون بالأساس في سبيل قشور الشهرة (الفصل 6).

امفيتامينات أو مجرد فيتامينات سياسية، مراكز التفكير السياسي هي انعكاس لحيوية ديموقراطياتنا. والاهتمام بمراكز الفكر هو التساؤل عن صحة حياتنا السياسية وقدرتنا على مجابهة حرب الأفكار.

1- من الحرب الوقائية
إلى مجموعة ضغط الأفكار

هل يمكن لمركز الفكر وحده أن يغير مجرى التاريخ؟ فبدافع من الرؤية عن التفوق الأميركي في العالم ومدفوعة بالتصميم نفسه ومتنقلة بين النخب السياسية الأميركية، استطاعت مجموعة من النشطاء المثقفين، خلال سنوات 1990، أن تجعل فكرة التدخل الأميركي في العراق غير قابلة للتحوير. فمراكز التفكير وهي ظاهرة متطورة جداً في أميركا أعطت معنى جديداً لمفهوم أسلحة الدمار الشامل.

«كيف نغير العالم؟ إذن هناك الطرق الصريحة مثل الاستيلاء على السلطة أو الثراء المفرط أو إتباع سياق الانتخاب المتعب. وهناك الطرق المختصرة مثل الارهاب أو... مراكز الفكر». أن يصنف ستيف ووترز الصحافي المعروف من الغارديان (Gardian) اللندنية، مراكز الفكر وواضعي العبوات الناسفة في نفس فئة «الأرواح الخطرة» (esprits dangereux) يشير الى السمعة السيئة لهؤلاء في

السنوات الأخيرة[1] ـ فإذا كان هذا الدمج كاريكارتوري بشكل ارادي، لنأخذ إذن مثال «مشروع للقرن الأميركي الجديد» (project for the new American Century PNAC). بعد ستة سنوات من تأسيسه سنة 1997 من قبل حفنة من المحافظين الجدد*[2] (Néo-concervateurs) بدعم من صناعيين في قطاع السلاح مثل لوكهيد (Lockheed) ومارتن (Martin) حقق الهجوم الأميركي ضد عراق صدام حسين برنامجه في «الحرب الوقائية» ضد الدول المارقة (Etats voyous). مصادفة أم سببية؟ في رسالة الى الرئيس كلنتون (Clinton) سنة 1998 رسمت هذه المؤسسة مخطط السيطرة الأميركية على العالم ونصبت نفسها محامي التغيير الجذري إزاء منظمة الأمم المتحدة وقلب نظام صدام.

---

(1) Steve Waters, «Dangerous Mind». *The Guardian,* 10 novembre 2004.

(2) Dont Jeb Bush, frère du future président et gouverneur de Floride; Francis Fukuyama, auteur de l'article parû dans la revue *National Interest* pendant l'été 1989 «La Fin de l'histoire?» après la fin de l'Empire soviétique; Robert Kagan, associé à la fondation Carnegie et auteur du bestseller *Of Paradise and Power: America and Europe the New World Order;* Zalmay Khalilzad; Lewis Libby; Dan Quayle, ex-vice-président de Reagan: Donald Rumsfeld; et Paul Wolfowitz.



الفكر المحافظ الجديد: يتميز المحافظون الجدد عن المحافظين التقليديين بمقاربتهم القائمة على التدخل في السياسة الخارجية، ولكن أيضاً بالتخلي عن مبادىء تقليص جهاز الدولة وتقليص النفقات الاجتماعية. إلا أن هذه الحركة التي نشأت في بداية السبعينات لا تملك تصوراً ايديولوجياً محدداً بوضوح، واستوعبت عدداً من الديموقراطيين. مجلتاها الأساسيتان هي كومنتاري (Commentary) وذي ويكلي ستاندرد.

حرب مفبركة من قبل مركز فكر

في استعراض شريط الحجج المقدمة (mis en avant) من قبل إدارة بوش لتبرير التدخل في العراق نجد رؤية بول ولفويتز (P.Wolfowitz) ولويس ليبي (L.Libby.) مؤسسي (PNAC) في عام 1997.

الـ PNAC في أساس الحرب على العراق

اليوم، نضيع بين التبريرات المتعددة للحرب في العراق. غير أن ذلك لا يتعلق بحجة (lubie) الدقيقة الأخيرة. **فالهجوم على العراق من قبل التحالف بقيادة الولايات المتحدة هو ثمرة المخاض لبعض الرؤوس المفكرة الناشطة بشكل مميز والمثابرة والتي تملك شبكات شخصية متينة.**

في عام 1992 وضع موظفان في وزارة الدفاع، نائب أمين السر للسياسة الدفاعية بول ولفوفيتز ولويس ليبي تصوراً جديداً للدفاع الأميركي وقدماه الى ديك تشيني (Dick Cheney). يجب إعادة اختراع النظام العالمي. لم يعد لسياسة الردع، حسب رأيهم، أي مكان في العالم بعد نهاية الحرب الباردة. يجب أن تستبدل باستراتيجية دولية جديدة تحفظ بأي ثمن للولايات المتحدة وضعية الدولة العظمى على أوروبا وأسيا وروسيا. والاقتراح القاطع للتقرير المؤلف من 46 صفحة الذي جرى تداوله بضعة أسابيع داخل الوزارة: «هدفنا الأول هو تجنب ظهور منافس جديد». وكل منافس محتمل يجب أن «يردع كي لا يرنو الى أخذ دور اقليمي أو عالمي أهم». كل أمة يمكن أن تهدد الولايات المتحدة بامتلاك أسلحة الدمار الشامل يجب مهاجمتها بطريقة «وقائية» (Préventive). «إن ذلك يسمح بالتفكير بأن كل بلد يمكن أن ينافس *(Rivaliser)* القوة الأميركية، يجب أن يعتبر معادياً إذا كانت سياسته غير منحازة لسياسة الولايات المتحدة». هكذا لخص جيمس مان (James Man) في كتابه عن تأثير المحافظين الجدد، ثورة البراكين[3] (Rise of the vulcans).

(3) James Mann, *Rise of the Vulcans: The History of Bush's War Cabinet*, Londres, Penguin, 2004.

وعندما حصلت نيويورك تايمس والواشنطن بوست على الوثيقة حصلت فضيحة في الولايات المتحدة وخاصة في أوروبا واسيا الموصوفين «كمنافسين» محتملين.

بدت نظريتهم خيالية في تلك المرحلة. وكأنها ضرب من أوهام صقور يحنون الى الحرب الريغانية ضد العدو السوفياتي الذي يتوق للعمل السياسي. اضطر ديك تشني (Dick cheney) لاعادة كتابة الوثيقة. **ولكن الأهداف قد وضعت: سيطرة اميركية شاملة، أسلحة الدمار الشامل ذرائع للهجمات الوحيدة الجانب دون موافقة الأمم المتحدة، الضربات الوقائية واستبدال التحالفات التقليدية بتحالفات ظرفية (ad hoc).**

اننا نجد الرجال أنفسهم والأفكار ذاتها بعد عدة سنوات داخل الـ (PNAC). فمركز الفكر هذا يقترح تصوراً جديداً «لقيادة الولايات المتحدة للعالم». ولا تزال عقيدته ترتكز ليومنا هذا على مبدأين اثنين: «زعامة اميركا هي خير للولايات المتحدة ولبقية العالم»؛ و«زعامة كهذه تستدعي القدرة العسكرية والقوة الديبلوماسية واعتماد مبادىء أخلاقية»[4].

(4) Citation et suivantes tirées de www.newamericancentury.org.

ان المدافعين (Fantassins) عن الاتجاه المحافظ الجديد للـ (PNAC) يريدون أن يغيروا سياسة بلدهم الدولية وأن يعيدوا في الوقت عينه، الثقة للمحافظين بإعطائهم «رؤية استراتيجية لدور الولايات المتحدة في العالم». يلاحظ المؤسسون أن الجمهوريين قد فسحوا المجال لخلافاتهم التكتيكية كي تمنع اتفاقهم الممكن على الأهداف الاستراتيجية الكبرى».

«إن هذه السياسة الريغانية القائمة على القدرة العسكرية والوضوح الأخلاقي *(clarté morale)* ربما لم تعد رائجة اليوم» كما يقرون... الى أن تبنى أفكارهم المرشح للرئاسة جورج و بوش. إن مصلحتهم الأولى عملياً هي ايجاد موازن جذري (contre point) للسياسة «المثالية» و «المترددة» ولميل الرئيس الديموقراطي الى التعددية. ففي 28 ك 2 يناير 1998 أرسل فريق الـ (PNAC) الى الرئيس كلنتون (Clinton) رسالة قصيرة يقترح فيها اجراء تغيير جذري في علاقات الولايات المتحدة مع منظمة الأمم المتحدة واسقاط صدام حسين. فبفعل عدم فاعلية التفتيش المفترضة من قبل الأمم المتحدة، كتب الموقعون الثمانية عشر[5]، إن: «قدرتنا على التأكد من

(5) Elliott Abrams, Richard Armitage, William Bennet, Jeffrey

أن صدام حسين لا يقوم بانتاج أسلحة الدمار الشامل قد ضعفت بشكل جوهري». «لا يمكن للسياسة أن تستمر مهجوسة باصرار أخرق على السعي إلى الاجماع في الأمم المتحدة». ويصرون على «أن أمن الجيوش الأميركية في المنطقة وأمن الأصدقاء والحلفاء كاسرائيل والدول العربية المعتدلة وجزء مهم من احتياطي النفط العالمي ستكون معرضة للخطر». الخلاصة: «الاستراتيجية الوحيدة المقبولة هي التي تؤدي الى ازالة إمكانية أن يمتلك العراق أسلحة الدمار الشامل أو أن يهدد باستعمالها. هذا يحتم على المدى القصير أن نكون قادرين على القيام بعمليات عسكرية طالما أن الدبلوماسية قد فشلت على ما يبدو. وعلى المدى البعيد، ذلك يعني اسقاط صدام حسين ونظامه. هذا ما يجب أن يصبح الآن هدف السياسة الخارجية الأميركية».

الأفكار وأصحابها في السلطة

مع وصول جورج بوش الى الرئاسة في 20/ 1/ 2001

= Bergner, John Bolton, Paula Dobriansky, Francis Fukuyama, Robert Kagen, Zalmay Khalilzad, William Kristol, Richard Perle, Peter Rodman, Donald Rumsfeld, William Schneider, Vin Weber, Paul Wolfowitz, James Woolsey, Robert Zoellick.

أصبح هذا الخطاب واقعاً. فبعد عدة أيام فقط من البدء بممارسة صلاحياته أصدر الرئيس الجديد أمراً ـ سرياً في تلك الفترة ـ يطلب فيه من الجيش أن يطور سيناريوهات لشن حرب على العراق. إن عقيدة بوش تجسد بالافعال أفكار أصدقائه.

منذ 1998 عمل الـ PNAC على تحديد تصوره. وفي أيلول/ سبتمبر 2000 قبل بضعة أسابيع من بدء إدارة بوش، نشر الـ (PNAC) تقريراً مفصلاً من أجل «إعادة بناء الدفاعات الأميركية» الذي يهدف الى «الابقاء على تفوق الولايات المتحدة وردع القوى المنافسة *(Rivales)* واعادة تشكيل نظام الأمن الإجمالي *(global)* حسب المصالح الأميركية»[6]. ويصر هؤلاء، على أن الولايات المتحدة يجب أن تعيد بناء الدرع المضاد للصواريخ لكي تتمكن من خوض عدة حروب دفعة واحدة. ويبقى حل المعضلة العراقية أساسياً، لكنه يندرج ضمن استراتيجية أوسع للسيطرة على الخليج الذي أصبح أولية قصوى: «بشكل مستقل عن مسألة

(6) PNAC, «Rebuilding America's Defence - Strategy, Forces, and Resources for a New Century», disponible sur www.newamericancentury.org.

النظام العراقي، إن الحضور الأميركي الأساسي في الخليج هو أمر ضروري».

استراتيجيات جورج.و.بوش

ما إن تسلم بوش الابن مفاتيح البيت الأبيض حتى ضم واضعي تقرير الـ (PNAC) وموقعي رسالة 1998 الى فريقه. سوف يصبح بامكانهم تحقيق تصورهم بأنفسهم. وأصبح ديك تشيني نائباً للرئيس مع لويس ليبي الى جانبه رئيساً لمكتبه. وبيتر رودمان مسؤول قضايا الأمن الدولي. وبعد أن كان نائب رئيس مؤسسة المبادرة الأميركية American Entreprise Inst. (AEI) وهو مركز أفكار محافظ آخر، عين جون بولتون سكرتير دولة للرقابة على السلاح (قبل أن يصبح من باب المفارقة، مندوب الولايات المتحدة في الأمم المتحدة في 2005)، وريشار ارميتاج، وزير مساعد للشؤون الخارجية، وريشار بيرل (Perle) الذي كان يقدم الاستشارات للرئيس بوش، مساعداً لوزير الدفاع في حكومة ريغان أصبح يترأس المجلس السياسي للدفاع (defense policy Board) في البنتاغون. إنه صاحب نظرية التدمير الخلاق لتغيير الشرق الأوسط ابتداءً من العراق. وليم كريستول (William Kristol) ابن أب النهج المحافظ الجديد (Neo-conservatisme) إرفينغ كريستول (Irving Kristol) بقي على

رأس الـ (PNAC) ومجلة (The Weekly standard) ولكنه يقدم الاستشارات للرئيس بوش. وزلماي خليل زاد الذي أصبح لاحقاً سفيراً في العراق أصبح مستشار دونالد رمسفيلد، وزير الدفاع. وبول ولفويتز، نائب وزير الدفاع، هو أحد المهندسين الرئيسيين لسياسة بوش الخارجية، سوف يعين على رأس البنك الدولي في 2005. بالاجمال انضم الى ادارة بوش ما لا يقل عن ستة عشر من المساهمين المباشرين في (PNAC).

مذ ذاك دخلت أفكار الـ (PNAC) الى الساحة. ففي خطاب لافت في الأكاديمية العسكرية في وستبونت (Westpoint) في حزيران (يونيو) 2002 حدد الرئيس بوش الاستراتيجية الوطنية الجديدة، مؤكداً على حق بلده في استعمال القوة بشكل «وقائي» ضد دول أو مجموعات ارهابية تعتبر على «وشك الحصول على أسلحة دمار شامل أو صواريخ بعيدة المدى». ويؤكد أن الولايات المتحدة حاضرة لأن ترد «بقوة لا تقاوم» و «بكل الخيارات» ـ عبر تأمين امكانية اللجوء الى السلاح النووي ـ على أي هجوم على القوات الأميركية بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية أو النووية.

بأقل من عشر سنوات، وصلت المفاهيم وصانعوها الى السلطة. تصور للعالم اعتبر بداية كثمرة تخيل لبعض الأفراد المنعزلين انتهى الى أن يحدد البرنامج السياسي الوطني ثم

الدولي، وأن يقنع غالبية الرأي العالم الأميركي وأن يغير مجرى التاريخ. تصور للعالم حيث «القوة هي الحق» (la force fait droit)، وحيث تعتبر الأمم المتحد عائقاً أمام القوة الأميركية الكاسحة. «حتى لو كانت الولايات المتحدة تسعى باستمرار لتأييد المجتمع الدولي فإننا لن نتردد في العمل وحدنا إذا كان ذلك ضرورياً لنمارس حقنا في الدفاع عن الذات بطريقة وقائية»[7]. هكذا أعيدت صياغة المصلحة الأميركية. أسلحة دمار شامل وتغيير نظام وتحوير مفهوم الدفاع المشروع عن النفس في غياب التهديد المباشر. [«سوف تتصرف أميركا ضد التهديدات الصاعدة قبل استكمال تشكل هذه الأخيرة»]. نظرية الدمار الخلاق والاحترام الاصطفائي للقانون الدولي وقواعد الحرب كما تقتضي المصلحة الأميركية، واحتقار التوافق الدولي والآحادية المنجزة ومشروع دمقرطة «الشرق الأوسط الكبير»... وليس من مفهوم حتى «حرب الأفكار» لم يجرِ اعتماده من قبل البيت الأبيض. لقد أعيدت صياغة الخارطة الذهنية للمقررين ووسائط الاعلام وقطاع واسع من المواطنين الأميركيين.

---

(7) «The National Security Strategy of the United States of America», Washington D.D., 17 Septembre 2002.

هذه الوقائع أصبحت اليوم مبرهنة. وهي في الحقيقة، لم تكن يوماً سراً. فالـ (PNAC) ومراكز الفكر المؤيدون لتصورها ينشطون في وضح النهار وينشرون مقترحاتهم ويبثونها عبر الانترنت ويناقشونها مع مراكز فكر أخرى. «ما هي شرعية مراكز فكر، أعلن ستيف ووترز (Steve Waters) في الغارديان، هي غالباً العوبة بيد أفراد شغوفين باستطاعتهم ادارة الظهر الى اخطائهم وليسوا مسؤولين إلا عن ذواتهم؟»

عودة الأفكار أو الايديولوجيا

نشاط مراكز الفكر في الولايات المحدة يتخطى قضايا الدفاع والشؤون الخارجية. وثمة ما لا يقل عن 1500 منظمة تجهد في إغناء نقاش الأفكار على المسرح السياسي الأميركي.

المحافظون يسيطرون على السياسة الراهنة

كانعكاس للاستقطاب المتزايد للسياسة الأميركية شكلت معركة الحجج حول موضوع التدخل العسكري في العراق محط اهتمام العديد من مراكز الأبحاث المحافظة والليبرالية.
ريتشارد بيرل المدير السابق للمجلس السياسي للدفاع في البنتاغون ودوغلاس فيث (Douglas Feith) مستشاره السابق، هما جمهوريان في أقصى اليمين دعما جهود الـ (PNAC)

داخل مؤسسة المبادرة الأميركية. وهي من أكثر مراكز الفكر تأثيراً في أميركا. ففي خطاب سابق للحرب على العراق يؤكد جورج و. بوش في 2003 «إنكم تبلون حسناً لدرجة أن إدارتي استعارت عشرين من رؤوسكم المفكرة»[8]. على كل حال التقارب ليس فقط ايديولوجياً: فـ (AEI) تأوي في مبناها الـ (PNAC). والاقتراحات تتشابه. وفريق الـ (AEI) للشرق الأوسط ينشر في 1996 دراسة تحريضية يقترح فيها على نتنياهو «اعادة تأسيس ثقافية» (une refondation intellectuelle): يعتبر ريتشارد بيرل أن اسرائيل بتحالفها مع الأردن وتركيا تسقط نظام صدام حسين وتعيد سلطة السلالة الهاشمية. الـ (A.E.I) هي أيضاً وراء تزكية أحمد شلبي ليصبح المتحدث المعتمد المميز (Privilégié) للمعارضة العراقية لدى الادارة الأميركية[9].

من بين المحرضين الآخرين للحرب على العراق

(8) «President Discusses the Future of Iraq», 26 février 2003, www.whitehouse.gov/news/releases/2003/03/20030226-11.html.

(9) Basé à Londres, Ahmed Chalabi, opposant irakien au régime de Saddam Hussein, avait été nommé par les États-Unis responsable du Conseil national irakien pour légitimer l'invasion de l'Irak. Il fut nommé vice-Premier ministre en 2005 dans le gouvernrment irakien.

والتدخل الأحادي الجانب نذكر مؤسسة هودسون (Hudson Inst.) ومركز السياسة الأمنية (Center for Security policy) المرتبط بقوة بصناعة الأسلحة وبريتشارد بيرل وبدونالد رمسفيلد (D. Ramsfeld) وبالمؤسسة الوطنية للسياسة العامة (National Inst for Public Policy) التي اقترحت في أحد تقاريرها عام 2001 استخداماً أوسع للترسانة النووية. وقد استخدماً هذا التقرير كنموذج لإعادة صياغة سياسة إدارة بوش في 2001. ثلاثة من واضعي هذا التقرير تم تجنيدهم من قبل بوش وأحدهم عين على رأس «مجموعة المفاهيم الردعية».

إلا أن جميع المحافظين لا يملكون الخطاب ذاته. وإنهم لا يشاركون التصور ذاته فيما يتعلق بما بعد التدخل العسكري. فبالنسبة للغالبية، إن الدرس المستخلص من سقطات حقبة كلنتون في مجال البناء الوطني (Nation Building) هو عدم البحث خاصة في إعادة إعمار بلد. فمؤسسة هيريتتج (Heritage Foundation) تنصح مثلاً بأن ينسحب الجيش بعد أن يضمن المصالح الأميركية فيما يؤكد لورانس كابلان مسؤول مجلة نيوريبابلك، على أهمية الإعمار الديمقراطي[10].

(10) Manuel Fagnier, «Après la guerre d'Irak: les néo-conservateurs divisés?» La République des idées, mai 2003. www.répid.com.

الانتصارات الايديولوجية لمراكز الفكر التابعة لليمين الأميركي لا يقتصر على السياسة الخارجية للولايات المتحدة. فعلى كل الجبهات أوحت بؤر الانتلجنسيا المحافظة باصلاحات جذرية. في 1981 نشرت مؤسسة هيريتتج «تفويضاً للقيادة» سبق واعتمده ريغان وطبقه بحذافيره خلال رئاسته[11]. في 1988 اقترحت هذه المؤسسة جدول أعمال محافظاً لادارة بوش (الأب) من 2000 صفحة. وفي 1995 قدمت «خطة للميزانية من أجل بناء أميركا». «وجعل الدولة المتقدمة تتقهقر». لقد تم تطبيق هذه البرامج الحكومية من قبل الادارات الجمهورية. وطورت هيريتتج أيضاً تقنيات جديدة لتسويق الأفكار. وما أن يتم تسليم ملف لمجلس النواب والشيوخ ترسل بالفاكس الملاحظات المقتضبة لكافة اعضاء الكونغرس. فهي أولى المؤسسات التي تخصص أكثر من خمس ميزانيتها للاتصال. فقد افتتحت في 1994 ستوديو إذاعة لكل الشخصيات السياسية أثناء مرورها في واشنطن. فريق العلاقات العامة فيها يضم حالياً عشرين شخصاً.

(11) Heritage Foundation, «A Mandate for Leadership», 1980, www.heritage.org.

خبراؤها يظهرون بشكل منتظم في برامج التلفزيون على المحطات الأميركية الرئيسية. محاضراتها يعاد بثها بشكل منتظم على (C-SPAN) و (Fox-Network). حين كان رئيساً لمؤسسة هيريتتج قال ادوين فولنر (Edwin Fulner) في 1993: «عندما انطلقنا في 1973 كانوا يصفوننا «باليمين المتصرف» أو «بأقصى اليمين». واليوم، أفكارنا هي أفكار التيار المسيطر»[12].

مؤسسة هيريتتج هي مؤثرة وظاهرة بشكل متميز لكن ثمة منظمات محافظة غيرها تزدهر في كنفها. فمؤسسة كاتو، وهي مركز فكر متحرر (Libertaire) تسعى لتحفيز «المبادىء الأميركية التقليدية لحكومة مقيدة (Limité) للحرية الفردية والسوق الحرة والسلام». وكوريثة إيديولوجية لميلتون فريدمان (Milton Friedman) تملك هذه المؤسسة ميزانية سنوية بحوالي 14 مليون دولار ولديها فريق من مئة موظف دائم. إن مؤسسة كاتو، المعارضة للأطروحات التدخلية للمحافظين

(12) Serge Halimi, «Des idées désormais jugées "naturelles", quand la droite pensait l'impensable». *Le Monde diplomatique*, janvier 2002.

الجدد تنتمي الى المحافظين الانعزاليين الأقرب الى بوش الأب وانطلاقاً من ذلك هم متهمين باللاوطنية(13) من قبل المحافظين الجدد.

* تحرري **(Libertaire)**: في الولايات المتحدة، اتباع «التحررية» مثل مؤسسة كاتو أو تك ستايشين، لا يقبلون أي تحديد للحرية الفردية في الميدانين الاجتماعي والسياسي. فهذه الأخيرة، يجب أن تكون، من وجهة نظر متطرفة **(maximaliste)**، أساس كل تنظيم اجتماعي. وكاخصام للدولة، يعتقد التحرريون أن الحياة والحرية والملكية هي حقوق طبيعية لكل شخص وان أي هجوم على أحدها، يطال الآخرين. إن أحد أشكالها الأكثر جذرية هو الرأسمالية الفوضوية.

مؤسسة مِلكن المتمركزة في لوس انجلوس هي «مركز الفكر الأكثر ظهوراً في تقييم الارهاب» حسب جريدة لوموند الفرنسية، انشىء في 1991 من أجل «الخروج من المسالك الفاشلة وخلق الوظائف وتوليد الرساميل لرجال الأعمال محلياً وعلى المستوى الدولي». ومؤسسة ديسكوفري (Discovery Inst)، تحت غطاء «جعل التصور (الايجابي)

---

(13) David Frum, «Unpatriotic Convervatives. A War Against America», *National Review,* 7 avril 2003.

للمستقبل ممكناً» تعمل بشكل رئيسي على شرعنة نظريات «المشيئة الذكية» (الالهية ـ مترجم) وهي نظرية الخلق المنافسة للداروينية (Darwinisme).

يمكن زيادة الأمثلة بقدر ما نرغب (هناك لائحة لاحقة بالمراكز الرئيسية). وبالفعل تركت الاستراتيجية تأثيرها: ففي **نهاية التسعينات أظهرت الاستطلاعات أن ثلاثة أرباع أعضاء الكونغرس وفرقهم من المستشارين الشخصيين يعتبرون أن مراكز الفكر المحافظة لديها تأثير أكبر على السياسة الأميركية** من منافسيهم الأحرار (الليبراليين)[14].

الليبراليون(*) يردون بشكل متأخر.

خلال سنوات طويلة لم ير اليسار الأميركي لا التهديد يتصاعد ولا الحاجة لتحضير مراكز الفكر خاصته، كما يشرح ألبرتو منغاردي (Alberto Mingardi) وهو مدير شاب لبؤرة محافظة ايطالية، مؤسسة برونو ليوني، (Instituto B. Leoni)

---

(14) Andrew Rich, «U.S. Think Tanks and the intersection of ideology, Advocacy and influence», *NIRA Review*, hiver 2001, p.54-59.

«لم يكونوا يفكرون أنهم بحاجة لها لأنه كان لديهم الجامعات» التي، فوق كل ذلك، تقلصت مواردها التقليدية للتمويل مثل مؤسسة (Ford).

على الليبراليين اليوم أن يعوضوا عن الكثير من التأخير. ليس أقل من ثلثي مراكز الفكر المستقلة عن الأحزاب تنتمي الى الحركية المحافظة. وفيما يتعدى العدد، فإن مراكز الفكر المحافظة تصرف ثلاثة مرات أكثر من مثيلاتها في اليسار. بينما هؤلاء الأخيرين متخصصون غالباً في مجالات مجددة مثل حقوق المرأة أو السكن الاجتماعي **فإن المراكز المحافظة تغطي تنوعاً أكبر من المواضيع: من بين مراكز الفكر الوطنية التي تدعى أنها ليبرالية: 8% فقط كانوا عموميين** (Généralistes) في نهاية 1990 مقابل 21% لدى المحافظين. هذا الاتجاه يبرز أكثر على مستوى الولايات.

ليبرالي بالمعنى الأميركي: في الولايات المتحدة، الليبراليون هم اشتراكيون ـ ديموقراطيون وليس بالضرورة من مؤيدي الليبرالية الاقتصادية، كما في أوروبا. وكونهم الى يسار ـ لا بل أقصى يسار المروحة السياسية، يركزون على حرية العادات والمساواة (خاصة العرقية) معتبرين أن الحرية الاقتصادية تشكل المقياس المقبول.

بعض الذين هم الى اليسار فهم الدرس.. لقد قال روبير بورستين «لم يعد كافياً لشخص تقدمي أن يشتكي وينعي» روبير بورستن (Robert Boorstin) مؤسس مركز التقدم الأميركي (Center of American Progres) (CAP) «فعلينا أن نضع أفكاراً على الطاولة». رئيسه هو جون بوديستا (John Podesta) سكرتير البيت الأبيض في عهد كلنت. تأسس الـ (CAP) في صيف 2003 لمواجهة موجة التيار المحافظ الجديد (Neo-Conservation) ودعم المرشح الديموقراطي للانتخابات الرئاسية. انطلق بمليون دولار «فقط» وثمانية أشخاص وأصبح يعد الآن 106 أشخاص وتصل ميزانيته السنوية الى 20 مليون دولار. «هذا يظهر الفراغ الذي كان يسيطر» كما يعترف بورستن الذي يشدد على أن الفارق يبقى مهماً طالما أن «أهم ثلاثة مراكز فكرية لليمين انفقت مجتمعة لوحدها 120 مليون دولار في 2006». إننا ممولين من أناس أغنياء وغاضبين». كما يشرح الملياردير جورج سوروس الذي اقسم على أن يهزم بوش خلال الحملة الانتخابية الرئاسية في 2003، وضاعف فريق بوديستا الأسانيد لصالح المرشح جون كيلي. مذ ذاك يفخر بورستين بأنه وسع النقاش بخصوص العراق نحو اليسار كما نحو اليمين مقترحاً روزنامة «إعادة

انتشار استراتيجي» مما يسهل النقاش حول انسحاب الفرق العسكرية.

ساهمت مؤسسة السياسة المتصاعدة (Progressive Policy Intitute PPI) بتحديد «الطريق الثالث» العزيزة على كلينتون وبلير، هذه المقاربة تعتبر أن المواجهة بين التيار المحافظ والاشتراكية ـ الديموقراطية هي من الماضي الغابر. المؤسسة الذي أنشأها آل فروم، ملهم العقيدة، تعتبر من يسار الوسط حسب التصنيفات الأميركية. فقد دقت ساعة المجد للـPPI في 1999 عندما جمع كلينتون بلير وماسيمو داليما وشرودر وڤيم كوك في مؤتمر حول «الطريق الثالث» : الحاكمية (Gouvernance) في القرن الواحد والعشرين. بعض أفكار المؤسسة مثل المدارس التعاقدية حيث يكون للأهل حرية تنظيم تربية أبنائهم، استلهمت أيضاً من قبل المؤسسة وحليفها السياسي مجلس القيادة الديموقراطية (The Democratic Leadership Council).

أما فيما يتعلق بمراكز الفكر الليبرالية الأخرى فتبدو أنها غير مسموعة كثيراً. من بينها مؤسسة الدراسات السياسية (Ins For Policy Studies) التي تأسست في عام 1963 والتي ترمي الى «تحويل الأفكار الى أفعال من أجل السلام والعدالة

والبيئة». أهدافها تتعارض كلياً مع الــ PNAC : مؤسسة الدراسات السياسية تعمل في الولايات المتحدة وفي عدة مؤسسات دولية من أجل تحريك نمط جديد من التعددية (Multilatéralisme) المستندة الى الأمم المتحدة والديموقراطية والمواطنين». وتناضل المؤسسة بقيادة الاعلامي فيلس بنيس (Phyelis Benis) ضد أحادية القطب وسياسة التدخل العسكري الأميركي خاصة بعد هجمات 11 سبتمبر 2001». وتعمل (IPS) في الولايات المتحدة مع مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وفي أوروبا، تتعاون مع المؤسسة العابرة للأمم (Transnational Ins) وهي «أخوية عالمية من جامعيين نشطاء ملتزمين» مركزها في امستردام. تحاول (IPS) أن ترد على (P.N.AC) شارحة بالأمثلة أن هدف الادارة ليس «إتقاء» التهديدات الداهمة المزعومة ولكن «استباق» كل تهديد ولو كان بعيداً، مناقضاً بذلك بوضوح القانون الدولي. بين مراكز الفكر التي تقاوم الفكر المحافظ الجديد (Neo-conservatism) نجد مؤسسة سياسة العالم (World Policy-Ins) ذات الاستلهام الليبرالي الدولي. تصدر هذه المؤسسة جريدة سياسة العالم منذ 1983 لكي تتجاوز سابقتها اليسارية مؤسسة كارنيجي (La Fondation Carnegie) وتحديداً بفتح منابرها للكتاب الشباب

الأكثر جذرية والأقل اعتباراً للتوافقات وعدم التحيز. نجد أيضاً المركز المشترك للدراسات السياسية والاقتصادية (Joint Center for Political and Economic Studies) «مركز الفكر الأسود الوحيد في البلاد". يدرس هذا المركز الذي تأسس في 1970 القضايا الاقتصادية من أجل «تحسين الظروف الاقتصادية الاجتماعية للسود الأميركيين والأقليات الأخرى وتوسيع مساهمتهم الفعالة في المداولات السياسية وتحفيز التواصل والعلاقات بين الأعراق والاتنيات مما يقوي السمة التعددية للأمة». ومركز السياسات المجيبة (Center for responsive Politics) يدرس تمويل الحملات السياسية للحد من تأثير المال على نتائج الانتخابات.

بدأت عودة التوازن، الليبراليون ينتظمون. في نيسان/ أبريل 2005 اجتمع سبعون مليونيراً ومليارديراً ذوو إتجاه ليبرالي في سكوتسديل (Scotsdale) في اريزونا (Arizona). وبمبادرة من روب ستين (Rob Stein) وهو مصرفي من إدارة كلينتون[15] سابقاً، عقد اجتماع تحت ثلاثة أهداف صريحة: دعم مراكز الفكر الليبرالية ومراكز تكوين القادة الديموقراطيين

(15) Hans Nichols, «Soros Says Be Patient», *The Hill*, 20 avril 2005.

الشباب ووسائط الاعلام المؤيدة لاحتواء مؤسسة هيريتتج و (AEI) وفوكس نيوز (Fox News) ومؤسسة القيادة (Leadership Ins). وانطلقت ماكينة التنسيق للتمويل الديموقراطي دون الافصاح عن المبالغ المتاحة بالتفصيل. علماً بأن جورج سوروس قد تبرع بأكثر من 23 مليون دولار في 2004 فان السبعين مليونيراً سيحدثون فرقاً كبيراً. زيادة على ذلك فإن «التكنولوجيا سوف تفسح المجال لأن ننجح بإنجاز ما استلزم أربعين عاماً للمعسكر المقابل كي ينجزه» حسب تصريح أحد المشاركين بعد نهاية الاجتماع.

جدول 1 ـ مراكز الفكر الرئيسية الأميركية، الليبرالية والوسطية والمحافظة

I- المراكز الليبرالية	II- المراكز الوسطية	III- المراكز المحافظة:
- مجلس العلاقات الخارجية. تأسس عام 1920-1921، مختص في العلاقات الدولية ويصدر المجلة الشهيرة الشؤون الخارجية، فورين أفيرز (Foreign affairs). يتلقى "أكثر تنوع ممكن من وجهات النظر" يرغب المجلس في أن يكون غير منحاز لكنه في يسار الوسط. ميزانيته السنوية: حوالي 3,5 مليون دولار أميركي. مرتبته: 6 www.crf.org	مؤسسة بروكنغز Brookings حاولت البروكنفر من ولادتها في العام 1927 من عملية دمج مؤسسات أقدم منها، أن تكون "غير منحازة" وأن تساهم في "تحسين أداء المؤسسات الأميركية وفعالية البرامج الحكومية ونوعية السياسة العامة الأميركية". وكونها كانت انتقادية تجاه حرب العراق ومعتبرة تميل قليلاً إلى اليسار، تدرب فيها بعض الأشخاص الذين كانوا سابقاً في إدارة كلنتون: جيمس ستسيتبرغ ستروب تلبوت وسوزان رايس. ميزانيتها السنوية: حوالى 40 مليون دولار أميركي المرتبة: 1 www.brokk.edu	- مؤسسة المبادرة الأميركية (AEI) لبحث السياسة العامة تاسست AEI عام 1943 وهي اليوم مركز القيادة العامة للمحافظين الجدد. مؤسسها السيد بارّودي، جعل منها أداة في خدمة المبادرة الحرة وتجديد الأفكار داخل الحزب الجمهوري في السنوات: 1970-1980. أولوياتها: تدعيم المحافظة على أساس مجتمع حر، وحكومة محدودة وقطاع خاص منافس ودفاع يقظ". ميزانيتها السنوية: حوالى 20 مليون دولار أميركي مرتبتها: 8 www.aei.org

I- المراكز الليبرالية	II- المراكز الوسطية	III- المراكز المحافظة:
-المؤسسة المدينية (Urban Institut) تأسست عام 1968، بعد إطلاق الرئيس جونسون لجنة الشريط الأزرق (Blue-Ribbou) لتحليل المشاكل المدينية في الولايات المتحدة، في الستينيات. تتابع المؤسسة، حتى اليوم، عملها التقويمي للسياسات المدينية والاجتماعية والاقتصادية ميزانيتها السنوية: حوالي 80 مليون دولار أميركي مرتبتها: 21 www.wrban.org	مركز الدراسات الستراتيجية والدولية (CSIS) منذ تاسيسه عام 1962، يكرس المركز وقته لمسائل الدفاع والعلاقات الدولية. رغم أنه يميني الاتجاه فإن الهالة التي يتمتع بها المساهمون به - كيسنجر وبريجنسكي وشليسنجر - تؤمن له جمهور من الاتجاهين (bipartisame). كما يهتم المركز الذي يملك مراسلين في أرجاء العالم كافة، بالمسائل الاقتصادية. ميزانيته السنوية: 17 مليون دولار أميركي مرتبته: 4 www.csis.org	مؤسسة هيريتتج هيريتتج التي أسست عام 1973 هي واحدة من أنشط مراكز الفكر المحافظة. مبادؤها الرئيسية هي "المبادرة الحرة والدولة المحددة (réduit) والحرية الفردية والقيم الأميركية التقليدية ودفاع وطني قوي". يشارك فيها كل من نيوت جنغريش (Newt Gingrich) الرئيس الجمهوري السابق للكونغرس ودان أوايلي (Dan Ouayle)، نائب رئيس سابق. الميزانية السنوية: حوالى 28 مليون دولار أميركي مرتبتها: 13 www.heritage.org

I- المراكز الليبرالية	II- المراكز الوسطية	III- المراكز المحافظة:
- مؤسسة السياسة الاقتصادية: (Economic Policy Institute) (EPI) الموظفون الثلاثون والبحاثة في مؤسسة السياسة الاقتصادية EPI يكرسون وقتهم "للبحث والأفكار من أجل العاملين" منذ عام 1996. وتقريرهم السنوي عن "دولة أميركا التي تعمل" مقروء بشكل واسع. وتفخر المؤسسة بأنها أثرت على السياسة الاقتصادية لبيل كلنتون في التسعينيات. ميزانيتها السنوية: حوالي 3,7 مليون دولار أميركي مرتبتها: 24 www.epinet.org	هبة كرنيجي للسلم الدولي (Carnégie Endoument for International Pleace) ولدت مؤسسة كرنيجي في واشنطن على أثر هبة قدمها أندريو كرنيجي، وهي تصنع برامج بحث ونقاش ونشر وتثقيف حول الشؤون الدولية وحول السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية". ميزانيتها السنوية: حوالى 20 مليون دولار أميركي مرتبتها: 12 www.ceip.org	- مؤسسة كاتو تأسست هذه المؤسسة "المتحررة" عام 1977 وهي تريد أن تحدد حجم قطاع الدولة ودفع الحريات الفردية والسلم وإزالة الدولة الراعية المؤثرة على نقاط محددة مثل نظام التقاعد. الميزانية السنوية: حوالى 14 مليون دولار أميركي مرتبتها: 18 www.cato.org

I- المراكز الليبرالية	II- المراكز الوسطية	III- المراكز المحافظة:
- مركز الميزانية وأولويات السياسة انطلاقاً من تخصصه بالمسائل الضريبية، وتلك التي تعني الفئات الشعبية والمتوسطة، تحديداً، يقدم المركز تحليلات وآراء سياسية "لمحاربة الفقر". المرتبة: 25 www.cbpp.org	- مؤسسة الاقتصادات الدولية تأسست عام 1981 وهي مكرسة للمسائل المكرواقتصادية وللاقتصاد الشامل. إنهم يريدون إصلاح صندوق النقد الدولي (FMI) والـ(ALENA). يضم مجلس ادارتها كلاً من جان كلود تريشيه، حاكم البنك المركزي الأوروبي وألان غرينسبان، المدير السابق للبنك الاتحادي الأميركي. ميزانيتها السنوية: حوالى 8 ملايين دولار أميركي مرتبتها: 2 www.iie.com	- مؤسسة هادسون أسسها عام 1961 "عالم المستقبل" هرمان كهن الذي يروقه البحث الاستقبالي(*) (Prospective). طموحها هو دفع السلم العالمي والازدهار والحرية. وهي لذلك "قاومت الأفكار المعادية للتقدم التي كان يروج لها نادي روما في السبعينيات"، و"ساعدت بلدان البلطيق على اعتماد اقتصاد السوق في التسعينيات" وهي "تساعد اليوم العالمي الإسلامي على أن يتحول"! الميزانية السنوية: حوالى 8 مليون دولار أميركي مرتبتها: 42 www.hudson.org

إنّ التصنيف السياسي، أعلاه، لمراكز الفكر الأميركية ومكانتها في درجة النفوذ تحددت نتيجة تحقيق قام به

(*) الاستقبالية: علم يدرس الأسباب العلمية والاقتصادية والاجتماعية التي يدفع بتطور العالم العصري والتنبؤ بالأوضاع التي يمكن أن تنجم عن تأثير هذه الأسباب.

اقتصاديان هما تيم غروزكلوز (Grosoclose) وجيف ميليو [16] (Milyo). وقد لحظ الجدول، إلى أي درجة مراكز الفكر الأكثر قدرة ونفوذاً هي في الوسط أو إلى اليمين في السياسة الأميركية.

أداة اضافية لاستلام وممارسة السلطة؟

أن مثال مراكز الفكر المحافظ الأميركي هي تصوير جلي (illustration) للدور الذي يمكن أن يلعبه حلف الأفكار ـ جيدة أم رديئة ـ مع تصميم أفراد منظمين.

يقول المحافظون الجدد أنهم يقدمون، في مواجهة التفاهم الهش[17]، رؤىً شجاعة» مشدودة بـ «الوضوح الأخلاقي» (La clarté morale). فحسب روبيرو كاغان (R.Kagan) صاحب كتاب «القوة والضعف» (La puissance et la faiblesse) الناجح، وشريك مؤسسة كارنيجي، إن فلسفة المحافظين الجدد هي واضحة: «على رجال الدولة أن

(16) Tim Groseclose, Jeff Milyo, «A measure of Media Bias», *The Quarterly Journal of Economics*, MIT Press, vol.120(4), p.1191-1247.

(17) Robert Kagan, William Kristol, «The Tepid Consensus», *Foreign Affairs*, juillet-août 1996, Citations suivantes tirées du même article.

يحاججوا بقوة وإقناع ومثابرة» لمساعدة الشعب على مواجهة التحديات التي تواجهه: مما يسمح في حينه «بإرساء المؤسسات التي ستسمح بالتغيير السياسي الضروري عندما تبرز المشاكل ويحين وقت العمل». ويبين كاغان أن التاريخ يظهر أن الأفكار المدافع عنها بقوة قد تكون غير شعبية في الأصل ولكنها قد تصبح لا بد منها عندما يطرأ عامل محفز ـ مثل هجمات 11 سبتمبر 2001 ـ ويغير رؤية العالم للأمة. مذ ذاك لا يعود الأمر يتعلق بالتكيف مع متطلبات الرأي العام كما يظهر في الاستطلاعات ـ كما كان سيفعل كلينتون ـ ولكن بقولبتها.

«يجب إرساء المؤسسات التي ستسمح بالتغيير السياسي الضروري عندما تبرز المشاكل ويحين وقت العمل». (مؤسسة كرنيجي).

بالنسبة لجان ستيفانسيك (J.Stefancic) وريشار ديلغادو (R. Delgado) واضعي دراسة عن عمل مراكز الفكر الأميركي، ليس ثمة أدنى شك بأن مختبرات الأفكار أصبحت سلاحاً سياسياً يستعمل استراتيجياً على المدى البعيد. وفي مؤلفهما «دون رحمة: كيف غيرت مراكز الفكر والمؤسسات

(18) Jean Stefancic, Richard Delgado, *No Mercy: How Conservative Think Tanks and Foundations Changed the American Social Agenda,* Philadelphie, Temple University, Press, 1996.

المحافظة الأجندة الاجتماعية الأميركية»[18]، يبرهنان على أن «المحافظين فهموا أن الليبراليين قد خاضوا حربهم الثقافية في العالم الأكاديمي وربحوا معارك عديدة دون أن يتمكنوا في المقابل من اعطاء هذه النجاحات أي ترجمة سياسية». إن عمل مراكز الفكر المحافظة يعود اذن الى ما قبل وصول إدارات ريغان وبوش للسلطة. فقد ابتدأ في نهاية الستينات (1960)، وكان الصعود بطيئاً ولكن مثابر. «بدأت تحضيراتهم المتأنية تعطي ثمارها منذ 1985». موضوع بعد موضوع، هزموا بعمق النظريات المسيطرة المرفوعة من الجناح التقدمي في الجامعات: الانكليزية السليمة سياسياً وتصحيح الهجرة واستنكار روائز الذكاء والعنصرية والنقاء العرقي والتمييز الايجابي، هذا النوع من المواضيع الذي ترفضه الايكونوميست: «سيطر اليساريون (gauchistes) المتطرفون على الجامعات في الستينات وفرضوا تصوراتهم بحماس مذهل مطهرين الكتب من كل ما يمكن أن يعتبر جنسانياً (Sexiste) وعنصرياً (Raciste) فارضين اتساقاً للكلام ومخترعين أشباه مواد تعليمية مثل الدراسات النسوية»[19].

ما هي أسباب نجاح ثورة المحافظين المضادة؟

---

(19) «Right Youg Things, A Youthquake That is Helping George Bush», *The Economist*, 26 juin 2003.

ستيفاتسيك ولغادو يحددان خمسة عوامل ويدعوان الليبرالين الى «أن يحاولوا الارتقاء إليها».

* في البدء، التركيز على عدد صغير من الأفكار المركزية والتقدم الممنهج من الواحدة الى الأخرى فقط بعد بلوغ الأهداف المحددة لكل واحدة. ويشيران الى أن اليسار بالمقارنة مبعثر كثيراً ومعقد كثيراً وغير مفهوم من وسائط الاعلام والمواطنين.

* ثم التخطيط الاستراتيجي للمواضيع المطروحة للبحث وذلك حسب قدرته على تدعيم الحركة لاحقاً: التناسق الايديولوجي للمواضيع المختارة قوي، والانتصارات الصغيرة للبداية أدت الى توسيع تدريجي لدائرة المعارضات الممكنة.

* بلا شك توصل المفكرون النشطاء من المحافظين الى تمويل أكبر ولكنهم «كانوا أيضاً أكثر تصميماً لجلبها».

* استخدامهم للاعلام أظهر فعالية كذلك.

* أخيراً لقد «أبلوا حسناً باستعمال الأدمغة والنفوذ والخبرة خاصة بمساعدة الأشخاص من المهد الى اللحد»، مثل مساعدة الطلاب المناصرين لايديولوجيتهم، من الجامعة غالباً حتى تبوئهم مراكز ذات مسؤولية. تؤكد الايكونوميست أن: «المحافظون الأميركيون يكرسون الكثير من الطاقة لتجنيد

الشباب. فمؤسسة هيريتتج تقدم سنوياً مئة فرصة للتدريب. يشبه أحد مديري الفنانين من المحافظين، عمله بعمل صاحب كهف يعمل على تعتيق نبيذه بمرور السنين. فبين هذه الجياد الفتية المكتشفة والمدعومة من مراكز الفكر المحافظة نجد اليوم رؤوساً مفكرة وفاعلة في صفوف المحافظين الأميركيين: كارل روف (K. Rove) استراتيجي جورج بوش وآخرون، أقل شهرة في أوروبا ولكنهم ذوي نفوذ مثل ريش لوري (R. Lowry) ناشر مجلة ناشيونال ريفيو (National Review) أو تاد فايرز (T. Viers) المنتخب نائباً في كارولينا الجنوبية في الرابعة والعشرين من عمره. أن مؤسسة القيادة (Leadership Ins) تغضب الليبراليين بشكل خاص: بصفته مركز تأهيل حليف لمراكز الفكر وضع أمامه مهمة «كشف وتأهيل المحافظين السياسيين ووضعهم في الادارة وفي وسائط الاعلام».

يمكن أن يقترح تعليماً مكملاً لتعاليم ستيفانسيك ودلغادو: إن لم يكن من السهل تمرير أفكار جديدة في النقاش السياسي، فيبدو من الأسهل أحياناً تحقيز أفكار «جديدة» ظاهرياً من الأكثر تقليدية. إن سهولة جعل أفكاره متبناة لا تتعلق بتطابقها مع رؤية متشاركة للمصلحة العامة.

ومن المحتمل أيضاً أن تكون سمتها المختلفة هي التي تعطيها بعض الاهتمام.

دعونا مع كل ذلك، لا نخدع بخطاب بعض المثقفين المحظوظين. فالأفكار وحدها لا تكفي. الـ PNAC هي حالة خارج الاعتيادي. فمن بين مئات الاقتراحات المفيدة والهوامية أو الضارة، القليل جداً يجد طريقه الى أذن المسؤولين. وفي حالة مراكز الفكر المحافظة كان الاصطفاف «النجومي» استثنائياً: جهد تحضيري ايديولوجي ذو نفس طويل وشبكة من الأساطين المؤثرين ووصول فريق الى السلطة جاهز لدفع هذه الأفكار مع مبتكريها، ثم عامل مفجر ذو بعد كوني (هجمات 11 سبتمبر). **إنها لسذاجة خاطئة أن ننسب مثل هذا التحول للمداولة السياسية الأميركية والعالمية الى العمل الايديولوجي لمركز للفكر.** فقد كتب سيرج حليمي في الموند ديبلوماتيك[20]: «الارادوية الثقافية ليمين لا يتردد في الاستعانة بنظريات الشيوعي الإيطالي انطونيو غرامشي حول ضرورة الاستحواذ على الهيمنة الثقافية، لم تبلغ هدفها الا بسبب تعديل موازين القوى الاجتماعية والسياسية لصالحه».

(20) Serge Halimi, «Des idées désormais jugées "naturelles"...», *Le Monde diplomatique,* janvier 2002.

دعونا لا ندع مثال مراكز الفكر التابعة للمحافظين الجدد في أميركا تخفي تنوع مساهمات مختبرات الأفكار في سير سياسة الولايات المتحدة وغيرها من الديموقراطيات الغربية.
فمن مؤسسة روكي مونتين (Rocky moutain ins) التي تقترح طرقاً بديلة لتشجيع نمو الهدروجين النطفي كناقل جديد للطاقة، الى مؤسسة فريدوم هاوس (Freedom House Ins) (مؤسسة بيت الحرية) الذي يشجع الديموقراطية في أوروبا الوسطى وفي مناطق أخرى من العالم، عالم مراكز الفكر متعددة ومساهمتها متنوعة. سوف تدرس الفصول القادمة هذا التنوع والفائدة الممكنة لمراكز الفكر من أجل مداولة سياسية أكثر غنىً وديموقراطية أكثر تشاركية.

باختصار

كمحرك لحرب الأفكار، برهنت مراكز الأفكار أن تأثيرها يمكن أن يكون مهماً. وحالة الـ PNAC تظهر قدرة حفنة من «المفكرين» الملتزمين على تحديد الأجندة السياسية وتوليف مفاهيم ورؤى العالم التي ستضع بنى العمل السياسي و«توسع عناصر النقاش السياسي العام». كما تطرحه مؤسسة كاتوه (Cato Ins) الى درجة تغيير مصير بلد أو عدة بلدان. كيف يمكن تعبئة مراكز الفكر للمصلحة العامة؟ وهل هي خطر أم خميرة للتجديد؟ اذا استثنينا الحرب الوقائية في العراق فان بروز مراكز الأفكار هو رهان أساسي للديموقراطية الحديثة.

2 ـ مختبر الأفكار ـ لاعب جديد في الديموقراطية الحديثة

«خلايا التفكير» «مختبرات الأفكار» و «مصاهر الفكر». يشق على اللغة وعلى واقع السياسة الفرنسية أن تدمج هذا المفهوم الجديد لمراكز الفكر الآتي من العالم الانكلو ـ اميركي. على ما ينطبق بالتحديد؟

أستاذ العلوم السياسة جيمس ماكغان (J.McGan) في فيلادلفيا في الولايات المتحدة جعل مراكز الفكر من اختصاصه. فالموضوع بالنسبة له أساسي لدراسة الديموقراطية: «مراكز الفكر تشكل جزءاً من صميم المجتمع المدني وتعمل كمحفز للأفكار والفعل المهم في الديموقراطيات الصاعدة والمتقدمة في العالم»[1]. يشهد اهتمامه على هذا الولع الجديد لدى المراقبين بنموذج هذا

(1) James McGann, Kent Weaver (éd.), *Think Tanks and Civil Societies: Catalysts for Action*, New Jersy, Transaction Press, 2000.

اللاعب الجديد. وطبقاً لتحليلاته فإن عدد مراكز الفكر سيتخطى **4500** في العالم **700** منها في أوروبا. فلو أخذنا فقط مراكز الفكر التي تدرس المسائل المتعلقة بالاتحاد الأوروبي فمركز فكر أوروبا خاصتنا نوتر أوروب (Notre Europe) يحصي ما لا يقل عن 150 عنصراً في الخمسة وعشرين دولة أعضاء حيث يستخدم ثلاثة آلاف باحث. 1500 منهم على الأقل يعملون في واشنطن D.C وفي باقي الولايات المتحدة. لماذا إذن بقوا كل هذه السنوات غير ظاهرين بوضوح للمراقبين في الحياة السياسية؟ في وسائط الأعلام الفرنسية لا يذكرون إلا عرضيّاً منذ 1980 ودائماً بالعودة الى الواقع الأميركي. والدراسة الأكاديمية لحلقات التفكير في اللعبة السياسية هي أيضاً حديثة جداً. أول عمل عن الموضوع وهو أميركي، لم ينشر إلا في 1971[2]. فما عدا بعض الكتابات عن منظمات محددة إن إجمالي البحث الجامعي بدأ في التسعينات 1990 من القرن الماضي. وصعوبة تعريف نشاطها ليست غريبة دون شك.

---

(2) Paul Dickson, *Think Tanks*, New York, Atheneum, 1971.

فيما هي وليست هي مراكز الفكر

تسمية «مركز الفكر» (Think Tank) أصبحت رائجة. واذا تجاوزنا بعض الغموض في المفردات فأنها حقيقة شكل جديد من التنظيم السياسي يظهر.

الغموض الحاصل بخصوص تسمية «مركز الفكر» يعود الى الميزة الرافعة التي اكتسبتها هذه السمة. والبعض يقدم نفسه «كحاضن للأفكار غير التقليدية (anticonformistes) وخزان للفكر المنشق وداحض للخطابات المتفق عليها وشبكة للرجال والمبادرات المتجهة نحو الفعل»[3]... ولكن مراكز الفكر هي أكثر من ظاهرة رائجة بسيطة. فحسب جيمس ماكغان الأمر يتعلق بـ«هيئات مستقلة للبحث تكرس وقتها لمسائل المصلحة العامة وتحليلها» من أجل اتخاذ المقترحات العملانية. وتحذيراً من خطر التعريف الضيق لهذا الحيوان السياسي الجديد تعرّفه فيليبا شيرنغتون (P. Sherrington) التي درست نموه في أوروبا بأنه: «تنظيمات مستقلة نسبياً ومنخرطة بالبحث في أوسع مروحة من المصالح. هدفه الأول هو

(3) Fondation Polemia, www.polemia.com.

انتشار هذا البحث أوسع ما يمكن بنية التأثير على سيرورة تحضير السياسيين للشأن العام»[4].

على الحدود بين البحث النظري والممارسة يولد مركز الفكر هكذا من ارادة التأثير على السيرورة السياسية حسب فهم ما للمصلحة العامة، معتمداً على البحث التطبيقي على الرهانات العامة ونشر الحلول المناسبة بين أصحاب القرار. بالرغم من كل ذلك لا يوجد في تلك التعاريف ما يبدد الغموض.

الـ CEVIPOF وهو مركز للبحث السياسي في معهد العلوم السياسية في باريس ينشر التحليلات التي يستفيد منها اللاعبون السياسيون، اليس هو أيضاً «مركز فكر»؟. والمفوضية العامة للتخطيط، ألم يعرفها جاك شيراك في العام 1996 بمناسبة الذكرى الخامسة لتأسيسها بأنها «مكان حيث يتم التفكير بالمستقبل بشكل مشترك من قبل كافة اللاعبين الذين يساهمون في حياة فرنسا»[5]؟ الأحزاب السياسية

(4) Philippa Sherrington, «Shaping the Policy Agenda: Think Tank Activity in the European Union», *Global Society*, vol.14, n°2, 2000.

(5) Michel Noblecourt, «On recherche un Commissariat général du Plan», *Le Monde*, 8 novembre 2004.

والنقابات وبعض المنظمات غير الحكومية وحتى مجموعات الضغط الا تسعى جميعها لتكوين وتحفيز الحلول البديلة من أجل تسيير أفضل للشؤون العامة حسب فكرتهم عن التقدم الاجتماعي؟ يجب تنحيف الخط لتحديد ما يكون خصوصية مركز الفكر. **المسألة في الواقع هي مسألة مستوى (درجة (degré). فأي مركز فكر لا يشبه غيره ولا يوجد نموذج مثالي. قدرة مراكز الفكر على دق ناقوس مختلف تعود الى تضافر تسعة مؤشرات يجمعها بدرجة أكثر بروزاً من لاعبين سياسيين آخرين. (انظر ص57)**

إن مقارنتها مع العديد من الهيئات التي تنجز وظائف مشابهة تسمح بتحديد أفضل لما يميز مراكز الفكر.

إن أعمال جان لويس بيفا (J.L.Beffa) المكلف بمهمة إعادة انطلاقة الصناعة، لا تتطابق مع أعمال الـ (CEPII): إن مفهوم «خزان أفكار» بذاتها تفترض تنظيماً في الزمان (Durée). لقد وجدت دائماً بعثات وهيئات وجامعات صيفية للأحزاب وغيرها من فرق الدرس الشكلية والمستديمة بهذا القدر أو ذاك التي تنكب على دراسة المسائل السياسية وتضع التوصيات لأصحاب القرار. عندما وجد بيفا، مدير سان غوبان (Saint Gobain) نفسه مكلفاً من قبل رئيس الجمهورية

في 2004 بمهمة «تحديد شروط إعادة تنشيط طموحه للبرامج العلمية والتكنولوجية» لم تشكل أعماله ما يقوم به مركز الفكر. فهذه الأخيرة تندرج في المدة (الديمومة). فيما يتعلق بمواضيع اقتصادية مشابهة يقوم مركز الدراسات الاستطلاعية والاعلامية الدولية في باريس (CEPII) وبروريجيل (Bruegel) وهو مركز فكر حديث التكوين في بروكسيل ومتخصص بالقضايا الاقتصادية لأوروبا أو أيضاً مؤسسة (Deutches Institut für Wirtschaftsforschung) في برلين وهي مراكز فكر اقتصادية حقيقية.



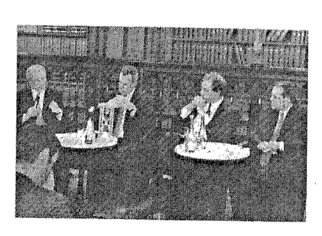
ما هو مركز الفكر: تسعة سمات متميزة

* مركز الفكر هو هيئة دائمة.
* ... متخصص بانتاج حلول للسياسة العامة...
* ... ذلك بفضل طاقم متخصص متفرغ للبحث.
* يؤمن ناتجاً أصيلاً من التفكير والتحليل والنصح.
* ... رسالته أن يوجه الى الحكام والى الرأي العام.
* غير مكلف بانجاز مهام حكومية.
* يسعى بشكل عام للابقاء على استقلاليته الثقافية (Intellectuelle) ولا يرتبط بمصالح محددة.

* لم تعد مهمته الأساسية إذن تأهيل أو منح شهادات (Diplomes)

* أخيراً، لعمله طموح ظاهر أو مخفي للعمل على مفهوم ما للخير العام بخلاف الهيئات التي هدفها التجارة والربح فقط.

أصدقاء أوروبا (Friends of Europ) ليس مركز دراسات السياسة الأوروبية (Centre for European Policy Studies) (CEPS): لعالم بروكسيل حول المؤسسات الأوروبية رجال أعمال وموزعين ليس فقط للجعة وانما أيضاً للأفكار. فمنهم من يروجها، مثل أصدقاء أوروبا، عبر المؤتمرات والمناقشات والمنشورات. ويعتبر روبير فوكس أن «أصدقاء أوروبا ليس مركز فكر، نحن نؤمن أرصفة ومجمعون". وهنالك أيضاً أولئك الذين يخمرون مفاهيم جديدة مثل الـ CEPS أهم مجموعة دراسات مستقلة على المسائل الأوروبية المطروحة في 1983 وفي حوزتها اليوم ثلاثون باحثاً. وهكذا نجد عناصر من دراسة لـ CEPS وضعت عام 1988 عن الوحدة الاقتصادية والنقدية في تقرير منشور السنة



اللاحقة حول هذا الموضوع. فقط مراكز الفكر تمتلك طاقماً داخلياً متفرغاً للأبحاث.

فمركز الدراسات والأبحاث الدولية CERI ليس المؤسسة الفرنسية للعلاقات الدولية IFRI؛ الأول هو وحدة من المركز الوطني للأبحاث العلمية CNRS تتبع للمؤسسة الوطنية للعلوم السياسية، ومهمتها الأساسية استقبال وتكوين الباحثين. أبحاثها عن الأمن الأوروبي بمواجهة الارهاب وإعمار البلدان التي هي في حالة حرب تهم الديبلوماسيين والسياسيين. يلاحظ جاك روبنيك (J. Rupnik) مدير الأبحاث في المركز «أن للـ (CERI) عملياً مهمة كانت في البدء موجهة للبحث أكثر منها لصياغة السياسة أو الانخراط في النقاشات السياسية... يبقى الـ CERI متمسكاً بهذا التميز». وللمفارقة، تعلن IFRI بوضوح أن خصوصيتها تندرج في ارادة صلبة لتوجيه أعمال البحث نحو الفعل. ورسالة الـ CERI الأولى التكوين، والـ IFRI انتاج ونشر الاقتراحات السياسية.

هيئة التخطيط السياسي (PPS) (Policy Planes Staff) في وزارة الخارجية الأميركية ليست مجلس العلاقات الخارجية: التعارض هنا هو بين هيئات تعمل بشكل أساسي غب الطلب

وهيئات خاصة تحدد بحرية أجندة بحثها. مع ذلك تبقى الحدود مرسومة لأن مركز التحليل والتوقع لوزارة الخارجية الفرنسية مثلاً المعادل الفرنسي للـ PPS يتوصل الى حماية هكذا استقلالية ذاتية. وتصر التعريفات الأكاديمية مع ذلك على مفهوم الاستقلالية هذا الناتج عن عالم مراكز الفكر الأميركية ذات الأصل الجامعي وبهدف غير ربحي. هذه الحقيقة لم تعد تائهة. فالسؤال المطروح سراً يبقى في جميع الأحوال معرفة ما إذا كان مركز التفكير قادراً على اختيار مواضيع البحث بحرية وأن لا يخضع نتائجه الى الاعتبارات المالية أو الوصولية (carrieristes) وإذا كان جوهر الأعمال غير خاضع لرقابة الفرقاء الخارجيين. بالطبع ليس هناك أي جواب دقيق أو موضوعي بالكامل في غياب المعايير البحثية والشفافية المالية المطلقة وقواعد التحكم الداخلية المعترف بها[6]. وبدلاً من الكلام عن الاستقلالية سنتمسك، بصيغة الاستقلالية الذاتية للذهنية الثقافية: بعض الهيئات تجهد لحفظ مسافة مناسبة لمقاومة الضغوط الخارجية وتحديد أجندة

(6) Certaines organisations font des efforts dans ce sens, par exemple en développant des standards de qualité (voir RAND www.rand.org/standards/) ou en tentant d'évaluer exante la performance de la recherche politique appliquée (notamment le Centre de recherche pour le développement international au Canada).

الأبحاث بحرية وبعضها الآخر يعمل حسب الطلب ويكتب ما يطلب منه.

مجموعة بوسطن الاستشارية (Boston Consulting Group) ليست معهد الاقتصادات الدولية (Inst for International Economics): ثمة كثرة من جمعيات الارشاد - (Accenture ou PricewaterhouseCoopers) مثلاً - التي تدعم الممارسة العامة أو المحلية والقومية أو الدولية ضاخة لها خدمات في التحليل والاحاطة وتقييم السياسات العامة. اذا طلب منها أحياناً أن تظهر قدرة ابتكارية في اقتراحاتها أو اذا كان بامكان طالبي الاستشارة أن يكونوا مدفوعين برغبة الوصول الى فعالية أكبر في العمل العام فإن علة وجود مثل هذه الجمعيات ليس بالعمل من أجل الخير العام. إنها فقط بالعمل من أجل الربح. أما بالنسبة لمراكز الفكر فهي بالعكس، أن تساهم في رؤية ما - رؤيتها - للمصلحة العامة، أن تكون هذه الأخيرة مؤسسة على أهمية اكساب أصحاب القرار (Decideurs) تطور العلوم الاجتماعية وتحليل دقيق واقتراحات حلول مجددة ترغب في أن تكون حيادية أو أن تجد أسسها في رؤية للعالم خاصة. البروكنغز (Brookings) مثلاً تتمنى أن تساهم في «تحسين أداء المؤسسات الأميركية

وفعالية البرامج الحكومية ونوعية السياسات العامة الأميركية». ومؤسسة كاتو (Cato) يريد اشراك الجمهور المعني في المسائل السياسية». ويؤكد الـ PNAC على العمل «لتحفيز سياسة قوية وأخلاقية» و «نقاش علني مفيد».

بالاجمال، إن مراكز الفكر ليست الوحيدة، بالتأكيد، التي تفكر بالسياسة. فالقطاع العام يبقى تحديداً مصدراً للتحليل والاقتراح الراجح. في فرنسا، المعهد الوطني للاحصاء والدراسات الاقتصادية (INSEE) ومجلس التحليل الاقتصادي (CAE) الذي ابتكره ليونيل جوسبان (L.Jospin) ومجلس التحليل الاجتماعي الذي أسسه جان بيار رافاران (J.P. Raffarin) والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمفوضية العامة للتصميم الذي أسس عام 1946 من قبل جان مونّيه (J. Monnet) واستبدل في 2006 بمركز التحليل الاستراتيجي ومجلس ترشيد معاشات التقاعد والمعهد الفرنسي للبيئة وديوان المحاسبة والبعثة البيووزارية للاعداد ولتنافسية المقاطعات (DIACT)، ووكالة البيئة والسسيطرة على الطاقة (ADEME)، والمعهد الوطني للبيئة الصناعية والمخاطر (INERIS) ومركز دراسة شبكات النقل والتنظيم المدني (CERTU) واللجان البرلمانية وبعثات بيوزارية لمكافحة

المخدرات، أثر الدفيئة، أو أيضاً سلامة الطرق وكمية من البنى الأخرى، مهمتها الرئيسية أو الثانوية هي أن تؤمن الدراسات وتغذي تفكير السلطات العامة.

على المستوى الدولي، تنتج منظمة التعاون والنمو الاقتصادي (OCDE) وفروعها أو برامجها العديدة مثل الوكالة الدولية للطاقة والمؤتمر لأوروبي لوزراء النقل، تحاليل وتوصيات بمستوى رفيع «مع 1000 خبير دائمين، هو أكبر مركز فكر في العالم» يقول دون تردد دومينيك بوكيه، (D. Bocquet ممثل فرنسا في هذه المنظمة). صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووكالات الأمم المتحدة مثل منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للنمو وصندوق الأمم المتحدة للسكان تنشر جميعها التقارير المؤثرة بانتظام.

علاوة على ذلك يجب أن لا ننخدع: قدرة مراكز الفكر تبقى ضعيفة بالنسبة للوسائل التي تبسطها هذه الهيئات الحكومية. مثلاً: منظمة الغذاء والزراعة (FAO) قدمت دراسة معمقة منتصف 2006 عن دور العالم في الزراعة. الميزانية: 13 مليون يورو. أي أكثر من الميزانية السنوية لأكبر مركز فكر خاص فرنسي (IFRI).

إذا وضعنا جانباً مراكز الفكر التي تجمع بالاجمال وبوضوح المواصفات المقترحة ندرك إجمالاً أن الحدود التي تميز مراكز الفكر عن الهيئات المشابهة هي غالباً دقيقة لا بل ذاتية، حتى دون لصق علامة على أية منظمة تفكر ولو قليلاً بالرهانات السياسية. ثمة وسيلة أخرى لفهم كينونة مراكز الفكر هي التوقف عند ما يعملون.

الفئات الأربعة لمراكز الفكر

مراكز الفكر المناضلة هي بعيدة عن الواقع الحالي لسوق الأفكار السياسية. وإذا كان عددها قد ازداد بسرعة في هذه الأعوام الأخيرة فإنها تتعايش مع هيئات غالباً أقل ظهوراً ولكنها أكثر عدداً.

عالم مراكز البحث السياسي (Reflexion Politique) الموجهة نحو العمل هو اليوم بالغ التنوع. بعضها عمومي، مؤسسة أوربان (Urban Ins.) مثلاً، تدرس كل جوانب السياسة الاقتصادية والاجتماعية للولايات المتحدة ـ وبعضها الآخر متخصص جداً مثل مؤسسة المبادرة والاستفتاء التي لا تهتم إلا بقضايا الديموقراطية المباشرة في أوروبا، أو موارد

من أجل المستقبل (الولايات المتحدة) والبيئة والموارد الطبيعية. كما أن بعضها يعتمد حصرياً على صناديق عامة تقريباً، مثل المعهد الأميركي للسلام (U.S. Inst of peace) والبعض يعتمد على عاملين خاصين مثل مؤسسة مونتانْي (Institut Montaigne) التي أنشأها نهاية 2000 كلود بيبيار (C. Bébéar) رئيس مجلس النظارة في (AXA) ومراكز أخرى أيضاً تؤمن تمويلها أساساً من طلبات الدراسات مثل جماعة (RAND). بعضها أيضاً يملك صناديق خاصة بالاعتماد على غنيمة «حرب» متراكمة من الهبات مثل البروكنز (Brookings).

على طريقة علماء النبات يحاول جامعيون أن يصنفوها. مع اعترافهم أن الواقع لا يتطابق أبداً بالكامل مع فئات عامة يميز الاختصاصيون أربعة نماذج كبيرة[7].

(7) Carol Weiss (éd.), *Organizations for policy analysis: helping government think*, Newbury Park, Sage, 1992; McGam, Weaver, 2000.

جدول 2: الفئات الأربعة الرئيسية لمراكز الفكر

1- مراكز الفكر الجامعية	3- مؤسسات البحث بالتعاقد
هذه "الجامعات بدون طلاب" مثل المؤسسة الفرنسية للعلاقات الدولية في فرنسا (IFRI) ومركز دراسات السياسة الأوروبية (CEP) في بروكسيل يركزان على نوعية البحث الجامعي والمعلومات التي يوفرها. فالأشخاص أكاديميون جداً والمكلفون بالبحث يحملون غالباً شهادات دكتورا.	شبيهة بمراكز الفكر الجامعية مع فارق بموارد التمويل التي تأتي بشكل أساسي من عقود توقعها مع وكالات حكومية أو مصالح خاصة. مثلاً: نموذج جماعة RAND، التي تجري دراسات للحكومات بشكل رئيسي.
2- مراكز الدفاع (advocacy)	4- مراكز الفكر التابعة للأحزاب السياسية
في خدمة قضية معينة تنتج أفكاراً وتوجيهات تنسجم بدقة مع مبادئ أساسية ومع محور تدليل محدد بدقة. أولويتها ليست البحث عن أفضل السياسات بشكل لامبالي كنظرائها الجامعية بقدر ما هي الانتصار في حرب الأفكار. أمثلة على ذلك: مؤسسة آدم سميث في لندن ومؤسسة هيريتتج في واشنطن D.C. أو المؤسسة العابرة للقوميات في أمستردام.	تنشأ حول حزب سياسي، لكنها تتمتع باستقلال ذاتي، فكرياً وعملها غالباً ما يكون مفيد مباشرة لهذا الحزب. فمؤسسة فريديريتش إيبرت، قريبة من SPD، ومؤسسة كونرادادايناو (Stiftung). حليفة CDU والمؤسسات السياسية الألمانية الخمس الأخرى مثال واضح على ذلك. نشاط مركز الفكر لا يشكل سوى جزء صغير من ميزانيته الإجمالية، لكن الموارد الهامة التي تمتلكها تجعل منها مختبرات أفكار قوية. في فرنسا، مؤسسة التجديد السياسي ـ قريبة من الـ UMP ـ ومؤسسة جان جوريس ـ الحزب الاشتراكي ـ تندرج في هذه الفئة.

ماذا يمكن أن تفيد مراكز الفكر

يجب أن يكون مركز الفكر حاضناً (Concepteur) لحلول سياسية مجددة ومستشاراً للأمير وخزاناً للأفكار والخبراء وأرضية للتبادل والنقاش وتعميم النظريات الأكاديمية. طموحات تعدادها أسهل.

شغل ريشار هاس (R Haass) بالتناوب مراكز باحث في مراكز الفكر ومسؤوليات في الوظيفة العامة في الولايات المتحدة. وكمسؤول الدراسات الدولية في مؤسسة بروكنغز ومدير خلية البحث في وزارة الخارجية الأميركية ومرة أخرى باحث في المؤسسة الدولية للدراسات الاستراتيجية، ومجلس العلاقات الخارجية أو مؤسسة كارنيجي وموظف في مجلس الأمن القومي ووزارات الدفاع والدولة. يعرف جيداً قطاع مراكز الفكر المتخصصة في الشؤون الخارجية. وهو يوضح أن القسم الأكبر منها «يقوم بالجزء الأهم من عمله بعيداً عن أضواء الاعلام»[8]. نشاطاتها تسترعي إذن الانتباه أقل من مطالبات جماعات الضغط والمعارك السياسية أو مناورات

---

(8) Richard Haass, «The role of think tanks in U.S. foreign policy», *U.S. Foreign Policy Agenda*, vol. 7, n°3, novembre 2002.

الحكومات. وحتى دون التمكن من التقدير الدقيق لتأثيرها الحقيقي لا يجب مع ذلك، كما يشدد، إهمال الدور الذي تلعبه وحسب

إذا لم يكن لديك أفكار متميزة فلست مركز فكر وإذا لم تحاول نشرها فإنك رسبت في جهدك لمساعدة المجتمع على أن يتقدم الى الأمام». روبير بورستر من المركز التقدمي لتقدم أميركا.

ريشارهاس (R.Haass) **تساهم مراكز الفكر في عملية تكوين السياسات العامة وذلك بخمس طرائق متميزة:**

*** أولاً، إنهم «يستولدون أفكاراً مميزة وخيارات سياسية».**

ما ينتظره أصحاب القرار من مراكز الفكر هو أن يساعدوهم على التغيير. بالفعل، ترتكز على هذا الطموح كل صعوبة استحقاق لقب ـ مركز فكر. فمركز الفكر يمكنه أن يساعد على «تقويض التقليد» حسب فرنك دبييه (F. Debié) مدير مؤسسة التجديد السياسي. فبالنسبة لهذا الأخير من المهم أن تقتحم مراكز التفكير السياسي في فرنسا المجالات حيث الاصلاحات صعبة مثل معاشات التقاعد أو التربية في المدارس. «يستطيع مركز الفكر أن يؤثر من خلال عرضه لما

ما يحصل في البلدان الأخرى، وتعرية الامتثالية. ويوضح أن التجديد ليس فقط أفكاراً عظيمة فذلك يمكن أن يكون تطبيق حل نجح في مكان آخر. هكذا تسعى مؤسسة هوفر (La Hoover Ins) لـ «توسيع النقاش السياسي العام مقترحة حلولاً متخيلة معدة جيداً لحل المشاكل الوطنية والعالمية». شعار الـ CEPS هو «التفكير في مستقبل أوروبا». ويتمنى مركز السياسة الأوروبية أن يعمل على حدالسياسة العامة الأوروبية». الكل يزعم أنه يحارب الخمود السياسي. بالطبع «التفكير من خارج العلبة» تعبير متواتر ليس في متناول الجميع. غير ان الاهتمام بهيئات الفكر غير الدولتية تأتي من فكرة أنه بقدر ما توجد منظمات متنافسة لتسمع صوتها في سوق الأفكار بقدر ما يحفز التنافس فيما بينها ومع المؤسسات الأخرى المكلفة صياغة تصورات واستراتيجيات سياسية تحفز الانتاج السياسي. في أوروبا، يثمن المسؤولون السياسيون قدرة حلقات الفكر الخارجية على مساعدة الادارات المضغوطة غالباً بالملفات المتداولة كي «نستطيع رؤية الأمور بطريقة مختلفة» و«التفكير على المدى المتوسطة». عملياً «لا خيار لدى مراكز الفكر. فإذا لم يكن لديك أفكار متميزة فلست مركز فكر وإذا لم تحاول نشرها

فإنك رسبت في جهدك لمساعدة المجتمع على أن يتقدم الى الأمام» يؤكد روبير بورستن من المركز التقدمي لتقدم أميركا.

* يصر ريتشارد هاس على البعد التربوي لمراكز الفكر بالنسبة للطبقة السياسية. «إنها تؤمن خزاناً من الخبراء الجاهزين للعمل في الحكومة».

إن هذا صحيح خاصة في الولايات المتحدة حيث يجدد كل رئيس بعد انتخابه آلاف الوظائف في الوظيفة العامة العليا ما يؤدي الى الذهاب والمجيء الشائعين للطبقة السياسية بين وظائف في الدولة ومراكز الفكر وأيضاً بين مجموعات الضغط والجامعات والمنظمات غير الحكومية (ONG) والمؤسسات. إنها ظاهرة الباب الدوار* (Porte à Tambour). قدرة المختبرات السياسية على تقديم مرسى فكري للموظفين المقبلين أو المنتخبين بين مركزين، هي خاصة أميركية. يجري الكلام عن مركز قابض للأفكار (Holding Tanks) حيث كلمة «خزان» تنطبق على الأشخاص وليس فقط على الأفكار. هكذا كان يقول هنري كيسنجر «ما تفعلونه في الحكومة هو انفاق الرأسمال الفكري الذي راكمتموه خارج الحكومة». ريتشارد هاس هو مثال جيد ولكن يمكن ايجاد

الكثيرين غيره: تسلمت مادلين أولبريت (M. Albright) وزيرة خارجية سابقة لكلنتون، ادارة مركز السياسة القومية. مساعدها ستروب تلبوت (Talbott) كان في 2005 رئيساً للبروكنغز. خلال دورتي حكمه وظف الرئيس ريغان 150 باحثاً من مؤسسة هيريتتج ومن مؤسسة هوفر (Hoover Ins) ومن مؤسسة المنشأة الأميركية. المعبر بين مراكز المسؤولية ومراكز الفكر ليس وقفاً على الـ PNAC وعلى ادارة الرئيس بوش. في حين أنه في عدد من البلدان الأخرى الفصل بين نساء ورجال «التحليل والعمل السياسي هو محكم بشكل واسع، في ظاهرة فريدة في الولايات المتحدة وهي مصدر لقوتها» كما يقول هاس. يعتقد شارل غرنت (C. Grant) مراسل سابق

«ما تفعلونه في الحكومة هو انفاق الرأسمال الفكري الذي راكمتموه خارج الحكومة» (هنري كيسنجر).

للايكونومست في بروكسل ومدير المركز الأوروبي للاصلاح ـ مؤسسة بريطانية للتحليل ذات تأثير على القضايا الأوروبية ـ أنه يجب تشجيع تبادل الطواقم. "لدى البيروقراطيين ميل ليكون لهم أفق سياسي قصير الأمد ولقبول الآراء التي يتلقونها. الذين يمرون بمراكز الفكر يستطيعون امتلاك رؤية

ذات مدى أبعد»[9] كما يقول. مراكز الفكر هي أيضاً مكان لتكوين المثقفين وللترقية الثقافية.

ـ «الباب الدوار» بين العام والخاص: عند كل تغيير رئيس، يجري تجديد كامل للوظائف العليا في الادارة الأميركية حتى المستوى الخامس تحت الغرفة الرئاسية، ما يقارب 4000 الى 5000 وظيفة. الأشخاص المعينون يأتون من مراكز الفكر بشكل أساسي، ولكن أيضاً من الجامعات والمنظمات غير الحكومية (ONG) والمؤسسات حيث تعود عندما تتغير الأغلبية. هذه الظاهرة التي من خلالها يقوم عناصر الادارة بحركة مكوكية بين وظيفة في الادارة العامة والقطاع الخاص تسمى «الباب الدوار» (La porte à Tambour). في فرنسا، ينحصر هذا التغيير في القطاع العام بين الموظفين الكبار الذين ينتقلون من مجلس الدولة الى الوزارات (مثلاً).

* بدائل رأي بنفس صفة لاعبين سياسيين آخرين، تقدم مراكز الفكر مكاناً حيث يستطيع أصحاب القرار أن يناقشوا ويختبروا مقاربات جديدة.

يمكن أن يقابلوا فيها صناع رأي نافذين. كل صاحب

(9) Helen Morris, «Selsmic shift required to give Brussels' think-tanks same weight as those in US», *European Voice*, vol.10, n°44, 16 décembre 2004.

قرار سياسي يحترم نفسه يتمنى أن يعرض رؤاه أمام جمهور جمعه مركز فكر ذو اعتبار. فميشال آليو ماري (M. Alliot-Marie) كوزيرة للدفاع تسعى عند مرورها في واشنطن أن تقوم بجولة عبر مركز للفكر. وعلى منبر مجلس العلاقات الخارجية في (A.E.I) أو (CSIS) يعلن المسؤولون الأميركيون مواقفهم. نيكولا ساركوزي ظهر بهذه الوسيلة أمام النخبة السياسية والاعلامية الأميركية أثناء تنقلاته الرسمية في واشنطن.

* الدور التربوي لمراكز الفكر لا يقتصر على النخب الحاكمة. فهي، كما يقول هاس، «تربي المواطنين على الشؤون العالمية»، وتساهم في إغناء النقاش العام.

يؤكد البروفسور ماكغان: «لديها القوة للإتيان بعنصر هام مما يدعى المجتمع المدني». اظهاراً لهذا الدور: نرى أكثر فأكثر ممثليها يظهرون على الشاشات للتعليق على الأخبار. «أنها تساعدنا بشكلين» حسب قول كوينتين دكنسون (K. Dickinson) مدير منتدب لراديو فرنسا في بروكسيل: **أولاً لأن الأعمال المنتجة هي عموماً ثمرة عمل جماعي كثيف وهي تشرح لنا العمل باسهاب. فثمة في عشرين أو خمسين صفحة عناصر تستلزم أيام عديدة لايجادها.. هذه الأعمال أيضاً**

لها ميزة السرعة بين لحظة البحث والنشر. الفائدة الثانية أننا **من خلال هذه الحلقات نصل الى الاخصائيين الذين يهتمون بالقضايا التي تهمنا والتي لا يمكننا معرفتها بدونهم.** هذه الوظيفة مهمة بشكل خاص بنظر فيليب هرتزوغ (P. Herzog)، الشيوعي والاستاذ الجامعي السابق وهو الآن رئيس جمعية مجابهات أوروبيا (Corfrontations) وعضو مجلس التحليل الاقتصادي لدى رئيس الوزراء. وهو يعتبر أن على مراكز الفكر أن «تدفع أصحاب القرار لأن يكونوا أكثر انفتاحاً وأن ينخرطوا في النقاش العام وأن يشركوا المواطنين في النقاشات». مؤكداً أنه «يوجد القليل من الهيكليات القادرة على استنفار مختلف الأفرقاء في عمل مشترك يهدف المصلحة الأوروبية العامة» مواجهات مؤسسة كونفرونتايشن يوروب تريد ملء هذا الفراغ.

* بصورة أدق يقول هاس، الذين يهتمون بالقضايا الدولية «**يكملون الجهود الرسمية لحل الصراعات**».

هكذا لعبت مؤسسة كاارينجي دوراً فاصلاً باطلاق نقاشات ضمن إطار محايد بين زعماء سياسيين ودينيين واقتصاديين ونقابيين وجامعيين من أفريقيا الجنوبية أواسط سنوات 1980. قمنا بقياس مساهمة مراكز البحث السياسي في تأثير الدول على المسرح الدولي. «يظهر من الآن فصاعداً

سوق دولية للأفكار عن ما يجب أن تكون عليه السياسات العامة والتي يجري عليها الآن منافسة نشيطة» حسب تقدير بيار لوبيتي (P. Le petit) مدير تنفيذي سابق للمؤسسة الفرنسية للعلاقات الدولية وأصبح الآن مراقب مالي ومستشار في نوتر أوروب[10].

بالاجمال، إن مراكز الفكر هي أقله نظرياً جسر بين **أصحاب القرار والخبراء ووسائط الاعلام والجمهور الواسع.** من المفروض أن يسمحوا بالذهاب والاياب بين التحليل والفعل السياسي. وفي التقاطع بين التفكير والعمل يفضل بعضها، مثل مجمع لشبونة للتنافسية الاقتصادية الليبرالي جداً، تعبير (Think and do Tanks) أي فكّر واعمل كمركز». كيف يمكنهم تحقيق هذه الطموحات المتعددة؟

في قلب العلبة السوداء: كيف يفكر «المفكرون»؟

مراكز الفكر تفكر... مثل كل الناس ولكنها تساعد على إقامة الجسر بين مختلف أشكال المعرفة.

---

(10) Thierry Cadault, «La Grande Misère des think tanks français», *Le Nouvel Économiste*, 26 mars, 1er avril 2004.

في الظاهر، تختلف مراكز الفكر كثيراً في منهجية البحث ونشر أعمالها. البعض يفضل العمل المشترك والبعض الآخر، يفضل الاستقلالية، ومنها من يختار التوجه الى «النخبة» كما أن هناك من يتوجه الى «أوسع جمهور». (مثل كونفرونتايشن يوروب (Confrontation Eu.). بعضهم يسعى الى الظهور الاعلامي الأقصى مثل المركز الأوروبي للأصلاح والبعض الآخر لا يعير أي اهتمام مثل جمهورية الأفكار. البعض يفضل التمويل الخاص والبعض الآخر التمويل العام. البعض يلعب ورقة الشفافية وقسم آخر شبكات التمويل السرية. إنها خيارات عملية بقدر ما هي أخلاقية فليس هناك من صيغة واحدة لاتمام مهمة مركز الفكر. في كل الأحوال، جميعها تعمل بطريقة مشابهة في الخطوط الكبرى.

مفكرون عاديون

تنتج مراكز الفكر بطبيعتها، دراسات حسب منهجيات متشابهة أساساً، وللوسط الجامعي أيضاً. وإذا أرادت أن تكون في مقدمة الفكر السياسي فإننا نجد، عامة، تقنيات البحث ذاتها في كل مكان. فالطواقم تتشابه: نسبة كبيرة من الدكاترة والأساتذة موظفين في الداخل يساعدهم باحثون من

الخارج لتنفيذ الدراسات الدقيقة بشكل جيد. ولأولئك الذين يجهدون لمتابعة أبحاث حقيقية فإن منهجيات البحث هي قبل أي شيء أكاديمية: الباحثون أفراداً أو شبكات، يطبقون التقنيات الجامعية الكلاسيكية في السوسيولوجيا والاحصاء والاقتصاد وغيرها. وكما في مختبرات الأبحاث، التجديد هو غالباً ثمرة ذهنيات لامعة بشكل مميز، أفراداً أم فرقاً، تتميز بتفكيرها الشخصي. والأفضلية تعطى للاختصاص العالي بالاضافة الى وريقة إقناع. ويوضح لورنس مون (L. Mone) رئيس معهد منهاتن (Manhattan Ins.) وهي منظمة محافظة في نيويورك أن: «ما يهم أولاً هو الموهبة. عندما نبحث عن جامعيين لموضوع ما فإننا نجهد للتدقيق في هوية الأفراد الذين يستطيعون «الخروج من ضوضاء القاع». بالطبع يجب أن يكونوا خبراء في مجالهم. ولكن عليهم أيضاً أن يكونوا قادرين على الاعلام (Informer) والاقناع». نتاج هذه البحوث هو أيضاً متشابه: مراكز الفكر تنشر قبل كل شيء دراسات آحادية (monographes) قصيرة لا تتعدى خمسين صفحة موجهة للمسؤولين السياسيين المستعجلين وغالباً بضع صفحات سياسية (Policy papers) وتقارير عن محاضرات وبدرجة أقل كتباً أكثر تفصيلاً. بعضها نجح بفرض مجلات

ذات شهرة مثل فورين افيرز (الشؤون الخارجية) (Foreign Affairs) تابعة لمجلس العلاقات الخارجية وفورين بوليسي (مؤسسة كارنيجي) وناشيونال انتيريست (مؤسسة هيريتتج) (National Interest).

ما هو أبعد من هذه المطابقات أن فائض القيمة الفكرية (Intellectuelle) لمراكز الفكر بالنسبة للمراكز الجامعية يعود الى طموحاتها والتزاماتها الذاتية. فبالرغم من الانجذاب الى الكفالة الثقافية التي تحملها الشهادات المعتبرة (prestigieuse) فإن بعض مراكز الفكر منفتحة على طواقم من خارج مراكز الوسط الجامعي، حيث التزامات المهنة تكون فيها أقل قوة ومراكز الفكر تبحث عند الغالبية عن تجابه التطلعات التي يسمح بتفتح رؤى جديدة. المقاربة هي ما تحاول كونفرنتايشن يوروب (Confrontation Eu) أن تنميه

«ليس هناك الكثير ممن يستطيعون انتاج أفكار جديدة. مرة أخرى الانكلوسكسون هم الذين يصلون أفضل من غيرهم. لأنه يوجد في الولايات المتحدة وبريطانيا تفاعل جيد بين المقررين والوسط الأكاديمي مما لا نجده كثيراً في أوروبا القارية». (لوبيتي، نوتر أوروب).

تحديداً. والمقصود هو إطلاق عدة أصوات حول الموضوع نفسه: رؤساء مؤسسات وخبراء وصحافيين وحتى غير الاختصاصيين. وهكذا نجد فيها: فاعلين اقليمين وممثلين لادارات موارد بشرية ونقابيين في المصانع الكبرى وباحثين في العلوم الاجتماعية ومتنفذين في المؤسسات ومناضلين في الجمعيات وطلاب شباب في دول أوروبا الشرقية والوسطى من أجل مناقشة السوق الأوروبية للعمل (ولكن أيضاً ممثلين عن كهرباء فرنسا (E.D.F) و (Areva) وشركات الطاقة للكلام عن الطاقة). إن الانفتاح على مختلف الأفكار هو أمر حاسم. كثيرة هي مراكز الأبحاث المستقلة التي تحصر ذاتها بمستمعين معروفين. أن مراكز الفكر الانكلو ـ أميركية من وجهة النظر هذه حسب رأي بيار لوبتي: «ليس هناك الكثير ممن يستطيعون انتاج أفكار جديدة. مرة أخرى الانكلوسكسون هم الذين يصلون أفضل من غيرهم. لأنه يوجد في الولايات المتحدة وبريطانيا تفاعل جيد بين المقررين والوسط الأكاديمي مما لا نجده كثيراً في أوروبا القارية». البعض ينمّي أيضاً التهجين بين الفروع «والاعتراضية» (Transversalité) لاستحضار اضاءات جديدة. إلا أن الحقيقة هي أن عدداً قليلاً منهم فكر بطريقة مختلفة

لانتاج الأفكار وأن الطواقم النهضوية في الأبحاث مختلفة قليلاً. النتيجة: «فقط حفنة من الناس يفكرون حقاً والباقي هم بالأحرى منتحلون صفة». على حد قول موظف أوروبي كبير.

أرصفة للفرز

فائض القيمة لمراكز الفكر لا يصنف فقط على مستوى أصالة الفكرة ولكن على مستوى تكيفها مع حاجات الوسط السياسي. بتواضع يشرح البرشت كوشوتزكي (A. Koschutzke) مدير مؤسسة فريدريك ايبرت (F. Ebert) في برلين أن «غالبية مراكز الفكر لا تفكر ولكنها تنظم فكر الآخرين». وكما يقول هايك (Hayek)، إننا نعيد بيع الأفكار. مراكز الفكر اذن، هي الآن «مثيرة» للأفكار الجديدة وداحضة لأفكار الآخرين. هذا الدور تطالب به بكل إعتزاز مؤسسة مانهتن (Manhatten Ins)، التي ساعدت على أقلمة نظرية «التسامح صفر» (Tolerance Zero) مع الكفاح ضد الجريمة في نيويورك ولندن. كانت الفكرة مقتبسة من مقال بعنوان «النصلح النوافذ المكسورة» ظهر عام 1982 في اتلنتك ماغازين (Atlantic Magazine) يشرح فيه كاتبه أن تواتر

الجرائم الخطيرة يمكن أن ينخفض تحديداً إذا ما قمعت الجنح البسيطة ظاهرياً.

هذه الصفة لا يمكن التغاضي عنها عندما نعلم أن التقارير المنجزة داخلياً من قبل الادارات غالباً ما تبقى في أدراج أصحاب القرار الذين يتلقونها. والتوجه من الخارج يساعد على اثارة اهتمام المقررين الكفوئين وعلى نشر الأفكار الجديدة المطروحة بطريقة متكيفة أكثر ولا تعاني من قلة الاعتبار الذي يمكن أن تواجه به مجرد أنها تأتي من داخل الماكينة الادارية. يضيف ميشال باميه (Bamier) وزير البيئة يومذاك: «عندما أنشأنا مجموعة استطلاع مستقلة، استطعت أن أتحقق من أن ما كانت تحمله لي لم يكن موجوداً في ادارتي.» والروزنامة (Calendrier) المعتمدة للأبحاث التطبيقية لدى مراكز الفكر هي أقصر، بشكل عام، من تلك المعتمدة في الجامعات، وتسمح بالوصل بين التحليل والعمل. إنها وسيط حقيقي بين المعرفة والمقدرة. إن مركزاً فعالاً للبحث السياسي يعرف

> «غالبية مراكز الفكر لا تفكر ولكنها تنظم فكر الآخرين». (ألبرشت كوشوتزكي، مؤسسة فريدريش إيبرت).

كيف يكيف شكل الاقتراحات مع طريقة عمل أصحاب القرار ومستشاريهم، فالبساطة والايجاز هما سيدا القرار. مختبر الأفكار يأخذ بالاعتبار الوقائع السياسية لكي يسهل تحويل المقترحات الى اعمال يمكن لمراكز أكثر أكاديمية تجاهلها. **مركز الفكر هو إذن معبراً بين أولئك الذين لديهم أفكار ويحلمون بالوصول الى السلطة وأولئك الذين هم في السلطة ويريدون أن يدعموا ممارستهم بالتحليل المعمق.**

لا فائدة من أن نملك أفكاراً إذا كنا لا نستطيع بيعها

«كل المعارك الخاسرة يمكن تلخيصها بكلمتين: فات الأوان». كان برنار سبيتز يحب أن يردد هذه الجملة التي هي لصاحبها الجنرال ماك آرثر (McArthur). **مراكز الفكر تمثل فعلاً، إختلافاً أساسياً مع الجامعات: الزامية التواصل، والأثر السياسي.**

التقنيات متنوعة. من لديهم الامكانية يفضلون الوصول المباشر الى أصحاب القرار اذا سمح لهم دفتر المواعيد بذلك. التوزيع الحصري للملحوظات على بعض السعداء كما تمارس آن تان رييال (en Temps Réel) يمكن أن يكون فعالاً بشكل مميز. آخرون يبحثون عن أكبر ظهور ممكن لدى

وسائط الاعلام. البيانات والندوات الصحافية تعلن عن خروج الدراسات. مؤسسة شركاء أوروبيون (Europartenaires) التي ترأسها اليزابيت غيغو (E. Guigou) وجان-نوال جانيني (J.N. Jeanneney) «تنظم حفلات فطور حول موضوع معين (Petites déjeuners thématiques) مرة في الشهر... دقيقة ومختصرة، وهذا ما يسمح للصحافيين أن يتحدثوا مع شخص ما [...] وأن يلتمسوا شيئاً من هذا الشخص» لاحقاً على حد قول كنتان ديكنسون، (Q. Dickinson)، وهو صحافي أوروبي. توقيع الافتتاحيات من خبراء مشهورين ومساهمين في مراكز الفكر مرغوب جداً من الصحف. بالنسبة للممولين يؤدي هذا الظهور في الصحافة الى الحديث عن المنظمة واشباع نهمهم الى البروز.

تنظم مراكز الفكر أيضاً حلقات للدراسة والنقاش، متخصصة الى هذا الحد أو ذاك، تبعاً لاهتمام هذا أو ذاك، بتمتين مصداقيته الأكاديمية. المؤسسة الملكية للشؤون الدولية في لندن المسماة شاتان هاوس (chathan House) تنظم حوالي 150 تظاهرة سنوياً. قواعد النقاش القائمة على الكتمان لديها، أصبحت مرجعية للسماح بتفكير حر. «هذه الأحداث ليست موجهة عامة الى جمهور عريض وإنما الى

صالات يرتادها أصحاب القرار والصحافيين والخبراء لتحضير نشرها أو على العكس لمناقشتها بعد البث.

مع ذلك، ينتقد ديڤيد كرونين (D.Cronin) وهو صحافي في يوروبيان ڤويس (Eu. Voice) في بروكسيل، قلة التدبير عند عدد كبير من الباحثين في مجالات العلاقات العامة: «غالبية العاملين في مراكز الفكر هم طيبون ولكن البعض منهم تقنيون كثيراً ويستعملون الكثير من الرطانة». الرهان هو على التأثير. أسياد التأثير الاعلامي في أوروبا هم، فعلاً، المؤسسات البريطانية القادرة على تمرير الرسالة بمفردات نفاذة للصحافيين، والالتصاق بأحداث الساعة وتقديم إقتراحات متميزة كفاية للفت الانتباه دون الظهور كطوباويين. تؤكد فرنسواز غروينيو (F. Grouigneau) مسؤولة الشؤون الدولية في الايكو (Echos) على هذا التفوق: «إما أنها (مراكز الفكر الانكلوساكسونية) تبذل جهداً بحثياً إضافياً *(un peu de matière grise)* وأما أنها تتصور باكراً منشوراتها عن المواضيع المهمة. صحيح أن لفرنسا تقاليد أكثر مأسسة وأكثر سرية حيث على الصحافي أن يفكر هو بالاتصال بمراكز الفكر». المركز الأوروبي للاصلاح ولو أنه صغير (نصف دزينة من الباحثين) فهو يذكر بانتظام من قبل أصحاب القرار

الأوروبيين كمختبر للأفكار الأكثر نفوذاً في هذا المجال بينما يمتلك غيره وسائل أكبر بكثير.

كما تجهد مراكز الفكر أن تشارك تحليلاتها بقدر الامكانيات المتاحة حسب القواعد المؤسساتية والترحيب الذي تلقاه من قبل أصحاب القرار. في واشنطن ولندن وبروكسيل مثلاً، إيصال تقارير الخبرة للجان البرلمانية هي طريقة مهمة للتأثير. فتأهيل النخب السياسية والأكاديمية هي طريقة أخرى. فالمراكز الأكثر تجهيزاً مثل مراكز الفكر الأميركية أو الانكليزية أو الألمانية الكبيرة وضعت مسارات تعليمية وتدريبية مكيفة خاصة للنواب وللطامحين بالوظائف العامة. إنها إحدى استراتيجيات التأثير الأكثر مردوداً على المدى البعيد، التي وضعها المحافظون الأميركيون فقد لاحظ رالف نياز (R. Neas) رئيس المنظمة التقدمية «شعب مع طريقة العيش الأميركية» (People for the Am. Way) «أنه لا يمكن انكار أن الجناح اليميني خلال العشرين سنة الماضية كان الأفضل لانشاء نظام الاصطبلات»[11]. ويحاول تنظيمه اليوم أن يستلهم منها بتدريب استراتيجيين بالطريقة ذاتها. في

(11) Jason DeParle, «Young and Bright, and Leaning to the Right», *The New York Times*, reproduit par *Le Monde*, 25 juin 2005.

الشرق سمحت مراكز الفكر بتأهيل النخب القائدة حسب واقع السوق الاقتصادي والادارة الديموقراطية بعد سقوط حائط برلين.

باستثناء المجلات، فان الظهور في الإعلام وفي بعض الندوات المفتوحة للجمهور والأعمال **باتجاه الجمهور الواسع تختلف حسب نماذج مراكز الفكر**. وبالنسبة لكثيرين، فإن الرأي العام ليس إلا هدفاً ثانوياً لأن الهدف هو التأثير على السياسات العامة. إن تمرير الأفكار الى الجمهور الواسع يتطلب وسائل مهمة أكثر. فغالبية مراكز الفكر تميل الى الاكتفاء بحلقة ضيقة من الأشخاص أساساً في الهيئات الاجرائية القومية والدولية وضمن حلقات البحث التي تنظمها. وعلى حد قول موظف أوروبي رفيع، إننا نرى دائماً الناس ذاتهم... أولوية الاتصال مع الرأي العام هي على كل حال، ميزة بالغة «لمراكز الدفاع» مثل مراكز البحث الريغانية والتاتشرية التي كانت تطرح على نفسها مهمة جعل بعض الأفكار مقبولة ليس فقط لدى الحكام ولكن أيضاً لدى الجمهور الذي كان يمكن أن يرفضها. مراكز الفكر التاتشرية الموجودة لا تزال تطالب بالدور الذي تلعبه في قبول الرأي العام للمقترحات الموجهة الى المقررين.

كحيوان سياسي مهجنٌ يمكن التعرف على مركز الفكر عن طريق نمطه العملاني الخاص الذي يسمح بتمييزه عن كتلة النافذين السياسيين. فهو كاخصائي في البحث السياسي التطبيقي يخترع تحاليل وتوصيات يجهد «لبيعها» لأصحاب القرار السياسي بموجب مفهوم ما للمصلحة العامة. وبعيداً عن مراكز الدفاع (Advocacy Tanks) العاملة مثل المحافظين الجدد الأميركيين، نجد منها ثلاثة نماذج أخرى، الجامعيون وأولئك الذين يجرون الأبحاث بموجب عقود، وأصدقاء الأحزاب السياسية. واذا لم يكونوا الوحيدين الذين يفكرون بالسياسة فأن ميزتهم هي في اقامتهم جسراً بين الأشكال المختلفة للمعرفة ان ظهورها لحديث.

3 ـ مراكز الفكر تولد على أنقاض الأزمات

لم تنشأ مراكز الفكر بدون سبب. فقد خلقت كرد على أزمات خطيرة لم يبدُ أن الحكومات قادرة لوحدها على حلها. غالباً من أجل دفع فكرة تعتبر أساسية من قبل الأوساط الثقافية، لكن أصحاب القرار السياسيين لم يدركوا أهميتها بعد بوضوح. مثلاً في الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، من أجل توطيد زعامة الولايات المتحدة مقابل الاتحاد السوفياتي. بالاضافة الى الحروب، فأن اضطرابات مثل الأزمتين النفطيتين في السبعينات ولدت مختبرات أفكار، أكثر تمحوراً حول مسائل الاستقلال على صعيد الطاقة. وسقوط جدار برلين ولد مختبرات أخرى متجهة أساساً نحو العلاقات الدولية والمسائل الاستراتيجية.

أربع صدمات هزت الديموقراطيات الغربية

تطورت مراكز الفكر على أربع موجات بعد أزمات حصلت في العلاقات الدولية أو الاقتصاد والتي قلبت أوضاع محيط الدول الغربية.

ظهور مراكز الفكر جاء تاريخياً بعد أزمات دولية خطيرة غيرت المشهد السياسي. فجمعية فابيان، أقدم مركز للفكر في انكلترا، تأسست سنة 1884 من أجل المساعدة على التغيير الاجتماعي بعد الثورة الصناعية ولكنها بقيت تجربة معزولة لفترة طويلة.

جمعية فابيان عميدة مراكز الفكر الأوروبية

تأسست شركة فابيان في العام 1844، وهي أول مركز فكر في أوروبا وعلى الارجح في العالم. «إنها تحلل التحديات الرئيسية التي تواجهها المملكة المتحدة وبقية العالم الصناعي في مجتمع متغير واقتصاد معولم». و «تستكشف الأفكار والاصلاحات التي ستحدد السياسة التقدمية في القرن القادم». كما يدل ذلك موقعها على الانترنت. تغوص جذورها في البؤس الفكتوري للعمال في نهاية القرن التاسع عشر. أول منشور لها ـ «لماذا الجماهير فقيرة؟» يعلن عن التزامها الشغوف بالعدالة الاجتماعية والايمان بتقدم البشرية. أول دراساتها ظهرت في 1889 على إثر تظاهرات عاملات عيدان الثقاب. إنها تصبو الى التطور التدريجي وليس الى الثورة. اسمها أيضاً مستوحى من القائد الروماني (Quintus Fabius) الذي كانت استراتيجيته تقوم على تأجيل المعركة الى اللحظة المؤاتية.

في 1990 التحقت بالنقابات لتأسيس حزب العمال الذي بقيت منتسبة له حتى يومنا هذا. أفكار الحزب متأثرة بشكل مباشر بهذه الجمعية وتحديداً نظام الصحة الاجتماعي البريطاني الذي وضعت المؤسسة تصوره منذ 1911. أفكار أخرى تجديدية لتلك الحقبة مثل ادخال اجر الحد الأدنى (1906) والغاء نظام الأعيان (des Pairs) لمدى الحياة في مجلس اللوردات (1917)، لم تجد تطبيقها إلا مع حكومة طوني بلير العمالية.

أسماء شهيرة مرتبطة بتاريخها. كان للجمعية دور هام في تحديث الحزب خلال سنوات 1990. رغم قربها الشديد من حزب العمال تعلن الجمعية تمسكها باستقلاليتها وحرية تنظيمها الداخلي. وتريد أن تكون «الصديقة الناقدة» للحزب وتهنىء نفسها على ادانتها لسياسة طوني بلير الضريبية. ولكن مع 200 نائب عمالي انتخبوا منذ النصر العمالي في 1997 خارجين من صفوفها، بمن فيهم كامل أعضاء الحكومة مثل طوني بلير وغوردون براون وديفيد بلنكت وكلاشورت وجاك سترو فإنه يصبح من الصعب الابقاء على المسافة النقدية.

أثناء الحرب العالمية الأولى

ظهرت الموجة الأولى من مراكز الفكر في الولايات المتحدة وانكلترا قبيل وأثناء الحرب العالمية الأولى. ولأنها لم تكن معروفة بعد تحت اسم مراكز الفكر، ظهرت مراكز

للبحث السياسي في بداية القرن العشرين من أجل افادة النواب والموظفين بالنصائح المحايدة ومن أجل تقدم العلوم الاجتماعية. هؤلاء الرواد هم غير مسيسين واطباء عامين (Generalistes) أو ذوات استلهام جامعي. همهم تحفيز المصلحة العامة. أول مؤسسة بحث تختص بالسياسة الخارجية هي مؤسسة كارنيجي (Carnegie) للسلام الدولي. أسست عام 1910 من أجل فهم أسباب الحرب وتحفيز الحلول السلمية للصراعات. خلال الحرب العالمية الأولى ولّدت الحاجة لسيطرة أفضل على القضايا الدولية، مؤسسات جديدة مثل مؤسسة البحث الحكومي في 1916. سلف مؤسسة بروكنغز (Brooklings) في (1927). في شتاء 1917 ـ 1918 جمع الكولونيل ادوارد هاوس (E. House) مستشار الرئيس ولسون، مجموعة من مشاهير الجامعيين من أجل استكشاف امكانات وضع حد للحرب. هذا الفريق غير الرسمي الذي كان يسدي النصح للوفد الأميركي في مؤتمر باريس للسلام 1921 قام بدعوة مصرفيين ومحامين وجامعيين من مدينة نيويورك لتشكيل هيئة العلاقات الخارجية لا زالت تبقى حتى الآن واحدة من أبرز مراكز الفكر الأميركية. هذا الجيل الأول من موردي الأفكار حول السياسة والعلاقات الدولية ينصب نفسه محامي التعددية العلاقات

(Multilatéralisme) والتزام الولايات المتحدة شؤون العالم.
في إنكلترا المؤسسة الملكية للشؤون الدولية والمعروفة أكثر باسم أركانها في لندن (Chatham House). اتحاد الأدمغة (Brain Trust) الذي كان يسدي النصح للرئيس روزفلت بعد انتخابه في 1932 في خضم الركود الكبير لم يكن قطعاً مركز فكر ولكنه لعب دور مساهم في تقديم الأفكار لتطبيق «الصفقة الجديدة»(*) المستلهمة من أفكار الاقتصادي الانكليزي كينز (J.N. Keyves) لاخراج الاقتصاد الأميركي من أزمة 1929.

بعد الحرب العالمية الثانية

بعد الحرب العالمية الثانية انتشر مفهوم مركز الفكر* بسرعة. هذه الموجة الثانية ولدت نتيجة إدراك النخب الأميركية ضرورة وضع نهاية للانعزالية التي قادت حتى الآن السياسة الخارجية لواشنطن والاضطلاع بمسؤوليات القوة العظمى التي آلت اليها بنهاية الحرب العالمية الثانية، بحسب جامعيين إنجليز[1] هما كاترين فييشي (C. Fieschi) وجون

(1) Catherine Fleschi, John Gaffney, «French think tans in comparative perspective», dans: Diane Stone, Andrew Denham, Mark Garnett (éd.), *Think Tanks Across Nations, A Comparative Approach*, Manchester, Manchester University Press, 1998, p.42-58.

غافني (E Gaffney). في 1946، ظهرت جمعية رند (Rand Corp) أكبر مركز فكر في العالم دون شك، كانت تمول من سلاح الجو الأميركي (U.S. Airforce)، لقد اكتشف مقاربة جديدة بشكل جذري لقضايا الدفاع والردع قائمة على تحليل الأنظمة ونظرية الالعاب (شرحها في الاطار).

أصل تسمية «مركز الفكر»: حتى الاربعينات لم تكن تسمية مركز فكر موجودة. فقد ظهرت أثناء الحرب العالمية الثانية. بدأوا إذن في الولايات المتحدة بتسميتها «علب الأدمغة» (Brain Boxes). في رطانة حرب تلك المرحلة مركز الفكر هو القاعة التي كان يجتمع فيها الاستراتيجيون لتحضير عملياتهم. منذ 1959 وتيمناً بجمعية رند (Rand Cor) في البداية استخدمت العبارة بمعناها الحالي.

كذلك بعد الحرب العالمية الثانية ظهرت مراكز الفكر في المانيا. أقل من 10% منها نشأت أثناء جمهورية ويمار أو في ظل الامبراطورية الالمانية كما يقول مارتن ثونرت (M. Thunert) أفضل الاختصاصين الألمان في المسألة. و 40% من خزانات الفكر هذه نشأت بين 1945 و1975، و50% منها خلال الثلاثين سنة الماضية. غير أنه بقي بعض

الاستثناءات: مؤسسة الاقتصاد في كييل (Kiel) تأسست 1914 لكي تطبق احدث تقنيات التحليل على البحث الاقتصادي. و (Deutsches Ins. für Wirtchaftsforschung) نشأت في 1925 كذلك المؤسسة النمساوية للبحث الاقتصادي (WIFO) التي تأسست 1927 (راجع مراكز الفكر الألمانية الفصل الرابع) ولهم جميعاً إختصاص قوي في الاقتصاد.

نشوء مراكز الفكر في فرنسا هو حديث نسبياً. تاريخياً يبدو أن نقاش الأفكار تفوق على البحث العلمي متخذاً شكل الأندية. فمثل مراكز الفكر هذه أيضاً ظهرت بعد أزمات أدت الى اعادة التفكر بالمستقبل - في السياسة الداخلية أكثر منها الدولية. الأولى ظهرت مع الثورة الفرنسية في 1789 وقد سبقتها صالونات الأنوار في نهاية القرن الثامن عشر متأثرة غالباً بالنساء كما يلاحظ فييشي وغافني. حوالي الستينات شهدت موجة جديدة من إنشاء النوادي المتأثرة بحرب الجزائر أهمها نادي جان مولان الذي ازدهر بفضل ضعف اليسار الفرنسي غير القادر على أن يتوحد.



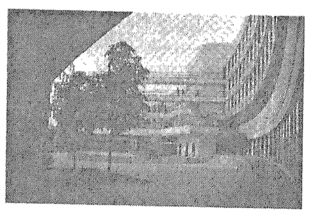
جمعية رند: نسخة عن مركز الأفكار بموجب عقد

رند (RAND)، إختزال لبحث ونمو (Research and Development) هي أول هيئة في العالم تأخذ لقب «مركز فكر». أنشئت عام 1946 من قبل القوات الجوية الأميركية وشركة دوغلاس للطيران (Douglas Aircraft)، هذا المختبر من نوع جديد كان يمول بداية من العسكريين ولكنه تكرس لتقديم الحلول «لانجاز الأهداف العلمية التربوية بهدف إعلاء رفاه وأمن الولايات المتحدة الأميركية».

في خضم الحرب العالمية الثانية ظهر جلياً أن (RAND) هي أساسية للنصر على أرض المعركة وأن السلام الدائم هو بعيد التحقيق. فقد ادرك الجيش والادارة والصناعة الأميركية ضرورة تنظيم خاص يؤمن الربط بين التخطيط العسكري ومراكز البحث الجامعي وصناعة التسلح. في 1946 ظهر أول تقرير للمنظمة مستكشفاً إمكانات جهاز يستطيع الدوران حول الأرض مستبقاً الأبحاث على الأقمار الصناعية. فرضت (RAND) نفسها مباشرة بأسلوب فريد يلائم بين التحليلات الدقيقة غير السياسية والكمية حول قضايا الأمن أولاً، ثم حول سائر الأنماط من المسائل الاجتماعية معتمدة منهجيات تحليل مجددة في دراسة المسائل الاستراتيجية. هذا الأسلوب سوف يصبح مدرسة في مجموعة مراكز البحث المستقلة.

لائحة إنجازات (RAND) مدهشة. لقد ساهمت بشكل واسع في تطور الحواسيب حيث صنعت بعض نماذجها

الأولى. وطبقت نظرية الألعاب في العلوم الاجتماعية وطورت تحليلات الربح/ الكلفة والنماذج الرياضية ومررت التحليل النسقي (Analyse systémique) من المجال العسكري الى المسائل الاجتماعية والمدنية والكفاح ضد الفقر والسياسة التربوية والصحية.


حرم مركز *RAND* الجديد في سانتا مونيكا

حصل مركز الفكر هذا الذي يضم حوالي 1000 شخص على هبات بقيمة 150 مليون دولار من التمويل العام والخاص. من ادارتها الأولى في كاليفورنيا انتشرت (RAND) في العالم قاطبة وتحديداً في البلاد الواطئة (هولندا وبلجيكا) والمانيا وروسيا وبريطانيا العظمى. ميزانيتها الهامة جداً تأتي بقسمها الأكبر من العقود مع الحكومات.

نشاط (RAND) اليوم شديد التنوع، يبدأ بالتحليل الوبائي والسمنة الى الدراسات الاستكشافية لصناعة الأسلحة الجوية مروراً بمقترحات لتوقع وادارة أي اصطدام محتمل مع أحد الكويكبات، وتوصيات لانشاء دولة فلسطينية أو تطوير طرق بسيطة تسمح للمواطنين بحماية أنفسهم في حالة هجوم ارهابي. عسكريون وجامعيون وصانعو الأسلحة يعملون يداً بيد لانتاج تقارير تقرأ بانتباه كبير في واشنطن وجميع العواصم الغربية.

الصدمات النفطية في 1974 و1979

الموجة الثالثة لانشاء مختبرات الأفكار هذه حصلت بعد الصدمات النفطية في السبعينيات، في الولايات المتحدة كما في أوروبا. فالمنظمات التي ظهرت خلال العقود الثلاثة الماضية، بالمقارنة مع سالفاتها، هي أكثر تخصصاً وبعضها مدافعاً عن وجهات نظر خاصة. العديد من مراكز الأبحاث لم يعد يتناول إلا مجالاً في السياسة القطاعية مثل البيئة والسلم أو السياسات الاجتماعية (المركز الأوروبي للعمل والمجتمع في هولندا وبلجيكا). واذا كان العديد من المنظمات مثل المؤسسة الفرنسية للعلاقات الدولية (IFRI) في فرنسا أو مؤسسة كلنجندايل في هولندا (Ins Clingendael) تحسب ضمن تقليد الأجيال السابقة فإن أبحاثها لا توحي بالموضوعية العلمية مهما كانت نسبية. أنها تصبح كفاحية. الانكلوسيكسونيون يتكلمون عن مراكز دفاعية (Advocacy Tanks) خزانات ليس للأفكار ولكن للحجج لمصلحة قضية ما تتنافس على سوق للأفكار مزدحم أكثر فأكثر. النموذج في الولايات المتحدة هو مؤسسة هيريتتج (Heritage Fondation) المحافظة جداً، التي أنشئت عام 1973 عشية الصدمة النفطية الأولى.

ما عدا المنظمات الرائدة المحايدة والمتجهة نحو السياسة الخارجية، إن قصة مراكز الفكر بدأت تستجيب ليس فقط للأزمات الدولية الكبيرة ولكن الى الانقسامات السياسية التي تعمل في المجتمع الأميركي والانكليزي أيضاً. سبق ورأينا ذلك في الولايات المتحدة (الفصل الأول). في إنكلترا، كان انشاء مؤسسة الشؤون الاقتصادية من قبل الأنصار المحافظين للاقتصادي الليبرالي المتطرف فريديريك هايك في 1955 ومؤسسة آدم سميث (ASI) في 1977 كان معداً لمجابهة المثل الكينزية (Keynésiens) التي كانت تلهم النقابات والحزب العمالي. إثنان من رؤساء الوزارة من حزب العمال (Wilson) (1964 ـ 1970) وجيمس كالاغان (J. Callaghan) اتهما في نهاية السبعينات أنهما يأخذان الاقتصاد البريطاني الى الكارثة. ولكن حكومات ونستون تشرشل المحافظة وقبله انطوني إيدن (A. Eden) وصولاً الى حكومة ادوارد هيث (E. Heath) لم تكن أكثر قبولاً لأفكار تلاميذ هايك (Hayek) والفكر الاقتصادي اليمني. بالمقابل ألهمت مراكز الفكر هذه سياسة مارغريت تاتشر. كردة فعل، أدت نجاحات الـ (IEA) والـ (ASI) في فترة تاتشر الى ظهور جيل جديد من مراكز الفكر منذورة لتجديد الفكر الاقتصادي

اليساري: ديموس ومؤسسة بحث السياسة (IPPR) والبوليسي نتوورك (Policy Network) وهي شبكة مؤثرة أنشأها الوزير البريطاني الذي أصبح مفوضاً أوروبياً، بيتر مندلسون (P. Mandelson) والمركز الأوروبي للاصلاح ومركز السياسة الخارجية الذي أطلقه وزير الخارجية السابق روبن كوك. (R. Cook).

في فرنسا بدأت ظاهرة مراكز الفكر تتوسع منذ 1980. الرواد هي: المؤسسة الفرنسية للعلاقات الدولية (IFRI) التي أنشئت عام 1979 ومؤسسة سان سيمون (Sant-Simon) التي نشأت عام 1982 من قبل المؤرخ النافذ فوريه (Furet) وعالم الاجتماع روزانفالون (P. Rosanvallou) والمؤرخ النافذ روجيه فورو (R. Fauroux) رئيس ومدير عام مجموعة سان غوبان (St-Gobain) «ومثير الأفكار الان مينك (A. Minc) الذي لم يكن وقتها رئيس مجلس الرقابة في جريدة لوموند. بالنسبة لروزانفالون، مؤسسة سان سيمون «يجب أن تكون نموذجاً جديداً بين مراكز الفكر على الطريقة الأميركية واندية الفكر الفرنسية». «بعد زمن الأندية جاء زمن مراكز الفكر» كما كتب في 1988. وما هو ملح اليوم هو انتاج أفكار

واعداد برامج وصياغة توقعات»[2]. كما في الولايات المتحدة تنشأ مراكز الفكر حول شخصيات هامة. هذه حالة مجابهات أوروبية (كونفرنتايشن يوروب) (Confrontations Eu) التي تأسست عام 1991 من قبل فيليب هرتزوغ عضو سابق نافذ في الحزب الشيوعي وأصبح بعدها نائباً أوروبياً وبالاشتراك مع جان بيريليفاد (Jean Peyrelevade) وميشال روكار (M. Rocard).

سقوط حائط برلين

الموجة الرابعة في نشوء مراكز الفكر ظهرت في الولايات المتحدة وأوروبا في العام 1990، حيث أدت نهاية الحرب الباردة الى أن يطرح الباحثون أسئلة جديدة عن آلية عمل العلاقات الدولية. من عالم مجمّد بتوازن الرعب وتقاسم السيطرة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وجد الغرب نفسه مرمياً في عالم متحرك ومائع حيث لا منافس للتفوق الأميركي مع الصعود القوي والسريع للصين.

(2) Pierre Rosanvallon, «Malaise dans la représentation», dans François Furet, Jacques Juillard et Pierre Rosanvallon, *La République du centre, La fin de l'exception française*, Paris, Calman-Lévy, 1988.

مزعزعاً بهذه الدوامة وجد الاتحاد الأوروبي نفسه مساقاً الى التوسع بإتجاه أوروبا الشرقية الخارجة من الفلك الروسي وغير واثق البتة من الوجهة التي عليه اختيارها. وبالتوازي، أدت العولمة وتوسع الرأسمال المالي الى طرح أسئلة جديدة وخلق حاجة متصاعدة للشرح.

نلاحظ تطوراً صاعقاً لمراكز الفكر في الشرق (شرق أوروبا) بعد سقوط حائط برلين. وانهيار الأنظمة الشيوعية استدعى مناخاً غير مسبوق لخلق منظمات قادرة على نصح الدول الانتقالية. فظهرت مراكز الفكر بسرعة لتكون البديل المرن والحديث لمراكز التحليل البيروقراطية للحقبة الشيوعية. رأت فيها المؤسسات الأميركية فرصة فريدة لتوسيع نفوذها، خاصة تلك التي تحفز السياسات الليبرالية، فكانت النتيجة: ثلث المراكز الجديدة لبحث هذه التنظيمات تستعمل مفردات «السوق الحرة» «الليبرالية» و «الاصلاح» للمجتمع مع تنظيمات مثل مؤسسة السوق الحرة الليتوانية في فيلنيوس (Vilnius) ومؤسسة غدنسك لاقتصاد السوق في بولونيا والمؤسسة لاقتصاد السوق في هنغاريا. شكلت هذه التنظيمات غالباً المصدر الوحيد للخبرة المتاحة وكان لمراكز البحث هذه تأثير بالغ على أجندة الخصخصة واعادة هيكلة أجهزة الدولة في الشرق (أوروبا).

هذه المرحلة هي مدموغة أيضاً بالتدويل المتصاعد لمراكز الأبحاث. مراكز الفكر الأوروبية المتخصصة ارتفعت من أقل من عشرة في 1980 الى أكثر من أربعين في 2004 عاكسة بذلك زيادة كفاءات الاتحاد وأهمية القرارات المتخذة في بروكسيل وبالتالي سلطة الاتحاد. الأولى التي تحركت (بعد نهاية الحرب الباردة) كانت مراكز الفكر الأميركية مدركة أنه قد فتح مجالاً جديداً للولايات المتحدة سيمكنها من إعادة صياغة العالم بطريقة أكثر توافقاً مع مصالحها. وهكذا نشأ الـ (PNAC) الذي، خلال رئاسة جورج و. بوش أصبح له تأثير قاطع على السياسة الخارجية للبيت الأبيض. (راجع الفصل 1) إنها أيضاً المرحلة نفسها التي ولدت فيها مراكز فكر جديدة متخصصة في مسائل المخابرات والارهاب. في العام 1997 ولدت في فرنسا مدرسة الحرب الاقتصادية. على يد كريستيان هربولو (C. Harbulot) محترف الاستخبارات الاقتصادية وفرنسوا هيسبورغ (F. Heisbourg) مدير سابق لمؤسسة الدراسات الاستراتيجية في لندن، ترأس مؤسسة البحث الاستراتيجي (F.R.S) في باريس، في بداية الـ 2000 وجعلها رائدة في المسائل الاستراتيجية والارهاب. وفي العام 2000 أسس كريستيان دينيسيه .C)

Denécé) المركز الفرنسي للبحث الاستخباراتي، الذي من أهدافه تطوير ثقافة الاستخبارات في فرنسا. برهنت هجمات القاعدة على برجي مركز التجارة العالمي في 11 سبتمبر 2001 أن الارهاب أصبح تهديداً بالغاً للديموقراطيات الغربية وعزز الطلب على التحليلات حول قضايا الأمن.

من الأكاديمية الى النضالية: اختراق الدفاع

في السنوات الأخيرة رأينا دخول منظمات مناضلة أكثر منها مفكرة. المصانع الكبرى وغيرها من اللاعبين تستخدمها للدفاع عن مصالحها في المجال السياسي تحت غطاء المصداقية الثقافية.

كما رأينا سابقاً، إن «مراكز الدفاع» مثل الـ (PNAC) من خلال جهدها للتواصل وميلها للتبجح بقدرتها على التأثير وتغطية إعلامية تعطيهم الأفضلية، تبدو اليوم حاضرة بقوة. فإن لم تكن الظاهرة الوحيدة لمؤسسات البحث السياسي الخاصة (حيث أن عالم السياسة ألان داي (Alan Day) يقدر أن نسبتها 45% مقابل 38% للمراكز المسماة «جامعية» و 10% قريبة من الأحزاب و7% تعمل بالعقود وذلك من بين

700 منظمة محصاة في أوروبا الغربية في نهاية 1990[3]، فإن جميع المراقبين يلاحظون أن عددها يزداد وهي بالمتوسط أكثر شباباً.

مراكز الدفاع ليست إذن المظهر الوحيد لظاهرة مراكز الفكر. ولكن لديها قدرة متزايدة على التأثير (البعض يقول الضرر). من الصعوبة تمييزها عن غيرها من الوهلة الأولى وغالباً ما يبيعون كفاءاتهم للمنشآت الكبرى في كل القطاعات والتي تستعمل هذا الغطاء المشرف ثقافياً لتبرير نموها ولزيادة حملاتها الضاغطة (Lobbying) وبشكل عام لتحسين صورتها. وكما كتب ستيف ووترز (S. Waters) في الغارديان «مراكز الفكر هذه لا تنتج أفكاراً جديدة، إنها تبرر». إنه أحد المخاطر الرئيسية التي تواجهها مراكز الفكر اليوم.

في الولايات المتحدة إزدادت «مراكز الدفاع» بعد الحرب العالمية الثانية. في التحضير للبديل الكبير للاشتراكية الذي

(3) Alan Day, «Think Tanks in Western Europe», dans McGann, Kent Weaver (éd.), *Think Tank and Civil Societies...*, New Jersy, Transaction Press, 2000. Les évaluations varient suivant le sujet considéré. Nous avons ainsi pu observer que parmi les think tanks s'intéressant aux questions européennes, la majorité était «universitaire», puis du type *advocacy*.

بدأ منذ شباط 1947 أعلن فريدريك هايك: «إن جهدنا يختلف عن المهمة السياسية: يجب أن يستهدف المدى البعيد وليس ما يمكن ممارسته مباشرة». «لا يتعلق الأمر بالنسبة لرجال القطيعة هؤلاء أن يغزوا الناخبين الوسطيين والبرلمانيين ووسائط الاعلام الذين يعومون جميعهم مع التيار، ولكن أن يغيروا اتجاه الأمواج». هكذا يذكر سيرج حليمي[4] بالنسبة لعمل مراكز الفكر الليبرالية الجديدة الطويل النفس.

فرضت المنافسة على مراكز الأبحاث المستقلة أن تتميز حتى يسهل التعرف عليها وأخيراً حتى تحصل على عقود أبحاث. لقد قادها ذلك الى تجذير مواقفها. لاحظ دونالد أبلسون (D. Abelson) الخبير في هذا القطاع[5] أنها: «لاحظت أنه أصبح من الأوليات تطوير تقنيات التسويق الفعالة لتدعيم موقعها لدى مجتمع أصحاب القرار السياسيين». هكذا بدأ الاتصال يأخذ أهمية متزايدة بالنسبة للقدرة على اقتراح توصيات متينة ومحايدة لأصحاب القرار

(4) Serge Halimi, «Des idées désormais jugées "naturelles", quand la droite pensait l'impensable», *Le Monde diplomatique*, janvier 2002.

(5) D. Stone, A. Denham, M. Garnett (éd.), *Think Tanks Across Nations*.

السياسيين. وفي سياق الاستقطاب المتزايد للسياسة الأميركية اختار الواهبون الخاصون الى المراكز الأكثر قدرة على الدفاع عن رؤيتهم للعالم. فالمليارديرات الملتزمون أمثال جورج سوروس (G. Soros) يستثمرون مبالغ عملاقة في مراكز الفكر والحملات السياسية.

لقد انتشرت مع العولمة، البنى التي نشأت للدفاع عن وجهات نظر محازبة وسياسية واقتصادية وايديولوجية اكثر منها لاجراء البحث الأكاديمي، بمساعدة من المؤسسات الأميركية الغنية تحديداً، في الأمبراطورية السوفياتية سابقاً وبعدها.

عوامل الصعود بقوة لمراكز الفكر

إذا كانت مراكز الفكر قد حصلت، بداية، على أوراق الشرف في المجتمعات الانكلو ـ اميركية فإن ذلك يرجع جزئياً لأسباب ثقافية وبنيوية مرتبطة بالنظام السياسي الانكلو ـ أميركي. فازدياد مراكز الفكر في السنوات الأخيرة هو نتيجة العولمة. والدول تدرك أكثر وأكثر أهمية «الديبلوماسية الثقافية».

كرد على الأزمات الدولية الكبرى، تنامي القطاع هو

ظاهرة مستجدة. فحسب حسابات البروفسور ماكغان[6] «ثلثا مختبرات الأفكار الموجودة اليوم تأسست بعد 1970 وأكثر من النصف منذ 1980». لقد زاد عددها خمس مرات بين 1970 و1990. سيصل عددها الى 1500 في الولايات المتحدة، حسب رأي ماكغان. وفي أوروبا أن انفجارها أكثر حداثة ولكن ليس أقل مشهدية. في الواقع إن التعقيد المتصاعد للرهانات السياسية اليوم، في عالم معولم هو الذي يحفز ويشكل مراكز الفكر.

غرست مراكز الفكر جذورها في تربة الديموقراطية والليبرالية

ليس صدفة أن تنبت جمعية فابيان (Fabian Society) في التربة الانكليزية. فالأميركيون والانكليز كانوا رواد المهنة: أول مراكز الفكر ولدت في هذه المجتمعات الشغوفة بالليبرالية والديموقراطية. سابحة في طقس النقاش العمومي والالتزام النشيط للجمعيات في الحياة العامة، ازدهرت في

(6) James McGann, «Les laboratoires d'idées de la transnationalisation de la politique étrangère», Foreign Policy Research institute, 2002.

أنظمة حكم أقل مركزية من أوروبا القارية وتاركة مكاناً أرحباً للمبادرة الخاصة في مجال الأفكار. لقد ترجم ذلك في الولايات المتحدة بانفتاح الادارة الأميركية والكونغرس على التأثيرات الخارجية فاسحة المجال للمجتمع المدني للانخرط في العمل السياسي. والنظام الفدرالي يزيد عدد أبواب الدخول. والانضباط الضعيف للأحزاب يترك المجال مفتوحاً لمبتكري السياسات البديلة. إن لامركزية وتشظي المؤسسات السياسية يولد تزايداً في طلب الخبرات التي تحفز بدورها نمو هيئات البحث في المجتمع المدني. أخيراً الخصخصة المتزايدة للمحيط الجامعي شكلت باباً آخراً لولوج الخاص الى عالم الأفكار. وإذا أضفنا الى هذه العوامل المؤسسية ثقافة حب الخصخصة «البشرية» الخاص والنامي جداً فإننا ندرك أنه ضرب من الوهم أن نتوقع نشوء مراكز الفكر في أوروبا بمستوى تلك الموجودة في الولايات المتحدة، في القريب العاجل.

تشكل مدرعات الفكر جزءاً عضوياً من نظام التفكير السياسي ومعترف بها على هذا الأساس. عندما تتغير أغلبية سياسية يعود كبار الموظفين المقالين للتزود من مراكز الفكر. وبالتوازي يلجأ الحكم الجديد للتزود بالمستشارين وحتى

بالوزراء. وقابلية تأثر الادارة الأميركية بالمجتمع المدني تتوضح يؤكده واقع أن الكثير من الموظفين الكبار الأميركيين يمارسون مهنهم في المؤسسات الخاصة قبل الالتحاق بالوظيفة العامة. فالمفردات تعكس الفوارق في فهم المهنة السياسية. ومراكز الفكر بطبيعتها، لا تهتم بالسياسة بمعناها الواسع ولكن بالحذاقة (policy) (المترجم) وهذه الكلمة لا توجد في القاموس الفرنسي وهي تغطي صياغات إدراك وتنفيذ السياسات العامة، في قلب مهنتها.

مراكز الفكر هي أبناء العولمة

إذا كانت الديموقراطية ونوع من الانفتاح على الإسهام الثقافي للمجتمع المدني، كما هو الحال في الولايات المتحدة وانكلترا، تشجع تزايد مراكز الفكر، فالسبب الرئيسي لتزايدها، خلال العقدين الماضيين هو حقاً العولمة. لأنها تعمل على تقليص مجال سيادة الدول في حقول مختلفة مثل الرقابة على حركة الأشخاص والممتلكات والرساميل ـ وعن طريق الإنترنت ـ الاعلام. فالأفكار تنتشر بلا حدود على الكوكب. الدولة الأمة التي قررت مع ذلك التخلي عن سيادتها دون أن تقدر النتائج، رأت حقل نفوذها يتقلّص.

المجتمع المدني تورّط بشكل منطقي في الأرضية المحايدة (Non man's Land) هذه التي تتخذ شكل مراكز فكر أو منظمات غير حكومية (ONG). بالاضافة الى أن الصعوبة لدى الأحزاب والمسؤولين السياسيين في اتخاذ مسافة تجاه المسائل الاجتماعية أو البيئية المتزايدة التعقيد باستمرار تستدعي مساندة اخصائيين جدد في السياسة. بالاضافة الى ذلك الرواج المتزايد للأفكار والممارسات يسمح ـ أو ربما يفرض ـ علاقات أكثر انفتاحاً بين الحكام والمحكومين. العولمة تفتح المجال السياسي للاعبين جدد بما في ذلك في فرنسا اليعقوبية سابقاً. وانسحاب الدولة في كل مكان، تحديداً في الوسط الجامعي، يبدّل المعطيات لمراكز الفكر.

أخيراً إنّ التعاون فيما بينها [الدولة ومراكز الفكر] يصبح دولياً. ويزداد أكثر فأكثر عدد مراكز الفكر التي تعمل مترابطة كشبكة. يشهد على ذلك الحماسة التي إكتسحت فيها مراكز الفكر الأميركية أوروبا الوسطى والشرقية بعد سقوط الامبراطورية السوفيتية. رأينا ذلك مثلاً في ملفات مثل ملفات فلات تاكس (Flat Tax)، وفكرة ضريبة معبر عنها بنسبة مئوية متساوية للجميع، وبالتالي مؤاتية لأصحاب المداخيل المرتفعة لأنها تلغي الضريبة التصاعدية. مراكز الفكر من غلاة

المحافظين مثل مؤسسة هيرتتج ومؤسسة كاتو حملت راية الدفاع عنها، في الولايات المتحدة وفي غيرها. ويعد أن شكلت قوة ضغط كثيف لدى الكونغرس لصالح هذه الضريبة لاقت دعوتها نجاحاً أكثر في أوروبا الشرقية. لقد إعتمدتها إستونيا أولاً في عام 1974 فارضة ضريبة فلات تاكس (flat tax) بقيمة 26% بدل ثلاث ضرائب مختلفة على الدخل. ثم تبعتها ليتوانيا مباشرةً بـ 33% وليتونيا 25%. كما إعتمدتها روسيا كذلك في 2001 وصربيا سنة 2003، وأوكرانيا وسلوفاكيا 2004، وجورجيا ورومانيا 2005، وفي بولونيا وضعت بعض الأحزاب هذا النوع من الضريبة في قلب برامجها.

تستفيد مراكز الفكر أيضاً من جهود الدمج الاقتصادي والمناطقي. البناء الأوروبي تحديداً هو فرصة لها لمضاعفة الرهانات ونقاط الدخول. في النهاية، ترافق حرب الأفكار طبيعياً الحرب الإقتصادية العالمية. فهي تفرض على دول أخرى في العالم التسلّح من أجل الدبلوماسية الفكرية (Diplomatie intellectuelle). في الحرب المعرفية، «المنتصر هو الذي يعرف كيف يمحي معلومة بمعلومة أخرى» هذا ما يقوله كريستيان هربولو (C. Harbulot) من مدرسة الحرب

الإقتصادية في اليد الخفية للدول القوية[7]. ان مثل التدخل الأميركي في العراق يشهد على ذلك... خسارة نفوذ فرنسا داخل الاتحاد الأوروبي هي مثل آخر. عندما أصبح ميشال بارنييه (Michel Barnier) وزيراً للخارجية بعد أن كان مفوضاً أوروبياً في بروكسل أطلق جرس الإنذار وزج بفرقه في العمل: إذا لم تشجع باريس بسرعة كبيرة إنشاء مراكز الفكر المستقلة، ولكن المنفتحة علي الأفكار الفرنسية فإن فرنسا سوف تخسر كلّ قدرة على الاقناع في أوروبا. لقد أصبح لدى الممثلين الدائمين لفرنسا في الإتحاد الأوروبي منذ ذلك التاريخ ملحقة مكلّفة بالعلاقات مع مراكز الفكر.



مجموعة الأزمات الدولية (ICG): مركز فكر للتأثير على سياسة أوروبا الخارجية

(ICG) هو حقاً واحد من مراكز الفكر التي ولدتها العولمة ونهاية الحرب الباردة. أنشئت في 1995، بنية مداواة نقاط ضعف السياسة الخارجية الأوروبية التي تجلت في الإبادة العرقية في رواندا وفي مجزرة سريبرينيتسا في البوسنة. إنه

(7) Christian Harbulot, *La Main invisible des puissances*, Paris, Ellipses, 2005, 150 pages.

يعمل تحت راية غاريت إيفنز (G. Evens) وزير الخارجية الاسترالي سابقاً والبريطاني كريس باتن (C. patten) المفوض الأوروبي السابق للعلاقات الخارجية. تقنيته: تحليل مواضع الصراعات المحتملة في العالم من أجل تدارك الأزمات عن طريق استنفار القادة الأوروبيين الذين ينجح في جمعهم للعمل معاً. الاجتماع الأول عقد في لندن بمبادرة من بعض الشيوخ ووزراء خارجية سابقين، ولكن أيضاً، من الجانب الفرنسي، رئيس وزراء سابق مثل ميشال روكار (M. Rocard) والرئيس السابق للجنة الأوروبية، جاك ديلور (J. Delors).

ممولة من واحد وعشرين حكومة منها 19 أوروبية وبعض المؤسسات الخاصة الأميركية (فورد. بيل غيتس ج سورس) تستخدم الـICG 111 موظفاً متفرغين دائمين وثلاثين مستشاراً بعقود. إنه يكرس 70% من قوته للبحث و 30% للعمل المؤثر واستنفار السياسيين عندما تهدد أزمة ما بالانفجار: «في العام 2005 ساهمنا في تجنب الحرب بين أثيوبيا وأريتريا تحديداً بمنع الاتحاد الافريقي من ارسال القوات لحماية أثيوبيا». يذكر آلان ديليتروز *(A. Deletroz)* نائب رئيس *(ICG)*. مع خمسين جنسية وعديد المراسلين المحليين في العالم قاطبة الفريق هو دولي بالكامل.

البرهان على نفوذه: في سبتمبر 2005 في باريس كان خافيير سولانا، ممثل الاتحاد الأوروبي للأمن والسياسة

الخارجية يستعد لالقاء خطاب يتجنب فيه ذكر تجاوزات الحكومة الأوزبيكية التي أطلقت النار على شعبها. وصل الأمر لدى (ICG) الى التهديد بفضح اتفاقية التعاون السارية بين الاتحاد الأوروبي وطشقند.

من مؤسسة فابيان إلى شاتام هاوس، مروراً بجمعية مون بيليران، وجماعة (RAND) أو مؤسسة سان سيمون تجد ظاهرة مراكز الفكر أصولها في الثقافة السياسية الأنكلو ـ اميركية. وفي الأزمات، تعود الظاهرة الى مائة سنة ولكنها لم تتوسع في أوروبا الا منذ قليل. هل الاتحاد الأوروبي على المستوى؟

لوحة تمثل الموجات الأربعة لمراكز الفكر

Schéma 1 : Quatre vagues de création des think tanks

Think tank	Année	Événement
Fabian Society (R.-U.)	1884	*Protestations sociales*
ndation Carnegie pour la paix internationale (É.-U.)	1910	
Institut d'économie de Kiel (All.)	1914	*Première Guerre mondiale*
Institute for Government Research (future Brookings) (É.-U.)	1916	
Royal Institute of International Affairs (R.-U.)	1920	
Council on Foreign Relations (É.-U.)	1921	
Institut allemand pour la recherche économique (All.)	1925	
Institut autrichien pour la recherche économique (Aut.)	1927	
American Enterprise Institute (É.-U.)	1943	*Seconde Guerre mondiale*
RAND Corporation (É.-U.)	1946	*Guerre froide*
Institut royal des relations internationales (Be)	1947	
Société du Mont-Pèlerin (int.)	1947	
Institute of Economic Affairs (R.-U.)	1955	
Hudson Institute (É.-U.)	1961	
CSIS (É.-U.)	1962	
Urban Institute (É.-U.)	1968	
Heritage Foundation (É.-U.)	1973	*Crise pétrolière*
Okõ Institut (All.)	1977	
Cato Institute (É.-U.)	1977	
Adam Smith Institute (R.-U.)	1977	
IFRI (Fr.)	1979	*Crise pétrolière*
Institute for International Economics (É.-U.)	1981	
Fondation Saint-Simon (Fr.)	1982	
Economic Policy Institute (É.-U.)	1986	
Adam Smith Research Centre (Po.)	1989	*Chute du mur de Berlin*
Milken Institute (É.-U.)	1991	
Confrontations (Fr.)	[illegible]	
Foundation for a Market Economy (Hongrie)	[illegible]	
Notre Europe (Fr.)	[illegible]	
PNAC (É.-U.)	1997	
Europeum (Tch.)	[illegible]	
Progressive Policy Institute (É.-U.)	[illegible]	
Institut Montaigne (Fr.)	[illegible]	
Initiative & Referendum Institute (UE)	[illegible]	
European Union Institute for Security Studies (UE)	[illegible]	
IDDRI (Fr.)	[illegible]	*Attentats du 11 septembre 2001*
Center for American Progress (É.-U.)	[illegible]	
Policy Network (R.-U.)	[illegible]	
Bruegel (UE)	[illegible]	

4 ـ أوروبا غير مجهزة لحرب الأفكار

الاتحاد الأوروبي ليس مستعداً للنضال ضد التفوق الأميركي في حرب الأفكار، أولاً، لأن دوله الخمس والعشرين لا تفكر بتشكيل كل موحد. ثم لأنه يفتقد الى البنى حيث يتحمس الأوروبيون للتفكير بالمستقبل سوية، مثلاً مراكز فكر تضم باحثين من عدة بلدان، والذين يعملون معها الآن يتجهون نحو القضايا الوطنية وليس نحو علاقات أوروبا مع القارات الأخرى

أوروبا لا تشكل وزناً مقابل الولايات المتحدة

كل البلدان الأوروبية تميل الى التفكير بتعابير وطنية قبل التفكير بتعابير أوروبية. لقد تم احصاء 149 مركز فكر تهتم بالمشاكل الأوروبية.

القمة تأتي قبل أوروبا

أوروبا ليست مجهزة لمواجهة التفوق الأميركي في حرب

الأفكار، وتحديداً بسبب التنافر الذي يسود غالباً بين دولها الخمسة والعشرين، وهي تسمح دائماً لواشنطن كي تجد حلفاء لها من بينها. يبرهن على ذلك، الرسالة المفتوحة للدول الثمانية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، عندما كان جورج بوش يسعى للحصول على دعم أوروبا في هجومه على العراق. هذه الرسالة المفتوحة لثمانية دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي تدعم قرار الولايات المتحدة لخوض «حرب وقائية» ضد صدام حسين وتفصح عن خلافها مع فرنسا والمانيا اللتين رفضتا ضمان الضربة العسكرية أو الاشتراك في التدخل العسكري.

أوروبا هي منزوعة السلاح أيضاً لأنه ينقصها بشكل صارخ الهيكليات القادرة على التفكير في مستقبل القارة بشكل جماعي وخاصة في مراكز الفكر القادرة على تحديد المصلحة الأوروبية. ليس لأن علب الأفكار هذه ليست موجودة في القارة العجوز. فثمة 149 مركزاً «عاملاً على المعضلة الأوروبية»، حسب دراسة نشرت عام 2004 من قبل مركز الفكر، نوتر أوروب، الذي أسسه جاك ديلور. إنها بضع مئات، إذا اعتبرنا مجمل خزانات الأفكار وحلقات البحث والنوادي السياسية. ما يظهر بالمقارنة مع 1500 مركز فكر

أميركية أن أوروبا لا تزال متخلفة جداً بما يخص صناعة الأفكار في المختبرات وخارج مكاتب الوزارات أو الحلقات الحكومية.

بالاضافة الى ذلك، فإن غالبية خزانات الأفكار الأوروبية تركز على المسائل القومية. وليس في ذلك أي عجب لأن الدول الخمس والعشرين الأعضاء في النادي الأوروبي ليس لديها الوعي لأن تشكل كلاً (جامعاً). المشكلة نفسها سبق أن طرحت عندما كان عددها خمس عشرة أو اثنا عشرة أو عشرة «المشكلة لا تتأتى من عدد مراكز الفكر في أوروبا بقدر ما هي من مراكز فكر تركز على المسائل المحلية». كما يؤكد دانيال غروس (D. Gros) مدير المركز الأوروبي للدراسات السياسية (CEPS)، أحد مراكز الفكر الأكثر جدية في بروكسيل. لكن، في مرحلة اعادة صياغة العلاقات الدولية بعد الأحداث التي هزت العالم في السنوات الخمس عشرة الماضية، تصبح الدبلوماسية الفكرية (الثقافية) أساسية. فقد

«أوروبا ليست فرنسا على أكبر كما حاول نوع من المرض الفرنسي، إقناع نخبة خريجي المدرسة الوطنية للادارة (ENA) به". (بيار ليفي، مركز الاقناع والتوقع).

لاحظ بيار ليفي (P. Levy) مدير مركز التحليل والتوقع (Analyse Et Prévention) (C.A.P.) الذي نشأ داخل وزارة الشؤون الخارجية من قبل ميشال جوبير (M. Jobert) عندما كان يقود الديبلوماسية الفرنسية: «يجب طرح الأسئلة عن عمل النظام الدولي» «هل أن مؤسسات بريتون وودز *(Bretton Woods)* لا تزال متكيفة مع عالم اليوم؟ ما هو دور أوروبا في هذا العالم الجديد؟ ما هو الموقف الذي يجب اعتماده بوجه صعود الصين المتزايد؟». كيف يمكن للقارة العجوز أن تفكر بهذه المسائل بغير وجهة النظر القومية ما دام الفكر الأوروبي لا يزال جنينياً؟. «أوروبا ليست فرنسا على أكبر كما حاول نوع من المرض الفرنسي، إقناع نخبة خريجي المدرسة الوطنية للادارة (ENA) به». يعترف بذلك بوضوح بيار ليفي (P. Levy) الذي يرى أن مساهمة باريس يجب أن تنحصر بالصوت الفرنسي في النقاشات التي تخاض مع الأربعة والعشرين عضواً من أفرقائها وعليها اعتبار مواقف جميع أعضاء النادي.

شبكات النفوذ الأميركية

العديد من المسؤولين السياسيين الأوروبيين ولكن أيضاً

بعض أرباب العمل وعدد كبير من المثقفين يفضلون أن تقودهم شبكات النفوذ الفرنسي في أوروبا مثل اللجنة الثلاثية.

ففي تموز (يوليو) 1973 عندما بدأت نهاية حقبة «التهدئة» أطلق ديفيد روكفلر (D. Reckfeller) هذه اللجنة التي كانت الى هذا الحد أو ذاك نقطة انطلاق الحرب الايديولوجية الحديثة. كان المقصود أن يتشاور مدراء متعددة الجنسيات وحكام الولايات الأميركية وبشكل عام أنصار الليبرالة الاقتصادية وأن يفرضوا تصورهم للعالم. شخصيات متنفذة في فرنسا من أمثال ريمون بار (R. Barre) كانت معهم. نجدهم كذلك في مؤسسة أسبين فرانس (Aspen Fr)، الفرع الفرنسي لمركز الفكر الأميركي الشهير. يوجد شبكات أخرى منحازة للأميركيين (Pro-Americaines) مثل شبكة سياسة ما وراء الأطلسي (Transatlantic policy (TPN) Network) وهي شبكة تجمع مدراء المنشآت جميعهم، ونواب أوروبيين وأميركيين وممثلين للادارة الأميركية. كلهم يساهمون في نشر ما يسميه الفرنسيون (بتهكم) «الفكر الوحيد». ولكن كما يقول بوضوح جان ـ لويس جرغوران (J.L. Gergorin) «إنه من الجوهري أن يكون ثمة قدرة على المعارضة وإثارة النقاش الفكري». هذا ما ينقص أوروبا في هذا المجال.

هل تستطيع مفوضية بروكسيل تحديد المصلحة العامة لأوروبا

كان التصور أن تكون المفوضية الأوروبية الهيئة المكلفة بتحديد المصلحة العامة للاتحاد. ولكن النادي توسع وأصبحت السياسة الأوروبية أكثر تعقيداً: لم تعد المفوضية تكفيه.

بالطبع، لقد طرحت المفوضية الأوروبية في بروكسيل من قبل آباء أوروبا كالهيئة المنوط بها تحديد المصلحة العامة للاتحاد. ولقد أنجزت عملها غالباً عندما كان السوق المشتركة لا تضم سوى ستة أعضاء. أما اليوم، فهي محكومة غالباً بالصمت، خاصة عندما يتعلق الأمر بمسائل سياسية لا تملك (حقاً) صلاحية البت بها بحسب المعاهدات. في المقابل بما يخص المواضيع الاقتصادية حيث كان يمكنها اسداء الرأي فيها مثل لوائح المصرف المركزي الأوروبي (BCE) التي نسخت بشكل واسع عن لوائح البندسبنك (Bundesbank) أو ميثاق الاستقرار الشهير (pacte de stablité) الذي رافق اطلاق اليورو، اكتفت المفوضية بالقبول المسبق بتوافق مجلس الوزراء دون البحث بابراز مكامن الخطر في

النظام. صحيح أن دورها الاجرائي أوروبياً المبطَّن غالباً، بشكل لا ارادي، بدور كبش محرقة من قبل الحكومات، لا يخولها أن تقف ضد الدول الأعضاء. أضف إلى أنه يصبح من الصعب أكثر فأكثر تحديد المصلحة العامة لأوروبا بالقدر الذي تتوسع فيه. والدول التي تطرق بابها تريد الدخول للمشاركة في رفاهيتها وليس لتتبنى مشروع أوروبا السياسي الذي لم يستطع أن يحدده مجموعة من ست عشرة أو خمس عشرة بلداً من المؤسسين. البعض يصل الى أن يتساءل إذا ما كانت هذه المصلحة العامة هي أحجية... سر غامض أم لا، ليس من هيئة غير تابعة لمصالح سياسية منحازة لا تعطي رأيها بدور أوروبا في العالم وبمكانتها في العلاقات الدولية. ونلاحظ أيضاً نقصاً في التفكير وانتاج الأفكار عن الفوائد التي يمكن لأوروبا أن تأخذها من تنسيق أفضل للسياسات الاقتصادية ـ أقله بين الدول التي اعتمدت اليورو. لم يجرِ تحليل التنافس بين اليورو والدولار ولم يعلق عليه إلا قليلاً في هذه الجهة من الأطلسي. أخيراً، إن أوروبا بحاجة لأفكار جديدة لتقوية اندماجها بعد العطل الذي سبّبه فشل الاستفتاء في فرنسا وهولاندا على مشروع الدستور الأوروبي (Constitution)، مع ذلك، إنها غائبة. هذا ما يدفع لانشاء

مراكز فكر أوروبية خالصة، قادرة على اضاءة دروب السياسات في الوقت الذي تعي فيه النخب أنها لم تكن مسموعة من الرأي العام.

التحدي هو في توضيح المصلحة العامة لأوروبا في لحظة هي فيها غامضة بفعل التوسع السريع للاتحاد الأوروبي. وتتأسف الدول المؤسسة لأنها لم تسر بالسرعة المطلوبة على طريق الاتحاد السياسي ورؤية انتصار سوق مشتركة كبيرة محبوكة بالحد الأدنى من القيود. ميشال روكار (N. Rocard) رئيس وزراء فرنسا سابقاً ونائب أوروبي الذي هو لوحده مركز فكر قد حلل الوضع بشكل واضح[1]: بدل الندم على ما لم نستطع عمله ـ أوروبا السياسية ـ انظروا ماذا حققنا: ساحة شاسعة من السلام محكومة بالقانون. وهذا ليس بسيطاً إذا ما نظرنا الى ماضي أوروبا الصراعي والدموي. . . ويضيف ميشال روكار مشدداً على أنه: كلما وسع الاتحاد الأوروبي مجال تطبيق أحكامه القانونية، خاصة قانون التجارة، كلما ربح نفوذاً في العالم وشجعت منشآتها

(1) Michel Rocard, «Du bon usage d'une Europe sans âme», *Le Monde*, 28 novembre 2003.

(الصناعية وغيرها) مقارنة بمنافسيها الأميركيين والصينيين واليابانيين.

مارك ليونار (M. Léonard)، باحث في العلوم السياسية في انكلترا، الحقه شارل غرانت (C. Grant) بمركز الفكر خاصته ـ مركز الاصلاح الأوروبي ـ يهاجم التشاؤم المخيم، في كتاب عنوانه: لماذا سيكون القرن الواحد والعشرين تحت الزعامة الأوروبية. ويؤكد فيه أن النموذج الأوروبي القائم على احترام القانون والتعددية يلاقي نجاحاً أفضل لدى الدول الأخرى من النموذج الأميركي الذي أصبح حربياً ومسيطراً ويتوقع أن تتسع دائرة نفوذه في القرن الواحد والعشرين[2]. أطروحة يقابلها السياسيون والمثقفون غير المقتنعين بفضائل المسالمة، بلا مبالاة تامة. إنها تناقض أيضاً فرضية كريستيان هربولو (C. Harbulot)، مؤسس مدرسة الحرب الاقتصادية وأحد أقطاب تجديد الفكر الستراتيجي الفرنسي، الذي يرى أن أوروبا تسعى الى نهايتها إذا أصرت على أن تبقى على هامش سباق القوة ولم ترد على آحادية القطب الأميركية من جهة وصعود القوة العظمى الصينية على المدى المتوسط من

(2) Mark Leonard, *Why Europe will run the 21st century*, Londres, Fourth Estate, 2005.

جهة أخرى. المناقشة مفتوحة ومراكز الفكر التي تعمل على القضايا الأوروبية لديها ما يشغلها.

غالبية مراكز الفكر ذات التأثير في بروكسيل هي أنكلوسكسونية

عدد قليل فقط من مراكز الفكر يمكنها أن تصمم على القيام بالبحث وانتاج أفكار جديدة في بروكسيل. الأخرى هي بالأحرى حلقات فكر وشبكات نفوذ مكونة من شخصيات متحدرة من عالم المنشأة وعالم السياسة.

عدد لا بأس به من علب الأفكار المتمركزة في بروكسيل تعمل كجماعة ضغط أو علاقات عامة أكثر منها كفريق أبحاث. مراكز الفكر الحقيقية التي تعمل بأصالة في البحث وتطلق الأفكار الجديدة تعد على أصابع اليد الواحدة. بعضها مقيمة في بروكسيل منذ عشرين عاماً.

الرواد

أول الواصلين كان مركز دراسات السياسة الأوروبية (CEPS) الذي بدأ عمله في العاصمة البلجيكية في عام 1983



دانيال غروس، مدير *CEPS* (واقفاً) وبحاثة من المركز

والذي اقترح في 1988 الخطوط العريضة لما سيصبح لاحقاً الاتحاد الاقتصادي والنقدي، مع اقتراحات بالطريقة الأفضل لانشاء المصرف المركزي الأوروبي. أحد المساهمين فيه كان عضواً في لجنة ديلور (Delors). كان يناقش مباشرة، اذن، مع أصحاب القرار أولئك الذين يحضرون استنتاجات المجلس الأوروبي. بالنسبة للتأثير يصعب القيام بأفضل من ذلك. إنه يجمع اليوم ثلاثين من الباحثين القادمين من خمسة عشر بلداً مختلفاً. لغة العمل في الـ CEPS هي الانكليزية، وهذا طبيعي، لأنها لغة العمل في المؤسسة الأوروبية. مديرها، دانيال غروس (D. Gros) يتكلم الانكليزية والألمانية والفرنسية والايطالية: درس في أوروبا والولايات المتحدة وعمل في ايطاليا. ينسى أحياناً أنه ألمانياً وبرغم اسمه ذي الجرس الفرنسي فإنه لا يزال يحتفظ بلكنة خفيفة عندما يتكلم لغة موليير... هدفه هو أن ينجح في العمل كشبكة مع محطات للوصل في دول الاتحاد الخمس والعشرين. هبة المفوضية الأوروبية السنوية للمؤسسة تمثل أقل بقليل من ثلث مصادرها. بعض الباحثين في الـ CEPS شغلوا سابقاً مراكز مسؤولية في المفوضية مثل مايكل ايمرسون (M. Emerson)،

انكليزي، كان أول سفير للاتحاد الأوروبي في روسيا ويؤخذ رأيه أحياناً كخبير في القضايا الروسية من قبل المفوضية أو البرلمان الأوروبي. تحدث ايمرسون السنة الماضية أمام لجنة مجلس اللوردات في وستمنستر عن إصلاح الميزانية الأوروبية. هل هو من اسرَّ الى هذه اللجنة فكرة ارساء علاقة بين التخفيض البريطاني وإعادة النظر بالسياسية الزراعية المشتركة التي أصبحت موقف طوني بلير بعد أن حولها مجلس اللولادات الى رئيس الوزراء البريطاني؟ البعض في لندن يدّعي ذلك.

الى جانب مراكز الفكر الانكلو ـ ساكسونية نجد بالتأكيد مراكز الفكر البلجيكية مثل المؤسسة الملكية للعلاقات الدولية التي بعملها تعطي الأولية لنقاش الاندماج الأوروبي. هذه المؤسسات هي ذات حجم متواضع ولكنها تعمل في بلادها على مادة تعرفها منذ زمن بعيد والسياسة الأوروبية هي شأنها الكبير. أخيراً حوالي مائة من مراكز



طوني بلر ومانويل باروزو تأثير أكيد للأفكار الانجلوسكسونية في أوروبا الخمسة والعشرين.

الفكر الموجودة في غيرها من العواصم تشارك عن قرب أو عن بعد في نقاشات بروكسيل. نذكر منها مؤسسة الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية (EUISS) مركزها في باريس وهي اختصاصية معروفة في قضايا الأمن.

مركز السياسة الأوروبية (EPC) في بروكسيل الذي يعتمد طاقماً دولياً جداً هو أيضاً جزء من هذه المجموعة الصغيرة من مراكز الفكر المشهورة في بروكسيل. إنه يشدد على رغبته بأن يكون نافذاً في السياسة وأن يعطي «رسالة جيدة للأشخاص الجيدين في اللحظة المناسبة». أكثر منه على عمل البحث على النموذج الجامعي. إن EPC الممولة تحديداً من مؤسسة الملك بودوان (Roi-Baudoin) ترفع بوضوح هدفها الذي هو العمل على تقدم اندماج أوروبي. على كل حال، فإن المفوضية الأوروبية تساعده مثل غيره من أجل «تقدم فكرة أوروبا». بالاجمال تنفق المفوضية 3,5 مليون يورو سنوياً لمساندة علب الأفكار هذه.

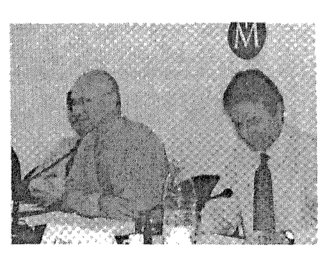
ولكن في بروكسيل، جميع اللغات وكل الجنسيات لا تقيم في نفس العنوان. فأماكن النقاش ومراكز التفكير تستلهم بقوة نظرائها الانكلو ــ أميركيين.

مفارقة النفوذ البريطاني

غالبية مراكز الفكر التي تقدم بشكل منتظم الأفكار حول السياسة والاقتصاد الأوروبيين هي من أصل بريطاني. البلد عضو الاتحاد الذي له مشكلة حقيقية مع تشييد أوروبا عائدة الى علاقته الخاصة مع الولايات المتحدة والى امتعاضه من أي اندماج متقدم للقارة العجوز هو أيضاً الأكثر نفوذاً في بروكسيل. إنها لمفارقة. لم تكن انكلترا يوماً مقتنعة حقاً بأن مستقبلها هو في أوروبا وخليفة بلير المحتمل غوردون براون يعتبر بكل بساطة أنه ليس ثمة سبب لوجود الاتحاد.

تضمن لندن تأثيرها في المؤسسات الأوروبية تحديداً عن طريق ارسال الديبلوماسيين الأكثر اضطلاعاً بالقضايا الأوروبية. مراكز الفكر هي محطة اقناع للديبلوماسية البريطانية الثقافية الفاعلة. المركز من أجل بحث السياسة الاقتصادية (CEPR) مركزها في لندن. واذا كان طاقمه الاداري قليلاً فإن تنظيمه المميز على أساس الشبكات يضفي عليها قدرة صدم فكرية مهمة: إنه يعمل مع اقتصاديين يمارسون وظائفهم الأساسية في جامعات أوروبية أو أميركية. إنه يهتم خاصة بالاقتصاد والتمويل الأوروبيين مما جعله جديراً في 2005 بجائزة لأبحاثه على المصرف المركزي

الأوروبي (BCE). إنه يعمل كثيراً بطلب من زبائن خاصين: نذكر مثلاً، العقد المهم الموقع مع جمعية الضامنين البريطانيين والعديد من جمعيات المستثمرين وجمعية مصارف الأعمال البريطانية لدراسة شفافية سوق السندات الأوروبي.



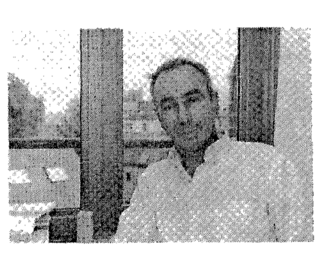
باسكال لامي، المدير السابق لأوروبا خاصتنا وشارل غرنت مدير المركز الأوروبي للإصلاح.

المركز الأوروبي للاصلاح بإدارة شارل غرانت، مثقف قريب من رئيس الوزراء البريطاني، موجود مثل (CEPR) في لندن على بعد خطوتين من البرلمان، لكن مديره يمضي وقتاً كبيراً في العاصمة البلجيكية، وأوروبا هي حقل صيده المفضل. إنه معتبر إذن واحداً من مراكز الفكر النافذة في بروكسيل. بعض المسؤولين السياسيين الأوروبيين يثنون على مصداقية مديره الشاب. وآخرون يشيرون الى أنه تابع لطوني بلير وله ميل للتفكير بمحاباة قومية أو حتى حكومية مما يضر أحياناً بمصداقيته لدى المؤسسات الأوروبية ـ لقد أمضى، بالفعل، نصف العام الثاني من 2005 وقت الرئاسة البريطانية (تتوزع الرئاسة في الاتحاد الأوروبي بين الدول

الأعضاء) لتبرير النقاط المختلفة لأجندة طوني بلير. باحثة سابقة من (CER) التابع لشارل غرانت تعمل اليوم في مكتب مفوض التوسيع الفنلندي أولي رِهن (O. Rehn).

آخر المواليد من مراكز الفكر في بروكسيل

كان علينا انتظار عام 2005 لنشهد ولادة مراكز فكر في بروكسيل منفتحة على تأثير أعضاء آخرين من الاتحاد. مختبر الاقتصاد الأوروبي والعالمي في بروكسيل، برويجيل (Bruegel) برئاسة المفوض السابق الأوروبي للمنافسة الايطالي ماريو مونتي (M. Monti) وادارة الاقتصادي الفرنسي جان بيزاني فيرّي (J. P. Ferry) تأسس في ك 2 (يناير) 2005 بمبادرة فرنسية-المانية. وهذا لا يعني أن لباريس وبرلين أدنى سيطرة على عمله ولا حتى أنه أنشىء لمواجهة النفوذ البريطاني. برويجيل هو مركز فكر حقيقي مخصص للبحث. على كل حال فإن فرنسا والمانيا ليستا الوحيدتين اللتين تمولانه، لأن



الاقتصادي جان بيرزاني-فيري يدير بروجيل

ثلاثة عشر بلداً (من الاتحاد) بما فيها المملكة المتحدة مدرجة في عداد الممولين وكذلك العديد من المنشآت الكبرى. ميزانيته 3.2 مليون يورو. فقد سبق لبرويجيل أن طرحت ورقة للنقاش وضعها الباحث الفرنسي سابير عن العولمة واصلاح الأنماط الاجتماعية الأوروبية.

أمّا أور-ايفري (Eur-IFRI) الذي وصل الى بروكسيل في عام 2005 والذي انبثق عن المؤسسة الفرنسية للعلاقات الدولية (IFRI) فقد كان بدوره ينكب على النموذج الاجتماعي الاوروبي ما يدل على أن هذا الموضوع بالغ الحساسية

شبكات التأثير لدى المؤسسات الأوروبية

الى جانب مراكز الفكر ذات النمط الأكاديمي، نجد العديد من شبكات النفوذ التي تكتفي بجمع أصحاب القرار الأوروبيين وقادة عالم الاعمال وأصحاب قرار وطنيين للتأثير عليهم.

نوادي التفكير

الى جانب مراكز الفكر المكرسة للبحث، نجد في بروكسيل هيئات تقترب منها ولكنها بالأحرى أندية تفكير أكثر

أصدقاء اوروبا

اليزابيت غيغو، نائبة فرنسية واتيان دافينيون رئيس أصدقاء أوروبا وبواكيم بتركيش.

منها هيئات بحث. «نادي أصدقاء أوروبا» الذي يرأسه اتيان دافينيون (E. Davignon) الرئيس السابق للسوسييتي جنرال (Société Générale) في بلجيكا ومديرها جيل ميريت (G. Merritt) صحافي سابق في الفينانشل تايمز (Financial Times) هو أحد هذه المراكز. إنه اقرب أكثر لشبكة التأثير التي تضع معاً شخصيات العالم السياسي والعالم الاقتصادي بما فيها أصحاب قرار أوروبي لمناقشة مسائل تهم الاتحاد، منه إلى مركز أفكار. إنه ذو تأثير كبير ويدعو الى مداولاته كل ذا شأن في بروكسيل. ولكن البحث ليس نشاطه الرئيسي. بالنسبة لنوادي التفكير هذه فإن النور يأتي قبل كل شيء من النقاش بين أصحاب القرار السياسيين سواء كانوا أوروبيين ام وطنيين وأرباب عمل أكثر من عمل التحقيق وتمحيص الباحثين.

إن كلمة مراكز الفكر وشبكات التأثير هي مسموعة لدى المفوضية بحيث أن هذه الأخيرة تتهم دوماً بأنها لا تستمع

كفاية للرأي العام. إذن لقد اعتادت المفوضية استشارة كل الجهات قبل أن تأخذ قراراً. تنشر مراكز الفكر دراسات غالباً ما تعرض خلال حلقات نقاش على الفطور حيث تدعى شخصيات سياسية، خاصة المفوضون الأوروبيون بمن فيهم رئيس المفوضية جوزيه مانويل دي برّوزو (J.M. Barroso).

المنظمات المناضلة

ثمة في أوروبا شبكة من المثقفين الليبراليين الجدد أنها شبكة ستوكهولم في لندن التي انشأها السويدي تمبرو (Timbro) وتديرها هيلين ديزني (H. Disney) كاتبة افتتاحيات في التايمز (Times) والديلي اكسبرس (Daily Express). هناك ما مجموعه 130 مركز فكر كلها دوغمائية ومناصرة للسوق الحرة ولعدم تنظيم الاقتصاد بأوسع ما يمكن ولمعدل ضريبي موحد لجميع المكلفين (Flat Tax) مهما كانت دخولهم. إنها امتداد لتراث طويل لجماعات البحث ذات الايديولوجيا الجذرية ولدت لتغليب الرأسمالية بوجه الاقتصاد الموجه للنظم الشيوعية خلال الحرب الباردة. هؤلاء الاقتصاديون الذين نسجوا روابط متينة ما وراء الأطلسي قد ألهموا سياسة رونالد ريغان (R. Reagan) ومارغريت تاتشر (M. Tatcher).

جمعية مون بيلوران (Mont-Pélerin) التي تاسست عام 1947 من قبل فريديريش هايك (F. Hayek) وهو اقتصادي بريطاني من أصل نمساوي ويلقب من البعض بـ «بابا الليبرالية القصوى» يلعب فيها دور الحل والربط. العديد من شركات النفط ومتعددة الجنسية في صناعة الدواء تمول هذه الشبكة. فليس من المفاجىء إذن ان نكتشف فيها مجموعات من الباحثين الذين ينشطون على مواضيع أساسية لمنشآت كبرى مثل بروتوكول كيوتو بخصوص احترار الأرض أو براءات (brevetage) برامج الحواسيب.

مركز من أجل أوروبا جديدة (CNE) هو الأول من نوعه الذي في بروكسيل عام 1993. بعض الشركات متعددة الجنسيات فهمت باكراً جداً الفائدة التي يمكن تحصيلها من دعم هكذا حركة ومن توصيل اهتماماتها الخاصة لها. موضوع مفضل آخر لدى مجموعة ستوكهولم هو مراجعة النمط الاجتماعي الأوروبي المعتبر باهظ التكاليف تجاه ارتفاع سن السكان (عدد المسنين المتزايد) والعولمة والبطالة. يقترح CNE اصلاحه على طريقة الليبرالية المتطرفة وذلك بتقليص المخصصات ونقل عبء الحماية الاجتماعية على الفرد.

من بين الأعضاء الآخرين في شبكة ستوكهولم نجد

المؤسسة الأوروبية للمنشأة CEI أو مؤسسة توماس مور (Thomas More) ولكن أيضاً العديد من فروع مراكز الفكر الأميركية التي لها علاقات وثيقة مع مؤسسة هيريتتج (Heritage Foun.) أو المؤسسة الاميركية للمنشأة (AEI)، مركزي فكر محافظين يؤثران كثيراً على قرارات جورج بوش. لقد وصفت EEI، من قبل بعض النواب الأوروبيين، بلوبي البراءات، فهي نشيطة لدى المؤسسات الأوروبية لصالح مكروسوفت كما يبدو، ولكن أيضاً لدى مجموعات صيدلانية أو كيميائية عملاقة عملت للحصول على «إبراء الحي» (Brevetage du vivant). في فرنسا تنتسب مؤسسة مونتانْي (Montaigne) لشبكة ستوكهولم. (راجع الفصل الخامس). وبين أعضائها الانكليز نجد مؤسسة آدم سميث. وفي عداد الشخصيات الملتحقة بهذه الشبكة، الرئيس التشيكي السابق فاكلاف كلوس، ووزير الدفاع الايطالي السابق انطونيو مارتينو (A. Mortino) والمفوض الأوروبي للسوق الداخلية سابقاً فريتز بولكشتاين (F. Bolkestein) أب التوجه الأوروبي لتحرير سوق الخدمات في أوروبا الذي اثار تمرد الناخبين الفرنسيين اليساريين ضد الدستور الأوروبي اثناء الاستفتاء. في بروكسيل ينظم أعضاء هذه الشبكة غالباً مؤتمرات أو حلقات

دراسية (Seminaires) في فندق اميغو (Amigo) مما جعلهم يستحقون لقب «جمعية أميغو» (Amigo Society). إنهم بالكاد معروفون كشبكة في بروكسيل.

في أوروبا، فقط المانيا والمملكة المتحدة لديهما مراكز فكر نافذة

فقط دولتان أوروبيتان لديهما مراكز فكر نافذة: في المملكة المتحدة حيث نشأت في القرن XIX وفي المانيا حيث أنها ترتبط بقوة بالأحزاب.

مراكز الفكر البريطانية، انعكاس للانقسامات السياسية الداخلية

هل مراكز الفكر هي اكتشاف بريطاني؟ البعض يزعم اكتشافها ما وراء المانش، ليس دون دلائل، لأن أول مركز فكر في العالم، جمعية فابيان (Fabian Society) التي أنشئت عام 1884، كانت انكليزية. توطدت جذورها في فترة الكساد الذي تلى القفزة الكبرى أواسط عهد الملكة فيكتوريا التي غالباً ما ينسب اليها ارساء اسس دولة الرعاية.

الموجة الثانية من مراكز الفكر ظهرت ما بين الحربين

العالميتين. اولى علب الأفكار الجديدة هذه، متخصصة بالعلاقات الدولية، هي المؤسسة الملكية للشؤون الخارجية (RIIA) التي استحصلت على شاتام هاوس(Chatham House) عام 1923. ثم كان الكساد الكبير في 1930 الذي أدى الى ظهور مراكز تحليل أخرى مهتمة بالاحرى بالبحث عن حلول لهذه الأزمة الاقتصادية عن طريق التخطيط مثل مركز التخطيط السياسي والاقتصادي (PEP) أو المؤسسة الوطنية للبحث الاقتصادي والاجتماعي. كلها كانت مؤسسات غير منحازة وذات توجه معتدل.

الموجة الثالثة، موجة مراكز الدفاع (Advocacy Tanks) ذات التوجه المحافظ الجديد ظهرت ما بين 1970 و1980. الأول كان مؤسسة الشؤون الاقتصادية (IEA) حيث كان مؤسسوها من أتباع فريديريش هايك (F. Hayek). اما الأخرى فقد ظهرت خلال الأزمة النفطية في 1974 مثل مؤسسة آدم سميث ASI والمركز من أجل الدراسات السياسية (Center For Policy Studies). واذ ترتبط في ذهن الكثيرين بتجربة التاتشرية شكلت بشيراً للرأسملاية بدون عوائق و«لفضائلها» دون أن تنتج أي أفكار جديدة.

نحصي اليوم في بريطانيا العظمى ستة عشر مركز فكر

تهتم بأوروبا بينها سبعة متخصصة بالاعمار الاوروبي. الأخرى تتجه نحو المسائل الوطنية. تطور مراكز الفكر المتخصصة بأوروبا تعكس في الكثير من الوجوه مختلف المراحل من تاريخ الاتحاد الأوروبي. فالفيديرال ترست (Federal Trust) أنشىء عام 1945 في خضم نقاش الحاجة الى هيكلية جديدة لحاكمية موحدة لأوروبا بعد الحرب. أنشئت المؤسسة من أجل سياسة بيئية لأوروبا (IEEP) في عام 1980، في المرحلة التي بدأت القضايا البيئية تكتسب ظهوراً أقوى في كل أوروبا. واخذت مراكز الفكر المختصة بأوروبا مثل المركز الأوروبي للأصلاح (كذلك مركز السياسة الخارجية الذي لا يكرس إلا جزءاً من أعماله لأوروبا)، تنكب أساساً على حاجات الاصلاح المؤسساتي والاقتصادي للاتحاد، بما فيها احتمال دخول انكلترا في منطقة اليورو، إنها هي التي غذت النقاش السياسي الأوروبي في السنوات 1990- 2000.

مؤسسة الدراسات الستراتيجية في لندن IISS وهي مركز فكر ذو شهرة عالمية متخصصة في المسائل الستراتيجية اهتمت بالدفاع الأوروبي وهي تنظم أحياناً التظاهرات بالتوافق مع CEPS بروكسيل عن الأمن الأوروبي. ليس ثمة اي مركز فكر ممول كلياً من الدولة. بالمقابل هناك عدد منها يتلقى

أموالاً من بعض الوزارات البريطانية والمفوضية الأوروبية لمشاريع محددة، وتمويلها مرتبط أيضاً بمؤسسات ومنشآت العمل وهبات خاصة. بعض أهم المؤسسات التي تدعم البحث في وضع الاتحاد الأوروبي هي تروست جوزف رونتري (Joseph Rowntree Trust) وتروست جيمس ماديسون (James Madison Trust) وتروست كادبوري (Cadbury Trust). تمويل المشروعات يأتي من الشركات متعددة الجنسية الأميركية والانكليزية والهولندية ذات التوجه الأوروبي مثل اونيليفر (Unilever) وبريتيش تيليكوم (British Telecom) وغلاكسوسميثكلاين (GlaxoSmithKline) وتسكو (Tesco).

عدة مجموعات ومنظمات مشككة بأوروبا ومعارضة بشكل قاطع لأن تصبح بريطانيا جزءاً من الاتحاد الاروبي، ظهرت للوجود على المسرح السياسي في هذه السنوات الأخيرة، وهي ممولة غالباً من سياسيين محافظين أو رجال أعمال أثرياء. أحدها يملك قدرة داخلية حقيقية على البحث: المؤسسة الأوروبية التي أنشأها البرلماني المحافظ بل كاش (Bill Cash) على اثر نقاش معاهدة ماستريخت (Maastricht). بعض مراكز الفكر اليمينية ذات المنحى القومي مثل سيفيتاس (Civitas) استفادت من النقاش حول مشروع الدستور

الأوروبي لتشر مقالات تهاجم الاتحاد الأوروبي بشكل بالكاد مقنع وكون بريطانيا هي عضو فيه. يبقى المشهد إذن محكوم بقوة بالمنافسات السياسية التقليدية على أوروبا.

في المانيا، مراكز الفكر تمول بالأخص من الدولة والمقاطعات (lender)

المانيا هي مع المملكة المتحدة البلد الأوروبي الذي يوجد فيه اكبر عدد من مراكز الفكر، حوالي المائة. بحسب مارتن ثونرت (M. Thunert) كاتب التقرير الأكمل عن مراكز الفكر الألمانية يمكننا تمييز خمسة فئات ما وراء نهر الراين:

* مؤسسات البحث الاقتصادي

* المؤسسات التي تهتم بالسياسة الخارجية والأمن اونشر السلام.

* مراكز الفكر المتخصصة بالمجال الاجتماعي والبيئة والبحث العلمي.

* مراكز الفكر الخاصة ذات التمويل المختلط (عام وخاص) أحياناً منشأة من قبل مجموعات صناعية ألماتية ضخمة. مثل مؤسسة برتلسمان (Bertelsman) أو مؤسسة ألفرد هرهوزن (Alfred-Herrhausen) من المصرف الألماني.

* عدد كبير من المؤسسات الصغيرة المتخصصة. الدولة الألمانية والمقاطعات تظل المصدر الأول لتمويل منتجي الأفكار هؤلاء حتى لو أن التمويل على اساس المشروعات على القطعة يتجه نحو التزايد في السنوات الأخيرة.

المؤسسات الست الكبيرة الظرفية لها شهرة دولية. وغالباً ما تأخذ شكل جامعات بدون طلاب. انها DIW في برلين وIFO في ميونيخ وHWWA في هامبورغ و RWI في آسن وIFW في كيال و IWH في هال التي ينظر الى توقعاتها على المدى القصير والمتوسط للاقتصاد الألماني بالمكبر من قبل وسائط الاعلام والحكومة والبنك الفدرالي وكل الفاعلين في الحياة الاقتصادية.

يوجد أيضاً سبعة مؤسسات سياسية او ستيفتونجن (Stiftungen) تمول البحث الاقتصادي والعلاقات الدولية. انها ممولة بالكامل من الدولة ومرتبطة بأحزاب سياسية. المؤسستان الرئيسيتان هما فريديريش ايبرت القريبة من SPD ومؤسسة كونراد اديناور(Konrad-Adenaur-stiftung) القريبة من CDU. إنهما جزئياً مراكز فكر لا تكرس سوى 20% من وقتها للبحث. ونشاطها الجوهري هو تحفيز الديموقراطية في الخارج، خاصة في اميركا اللاتينية وافريقيا. الخضر لديهم

مؤسسة هنريش بول (Henrich. Boll) والاشتراكيون م. روزا لوكسمبور (Rosa-Luxemburg-Stiftung).

بعض المنشآت (الصناعية أو التجارية) الضخمة تنشىء أيضاً مؤسسات. الاكثر شهرة هي مؤسسة برتلسمان التي ظهرت في سنوات 1990 كفاعل أساسي في البحث السياسي، يمتلك مصادر مساوية حتى متفوقة على منافساتها الممولة من الدولة. إنها توكل الى مجموعات من الباحثين من خارج المؤسسة، غالباً الى مراكز جامعية، مهمات التمحيص والتوقع، تحديداً بخصوص أوروبا. الى جانب برتلسمان يوجد مجموعة من المؤسسات الخاصة الأصغر التي تسمح لمؤسسات البحث الألمانية بأن لا تكون تابعة حصرياً الى التمويل العام

في مكان آخر في أوروبا (Ailleurs en Europe)

هولندة وبلجيكا واللوكسمبورغ فيها مجتمعة ستة مراكز فكر تظهر اهتماماً حيوياً جداً بالشؤون الأوروبية. الأكثر شهرة هي الهولندية: المقصود هي مؤسسة سيسيرو، (Cicero) مركز أبحاث أوروبية عمومي ومؤسسة كلنجندايل (Clingemdael) النافذة التي تدرس خاصة العلاقات الدولية والقضايا

الستراتيجية. قربها الجغرافي من المؤسسات الأوروبية فيما يخص امتيازاً بمعنى التأثير.

من المستهجن ان نلاحظ أنه لا يوجد في إيطاليا، إحدى البلدان المؤسسة للمشروع الأوروبي وذات الغالبية القصوى المؤيدة لأوروبا، أي مركز فكر يركز حصرياً على أوروبا. مع ذلك فإن هناك نصف دزينة من مراكز الفكر تعلن اهتماماً بارزاً بالقضايا الأوروبية.

في اسبانيا، ظهور مراكز الفكر هو نسبياً حديث. وأي واحد منها ليس متخصصاً حقاً بأوروبا ولكن سبعة منها، مؤسسات مستقلة، لديها برامج بحث عن أوروبا. كل مراكز الفكر هذه أنشئت أواخر 1970 بعد موت فرانكو بوقت قصير وبعد تبني دستور جديد ديموقراطي. باستثناء مؤسسة إلكانو (Elcano) فإن مراكز الفكر الاسبانية فقيرة وتوظف القليل من الباحثين.

من بين الدول الاسكندينافية العضوة في الاتحاد وحدها فنلندة تملك تراثاً قديماً نسبياً في مراكز الفكر. في 1997 كانت فيها تسعة، ثلاثة منها تابعة للأحزاب السياسية وستة تهتم بالقضايا الأوروبية. مراكز الفكر الفنلندية هي بغالبيتها ممولة من الدولة.

في السويد مؤسسة بحث واحدة متخصصة بالتشييد الأوروبي: المؤسسة السويدية للدراسات السياسية لأوروبا (SIEPS). كما نجد أيضاً خزان أفكار تخطت شهرته حدود السويد بشكل واسع مثل مؤسسة ستوكهولم للبحث في السلام الدولي وهي لا يمكن تجاوزها في قضايا الستراتيجيا وهناك المحافظ جداً تمبرو (Timbro) مؤسس شبكة ستوكهولم.

في الدانمارك مؤسسة واحدة تظهر بعض الاهتمام لأوروبا، أنها المؤسسة الدانماركية للدراسات الدولية (DIIS). أنشئت في ك 1 يناير 2003 بعد الدمج الملتبس من قبل الحكومة الدنماركية لأربعة مؤسسات مهتمة بالعلاقات الدولية، وهي (DIIS) ممولة من الدولة وفي بعض المشاريع من المفوضية الأوروبية. ليس من عادة المنشآت الدانمركية مساندة مراكز الفكر مالياً ما يفسر أن القليل منها ينشأ بسبب نقص التمويل.

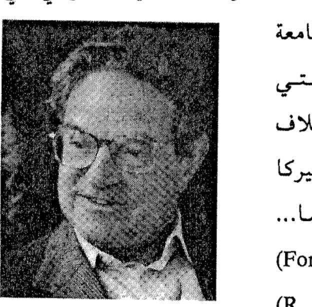
التأثير الأميركي على مراكز الفكر في بلدان الشرق

في أوروبا الشرقية حيث تتوالد ببطء مراكز الفكر منذ سقوط جدار برلين، تمول الحكومة الأميركية بعض علب الفكر التي تنشر الأفكار الأطلسية وتجهد لابقاء الترتيبات

الجيدة في هذه البلدان لصالح السوق الحرة والديموقراطية. المقصود هو الابقاء على الصلات التي نشأت في الحقبة السوفياتية حيث كانت وكالة الاستخبارات المركزية CIA زينة الدعاية المضادة في أوروبا الشرقية والوسطى والتاكد من ان واشنطن تحتفظ بالحلفاء المطاعين داخل الاتحاد الأوروبي، بفضل هذه الدول التي انتسبت أو التي ستنتسب. المهمة تبدو أسهل بالقدر الذي ما يزال هناك ضغائن قاسية بين تشيكيا وبولونيا وهنغاريا تجاه المانيا وفرنسا. فهذه البلدان لا تثق بالمانيا التي خاضت الحرب ضدها مع النتائج الكارثية التي نعرفها ولا بفرنسا التي خانتها في ميونيخ وتركتها تحت الجزمة النازية بعد الحاق السوديت (Sudêtes) في 1938 وبعدها تركتها تحت الجزمة السوفياتية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. بالمقبل انها تنظر بامتنان(yeux de chimène) الى الولايات المتحدة فهي، كما يقال في فرصوفيا وبودابست، البلد الوحيد الذي وقف بوجه الاتحاد السوفياتي عندما كانت موسكو تسجنها خلف الستار الحديدي في حين كانت باريس وبرلين تهتمان بتطوير التجارة مع موسكو بدل الوقوف بوجه الديكتاتورية الشيوعية.

هذه هي حالة برنامج الدراسات الأطلسية للأمن

(PASS) في جمهورية تشيكيا فهدفه المعلن هو تقوية الروابط فيما وراء الأطلسي. في مجلسها الاستشاري نجد شخصيات أميركية مشهورة مثل هنري كيسنجر (H. Kissinger) ومادلين اولبريت (M. Albright) وزيرة كلينتون السابقة، وكذلك الرئيس التشيكي السابق فاكلاف هافل (V. Havel) المعروف بصلاته الثيقة بأميركيا. مركز الفكر هذا يديره السفير التشيكي السابق في واشنطن، الكسندر فوندرا الشخص نفسه الذي اقنع فاكلاف هافل، في بداية العام ،2003، بتوقيع "رسالة الثماني" الشهيرة، التي يعترض فيها بعض اعضاء الاتحاد الاوروبي على الموقف الفرنسي-الالماني المعارض لدخول الجيوش الاميركية الى العراق ويعلنون تضامنهم مع الولايات المتحدة الاميركية. ثمة اداة اخرى للتأثير الاميركي في جمهورية تشيكيا، هي الجامعة الاميركية في براغ التي يديرها، معاون سابق لفاكلاف هافل، الذي هو مؤيد لأميركا بقدر ما هو معاد لفرنسا... كذلك مؤسسة فوروم (Forum) المدنية بادارة رومن جوش (R. Joch) دكتور في الطب اصبح



جورج سوروس، مؤسس المجتمع المفتوح.

عالم سياسة (politilogue). مصدر آخر للتأثير الاميركي على مراكز الفكر ووسائط الاعلام في أوروبا الوسطى والشرقية هو صندوق مارشال الالماني (Gerrnan Marshall Fun) الذي يمول الزيارات الى الولايات المتحدة اوالدعوات الى مركز الحلف الاطلسي للصحافيين والباحثين التشيك والبولونيين الذين يطلب منهم بالحاح احياناً إعطاء معلومات (استخباراتية) عن روسيا الجار الأكبر الذي يعرفونه أفضل من زملائهم الأميركيين، على حد قول جان ايشلر (J. Eichler) استاذ البحث في مؤسسة العلاقات الدولية في براغ. ويزيد أنه في دول البلطيق «ضغط الأميركيون لانشاء مجموعة فيلنيوس (Vilnius) ومارسوا تاثيراً على مواقفها في الصراع ضد الارهاب وضرورة عمل الحرب ضد العراق».

مؤسسة أخرى تسعى كذلك لنشر الديموقراطية ومشاركة المجتمع المدني في الحياة السياسية في أوروبا الوسطى والشرقية هي مؤسسة المجتمع المفتوح لجورج سوروس (G. Soros) الحاضرة بقوة في دول أوروبا الشرقية والتي لا تتطابق أهدافها دائماً مع أهداف الولايات المتحدة. هدفها المعلن هو «تشييد وحفظ البنى التحتية ومؤسسات المجتمع المفتوح» (Societé ouverte) في هذه البلدان. شخصية غامضة إغتنت من

أزمة الليرة الاسترلينية، في ايلول 1992، جورج سوروس (G. soros) (سُمي بهذه المناسبة الرجل الذي فجر مصرف انكلترا) وكذلك من الاستثمارات الضخمة في الولايات المتحدة. هذا الرجل ابتعد عن سياسة (G.W.Bush) في كتابه الأخير (The Buffle of american Suprematie) ـ (فقاعة التفوق الأميركي)[3].

مؤسسة المجتمع المفتوح O.S.I

أنشئت مؤسسة المجتمع المفتوح في 1993 من قبل رجل المال ومحب الفن الأميركي ذي الأصل المجري جورج سوروس الذي يراسها. وضعت OSI هدفاً لها نشر الديموقراطية وحقوق الانسان والأصلاحات الاقتصادية والقضائية والاجتماعية في الدول الشيوعية سابقاً في أوروبا. على السمتوى المحلي تأخذ الـOSI على عاتقها المبادرات التي تهدف الى مساندة دولة القانون والتربية والصحة العامة ووسائط الاعلام الحرة، وتطمح الى تحفيز التحالفات التي لا تاخذ بالاعتبار الحدود أو القارات حول مواضيع مثل الكفاح ضد الفساد وانعدام العدالة.

(3) Voir aussi son ouvrage *Pour l'Amérique, contre Bush*, Paris, Dunod, 2004.

باختصار أوروبا مجردة من السلاح في حرب الأفكار لأنها لا تزال منقسمة الى دول غيورة على سيادتها لم تنجح حتى الآن في تحديد مشروع سياسي مشترك. حتى مشروعها الاقتصادي والنقدي ـ السوق الداخلية الكبيرة، اليورو ـ غير مكتملة لنقص في المواءمة السياسية والاقتصادية والمالية في أوروبا. مراكز الفكر التي تنكب على المسائل الأوروبية هي مبعثرة نسبياً. إلا أنه لم يكن الاتحاد الأوروبي ابداً بحاجة كما هو اليوم، لأفكار جديدة لينطلق من جديد الى الأمام بعد التوسعات التي لم يهضمها الرأي العام والجمود الذي ولده فشل الاستفتاءات الفرنسية والهولندية في ربيع 2005.

5 ـ فرنسا: أفكار ولكن القليل من التأثير

مراكز الفكر الفرنسية قليلة العدد وفقيرة جداً منغلقة كثيراً أو محصورة في نطاق الدولة التي دون أن تكون رب عمل جبان أو لاعناً للاستقلالية هي دوماً متهمة بالتدخل. التأثير الفرنسي الدولي يعاني من ذلك تحديداً في بروكسيل حيث تستثير المؤسسات الأوروبية المجتمع المدني أكثر فأكثر.

علب للأفكار اقل فعالية

العديد من مراكز الفكر الفرنسية ذات التمويل المختلط أو الخاص انشئت منذ بدايات 1980. لكن لديها القليل من الباحثين والقليل من الامكانات وهي موهوبة للبحث اكثر منها للتأثير. إنها إذن أقل فعالية من الانكلو-ساكسونية.

علب الأفكار الفرنسية هي عامة بحجم أصغر من نظيراتها الأميركية والانكليزية والألمانية، وأقل فعالية أيضاً.

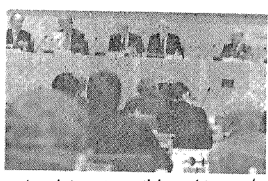
في كتاب مراكز الفكر عبر الأمم[1] (Tink Tanks Across nations) صدم الباحثون الانكليز الثلاثة ديان ستون (D. stone) واندرو دنهام (A. Denhan) ومارك غاميت (M. Garnett) من تماثل القالب الذي تتشكل فيه النخبة الفرنسية. يصفون مركز الفكر على الطريقة الفرنسية كمجموعة «من الخبراء الذين يشتركون بالتوجه الايديولوجي ذاته، غالباً من نفس الشريحة الاجتماعية والثقافية نتيجة مرورهم بنفس المدارس، ورغبتهم بأن تؤثر أبحاثهم وتفكيرهم على العملية السياسية». وبشكل عابر يبرزون ظاهرة نموذجية فرنسية وهي: ظاهرة مكاتب الوزراء التي تقترب من مراكز الفكر ولكنها ليست كذلك حقاً. لأن هذه المجموعات من كبار الموظفين، غالباً أعضاء في حزب سياسي، هي موجودة لتقديم الخبرات والمشورات للوزير الذي تساعده. وعلى غرار الاندية السياسية، لديها بعض ميزات مراكز الفكر ولكنها لا تتلاءم مع تعريف محدد لتلك المراكز. أما بالنسبة لمراكز الفكر الحقيقية فإن تواصلها مع عالم السياسة ومراكز القرار هو غالباً غير كافٍ. يبدو ان هناك لاتواصل يميز العلاقات بين

(1) Diane Stone, Andrew Denham, Mark Garnett (éd.), *Think Tanks Across Nations: A Comparative Approach*, Manchester, Manchester University Press, 1998.

عالم الأفكار وعالم أصحاب القرار. لسبب بسيط وللنتائج غير المحسوبة في مجتمعنا حيث كل شيء يرتكز على التواصل: الدولة والادارة العليا الفرنسية لا يثقان بالمجتمع المدني. حتى لو أن المشكلة قد عرفت فإن الحلول بطيئة للوصول الى خواتيمها.

الدولة الفرنسية لا تزال تحتكر الفكر

امام التأثير المتصاعد للفكر الانكلو ـ ساكسوني لدى المؤسسات الأوروبية تلاحظ باريس أن نفوذها يتراجع. اولا لأن فرنسا ينقصها مراكز فكر ذات سمعة دولية. هذا النقص له أسبابه القديمة. «في فرنسا كل شيء يعود الى الملك لا شيء يوجد خارجه» هذا القول لجان لويس جيرغوران (J.L.Jergorin) استاذ العلوم السياسية الساخر. صحيح أنه بالنسبة للغالبية العظمى من رجال السياسة وكبار الموظفين لدينا، لا يوجد أي شيء خارج النخب من خريجي المدرسة القومية للاعمال أو البوليتكنيك.



جان-دومينيك جيولياني، رينر هوفمان، ماريو مونتي، فيليب هرتزوغ اللورد سيمون هيبوري، جان لويس بيفا في ندوة لكونفرونتايشن يورب، 2005.

«النخبوية الجمهورية لديها شيء ما اكتساحي» يقول متأسفاً فيليب هرتزوغ خريج مدرسة الادارة ونائب أوروبي سابق ويدير مؤسسة مواجهات أوروبية أحد أندر مختبرات الأفكار الناشطة لدى المؤسسات الأوروبية. حسب رايه، كل شيء مركز في جهاز الدولة لدرجة أنه لا يوجد وسيلة لتمويل البحث المستقل. الجامعة الفرنسية ليست غنية كفاية ومنشآت الصناعة غير متحمسة لتمويل البحث. «غياب النظام الضريبي التشجيعي للمؤسسات هو عيب النظام الفرنسي»، كما يعترف ميشال برنييه (M. Barnier) وزير الخارجية سابقاً ومستشار للدولة وذلك بالرغم من التقدم الحاصل.

النتيجة: غالبية مراكز الفكر الفرنسية هي غير معروفة في بروكسيل! و«المعروفة في بروكسيل غير معروفة في باريس وبالعكس، إن ذلك لمقلق» على حد تعبير غرغوار فردو (G. verdeaux) الذي كان مكلفاً من قبل ميشال بارنييه لاجراء تشخيص نقاط الضعف الفرنسية واقتراح الحلول. «التأثير لم يعد ميراثاً بل أصبح مكسباً» كما يؤكد بواقعية تقرير جاك فلوش (J. Floch) الذي له فضل تنبيه الحكومة في ربيع 2004 على تراجع التأثير الفرنسي في المؤسسات الأوروبية. حتى ذلك الحين كانت باريس تعتبر أن صوت بروكسيل كان

يخدم خصوصاً تكبير صوتها في العالم... ولكن المعطى قد تغير جذرياً: اليوم كلام الولايات المتحدة قد فقد سلفاً صدقيته لدى المفوضية والبرلمان الأوروبيين. واهمال الدولة الفرنسية تجاه الأوروقراط (موظفي أوروبا النافذين) يستكمل تهميش الصوت الفرنسي: لم تقدر الوظيفة العامة المرور ببروكسيل حق قدره بالنسبة لموظف كبير ولا ترسل لها دائماً أفضل عناصرها ثم لا تلبث ان تهمل الذين أرسلتهم.

غالبية الرؤوس البحاثة في فرنسا عملت دائماً بمعزل عن الدولة وبفضل الصناديق العامة. فهي لذلك لا تعتبر مراكز فكر حقيقية في البلدان الانكلو-سكونية. حيث معيار الاستقلالية يمر بالتمويل الخاص سواء من المؤسسات أم من المنشآت الاقتصادية. تماماً مثل الأخبار في وكالة الأخبار الفرنسية التي كانت مسبوقة عن التلغراف الأميركي بالعبارة التالية «إننا لا نضمن موضوعية الأخبار المنشورة في الأسفل»، لأن الدولة الفرنسية كانت مالكته الوحيدة ومركز فكر ممول من الدولة هو موضع شك في الولايات المتحدة.

وإذا كان للفرنسيين حصتهم من المسؤولية؟ واذا كانوا قد تركوا بكل بساطة للدولة حقهم بالاشتراك في حلبة الأفكار وبالتفتيش عن المعلومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية؟

«في اللاوعي الجمعي لهذا البلد، المعلومة الاقتصادية والاجتماعية هي ملك مجاني». يستنتج بأسف ميشال اوزندا (M.Ozenda) سكرتيرعام مفوضية التخطيط. "خدمات التخطيط الاقتصادي في المنشآت لها ميل لوضع المفتاح تحت الباب لأنها تعتبر الأموال المكرسة لذلك غير ذات مردود كاف». تبقى الدولة إذن مصدر المعلومات الرئيسي دون أن يجد أي كان ما يضيفه. صحيح انها لا توحي الى الفرنسيين الحذر نفسه كما للأميركيين. «بالنسبة للفرنسيين، الخير العام والمصلحة العامة تأتي من الدولة، بينما ذلك هو موضوع ميزان قوى بين الدولة والمجتمع المدني»، يضيف ميشال اوزندا.

فرنسا تخسر معركة الديبلوماسية الفكرية في أوروبا

حتى قبل أن تنتقد غياب الاستراتيجية الفرنسية تجاه المؤسسات الأوروبية، تعترف النائبة الفرنسية الأوروبية رئيسة اللجنة الاشتراكية للشؤون الاقتصادية والنقدية برفنش بيريس (P. Bérès) قائلة «في هذا العالم الحديث الذي هو عالم معرفة، يعرف الانكليز كيف يسيطرون على الفكر ويتلاعبون بمهارة باستراتيجية الاعلام. هذه الكفاءة لاستخدام البحث

وعالم الجامعة لتحسين اطروحاتهم لا يتمتع بها الفرنسيون كفاية». أنها تعيد فقدان النفوذ الفرنسي لدى المؤسسات الأوروبية الى عدم القدرة على ترويج أفكارها. وتضيف: «ما يزعجني هو أنه أحياناً يكون الفرنسيون محقون ولكنهم لا يعرفون تسويق أفكارهم مثلاً عن المعايير الحسابية» حيث انتصرت الفرضيات الانكلو-ساكسونية. إنها تعطي مثلا على ذلك تسليم اسهم[2] القيم العقارية، وهو مجال حيث تأخذ فيه شركتان أوروبيتان حصة الأسد: كليرستريم واوروكلير (Clearstrim et Euroclear)«يريد البرلمان أن تعطي اللجنة تعليمات حتى لا يسقط المال دائماً في الجيوب نفسها. ولكن السيتي اوف لندن *(city of london)* مولت دراسة عن الموضوع الذي يسمح له ان يدافع عن أطروحة أخرى ورئيس المؤسسة مارس ضغطاً مكثفاً في بروكسيل».

في حزيران 2000 وهي مرحلة المساومات الكبرى بين الأعضاء الخمسة عشر في الاتحاد بخصوص النظام الضريبي على مداخيل التوفير، عندما دافعت فرنسا بكل قوتها عن الاقتطاع على المصدر من أجل تثبيط همة الغشاشين على

(2) Opération qui consiste à transférer la propriété des titres d'un investisseur à un autre et à facturer le montant de l'opération.

تصدير أموالهم الى بروكسيل ولندن، وضع الانكليز «ورقة» بالمقابل تقارن بين المع والضد وقبل ان تستنج أن تبادل المعلومات سيظهر أنه اكثر فعالية. لقد ربحوا القضية. صحيح، بمساعدة سويسرا المشاركة بالاتفاق وتمارس إذا ما تم المساس بسرها المصرفي، حملة ضغط (Lobbying) فعالة.

المؤسسات على الطريقة الفرنسية

في فرنسا لا تمول المؤسسات مراكز الفكر ولكن تريد أن تكون هي نفسها مراكز فكر. المزعج هو أنها قريبة من الأحزاب السياسية وأن فكرها موجه جداً.

الامر المثالي لمركز فكر هو أن يكون ممولاً من جهات متنوعة بحيث مساوىء التدخل في عمل الباحثين تلغي الواحدة الأخرى. أو أن تمول من قبل مؤسسات غير ذات غاية. **ولكن المؤسسات العديدة في العالم الانكلوساكسونية غير موجودة أو أنها قليلة في فرنسا لغياب نظام ضريبي محرض كفاية.** (راجع المقابلة مع ميشال روكار الواردة لاحقاً) في أوروبا، فقط ألمانيا لديها مؤسسات قوية(انظر الفصل الرابع) ولكنها من طبيعة أخرى.

في فرنسا ينظر الى المؤسسات غالباً كأنوف ملتبسة للأحزاب السياسية. بالاضافة الى انها لا تمول مراكز فكر ولكنها تنتج هي نفسها دراسات غالباً نوعية عن المسائل السياسية والاقتصادية الحاضرة. يمكن أن يعتبر فكرها انه فائق التوجيه. «لا يمكن صياغة أفكار في الأحزاب السياسية لأن علاقتها بالسلطة قوية جداً» كما يؤكد ميشال روكار. مؤسسة جان جوريس (J. Jares) مرتبطة بالحزب الاشتراكي ومؤسسة التجدد السياسي قريبة من (U.M.P) (حزب ساركوزي) حتى وان كان ساركوزي الذي يقود الحزب المحافظ يعمل على استحداث تنظيم آخر يحضر حملته الرئاسية عام 2007 (لقد ربحها) ومؤسسة غبريال بيري ((Gabriel-Peri برئاسة روبير هو (R. Hue) قريبة من الحزب الشيوعي ومؤسسة روبير شومان (Robert-Schuman) التي أنشئت بعد سقوط جدار برلين من أجل المساعدة على توطين الديموقراطية في دول أوروبا الوسطى والشرقية وهي قريبة من الوسط الذي تقترن باطروحاته المؤيدة لأوروبا ومؤسسة كوبرنيك (Copernic) التي أنشئت في 1998 قريبة من اليسار الراديكالي والتي استنفرت لصالح «لا» في الاستفتاء على الدستور الأوروبي.

الأحزاب ورجال السياسة ينشئون أيضاً الأندية، مثل

نادي 89 التابع لجاك شيراك، وتضامن حديث (solidarité Moderne) للوران فابيوس (L. Fabius)، وعلى اليسار نجد في اوروبا (En Europe) لدومينيك شتراوس كهن (D.S. Kahn) وميشال روكار (M. Rocard) وبيار موسكوفيسي (P. Moscovici) حيث التوجه اشتراكي ديموقراطي بشكل واضح. على محور الأحزاب السياسية نجد ايضاً، في الوقت الواقعي(En temps reel) علبة افكار تاسست في نهاية 1998، « كفرع للانترنت في شعبة باريس للحزب الاشتراكي» للنقاش والتفكير على الرهانات السياسية «الثورة المعلوماتية».

مقابلة مع ميشال روكار

رئيس وزراء من أيار (مايو) 1988 الى مايو 1990 تحت رئاسة فرنسوا ميتران (F. Mittérand) كان ميشال روكار مؤسس الحزب الاشتراكي الملحد (PSU)، حيث عملت أفكاره طويلاً على تخصيب النقاشات في الحزب الاشتراكي. في نهاية 1974 التحق بالحزب الاشتراكي. في 1981 أصبح وزير دولة للخطة وتجهيز الأراضي في أول حكومة لموروا (Mauroy) ثم أصبح وزيراً للزراعة في 1983 وهي الوظيفة التي احتفظ بها في حكومة فابيوس (Fabius). معارض للاقتراع النسبي في الانتخابات التشريعية، قدم استقالته في ابريل (نيسان) 1985.

استدعي ثلاث سنوات بعد ذلك من قبل ميتران ليرأس الحكومة. أنه أب اتفاقات ماتينيون المتعلقة بكاليدونيا الجديدة ومخترع دخل الحد الأدنى لاعادة الدمج الاجتماعي، (RMI) والمساهمة الاجتماعية العامة (CSG) المخصصة بداية لتمويل العجز في الضمان الاجتماعي. منذ 1994 هو نائب في البرلمان الأوروبي وعضو المجموعة البرلمانية للاشتراكيين الأوروبيين.

بمواجهة التفوق الأميركي في حرب الأفكار هل أوروبا هي مجهزة لذلك؟

ـ ميشال روكار : إنها غير واعية كفاية لتضامنها. ثم انه هناك أيضاً مشكلة اللغة، المحيط الدولي لمراكز الفكر هو إنكليزي اللسان. والذي ليس انكليزي اللغة فتمثيله منقوص. حزب الاشتراكيين الأوروبيين [3] قلق من ذلك. هذه الكتلة البرلمانية من 200 شخص حيث السلطة غير مباشرة، هو محيط يمكننا أن نفكر داخله. رئيسه بول رسموسن (P. Rosmussen) قد قدم تقريراً جيداً عن العولمة والتنمية المستدامة. هذا الحزب (PSE) يعادل مركز فكر زكي لعيدي (Z. Laidi) استاذ العلوم السياسية في باريس ومكلف بالبحث

(3) Le PSE regroupe les députés au Parlement européen issus des différents partis sosialistes des vingt-cing États membres de l'UE.

في مركز الدراسات والبحث الدوليين (CERI) هو أحد الخبراء في حزب الاشتراكيين الأوروبيين.

هل يوجد في فرنسا عدد كاف من مراكز الفكر التي تهتم بالمصلحة الأوروبية؟

ـ م.ر: كلا. هناك نقص كبير، لدينا مراكز فكر تهتم بالقضايا القومية أكثر بكثير من التي تتجه نحو القضايا الدولية. أنها مسألة تمويل. لا يوجد مؤسسات في فرنسا لتمويلها. أنظمتها مقيدة من السلطات العامة لأن الدولة حذرة من أي سلطة تتركها للمجتمع المدني. عندما كنت رئيساً للوزراء أردت تشجيع انشاء مؤسسات على الطريقة الألمانية مثل مؤسسة كونراد اديناور أو فريديريش إيبرت (Friedrich-Ebert)، فطلبت حينها الى بيار موروا (P. Mauroy) الذي كان يرأس جمعية جان جوريس اذا ما كان يريد أن يحولها الى مؤسسة فتلقى الدعم من الدولة. لقد كان متحمساً لذلك. كذلك تكلمت مع برنار ستاسي (B. Stassi) وبيار ميهانيوري (P. Méhaignerie) اذا كانا يريدان انشاء مؤسسة. كانا مفاجئين. ثم التقيت بيار لوفران (P. Le franc) الذي كان يرأس مؤسسة شارل ديغول ، وهي جمعية قانون 1901 وسألته «لماذا لا تحولها الى مؤسسة» أعجبته الفكرة. ولكن بعد ستة أشهر عقد مجلس ادارة عاصف في المؤسسة واتهم لوفران بانه تعاون مع العدو وطرد من الجمعية! فخلفه بيار ميسنير (P. Messner). أخيراً أصبح ادوار

بالادور (E. Balladur) رئيساً للوزراء متمسكاً بالمبدأ الذي يرى أن على اليمين أن يمحي ما عمله اليسار فاسرع والغى القانون عن المؤسسات. بعدها ادركنا أن ذلك كان غلطة وأعدنا القانون ولكن بتمويلات مبتورة.

ألم تصبح الحدود بين مركز فكر وضغط اللوبيات أكثر فأكثر رقة؟

م.ر: ـ كلما كان التمويل مركزاً (من مصدر واحد) كلما ازداد توجه مانح المال الى استخدام الضغط. بعض المنشآت تفهم تمويل مراكز الفكر للتعبير الحر كجزء من سياستها كراعية (sponsor) مثلاً أكون جزءاً من مركز فكر عن الماء ممول من فيوليا[4] (Veolia) وهي شركة تبرهن عن نزاهة جميلة. ومع ذلك يمكن ان نجد صراعات مصالح. ولكن الى الآن ليس هناك ما نقوله.

(4) Il s'agit de (Re)sources, réseau informel qui réfléchit à la problematique de l'accès à l'eau et à l'énergie des pays en voie de developpement.

مراكز الفكر الخاصة تبحث عن مهتمين

علب الأفكار ذات التمويل الخاص أم المختلط تتكاثر في فرنسا منذ عشرين سنة. في النهاية يرتبط نجاحها بقدرتها على نسج شبكة مع الأوساط السياسية الفرنسية أو الدولية.

مراكز فكر خاصة واعدة

بفضل انشاء مجموعات أبحاث منذ عشرين سنة، ذات تمويل مشترك او خاص، رأينا منذ بداية 1980 ولادة خزانات مستقلة للأفكار وجدت اذاناً صاغية لدى الأوساط السياسية والاعلامية. أشهرهذه الخزانات، المؤسسة الفرنسية للعلاقات الدولية (IFRI) التي نشأت عام 1979. نوتر اوروب اسسها جاك ديلور عام 1996. جمهورية الأفكار (La republique des Idées) التي ارادت نفسها «محترفاً فكرياً» أنشئت من قبل سكرتير سان سيمون السابق بيار روزانفالون (P. Rosanvallon) وهو في معهد فرنسا (Collège de France) يأتي نصف



جان ديلور، مؤسس نوتر أوروب

مداخيله من مكتبته التي نشرت في 2005 كتاب جان بيريليفاد (J.Peyrelevade) الرائع، الرأسمالية الشاملة. «إننا نجري الأبحاث وننشر الكتب ولكننا لا نلتمس اذن أصحاب القرار»، هذا ما اكده سكرتيرها العام تييري بيش (T. Pech) الذي يبدو أنه لا يكترث للهدف المعلن لنظرائه الأجانب أي اهتمام المسؤولين (L'audience).

الجدول 3: بعض مراكز الفكر الفرنسية

كونفرنتايشنز يوروب
كونفرنتايشنز يوروب علبة افكار مؤثرة لدى المؤسسات الأوروبية، تعود الى فيليب هرتزوغ، نائب أوروبي سابق وعضو نافذ في الحزب الشيوعي سابقاً ومدعوماً من ميشال روكار (M. Rocard) وجان بيريليفاد (J. Peyrelevade) اللذين هما في مجلس الادارة الذي أدرك أهمية الحوار مع المجتمع المدني. بعشرة أشخاص بين بروكسيل وباريس نجحت، قال هرتزوغ، لتصبح غير قابلة للتجاوز في البرلمان والمفوضية الأوروبيين بما يخص كل المواضيع

الاجتماعية. «هدفنا هو موازنة السوق بالسياسات العامة». وجهة نظر لها القليل من المريدين ولكنها بدأت تستقطبهم.

الميزانية السنوية: أقل من مليون يورو

WWW Confrontations. org.

مؤسسة البحث الستراتيجي (FRS)

أنشئت (F.R.S) في عام 1992 كمؤسسة مستقلة في خدمة جماعة الدفاع. لديها عشرة موظفين باحثين. تمويلها يأتي من الحكومة بنسبة 12%. الباقي يؤمن من العقود الموقعة مع وزارة الدفاع ما يجعلها خاضعة جزئياً للدولة. هل هذا يهدد استقلاليتها؟ فرنسوا هيسبورغ (I Heisbourg) الذي أدارها لمدة سنوات ثم تلاه غيوم شلومبرغر (G. Schlumberger) السنة الماضية، لا يعتقد ذلك ويقول «للمفارقة، أن العمل مع الدولة أقل ثقلاً منه مع القطاع الخاص. فالدولة هي هيئة متنوعة جداً فيها الكثير من الأعضاء وجهاز عصبي مركزي ضعيف التطور». فرنسوا هيسبورغ (F. Heisbourg) المستشار الخاص لـ (F.R.S)

اليوم هو مدير سابق لمؤسسة الدراسات الاستراتيجية في لندن.

الميزانية السنوية: حوالي مليوني يورو

WWW frstrategie.org

مؤسسة التنمية المستدامة والعلاقات الدولية (IDDRI)

أنشئت (IDDRI) في 2001 تحت شكل مجموعة الاهتمام العلمي قبل أن تصبح جمعية تحت قانون 1901 لكي تشارك في التحضير للقرارات الدولية بما يخص البيئة والصحة. تقوم المؤسسة التي يرئسها دانيال لوباغ (D.Lebègue) رئيس صندوق الودائع والامانات، بتحليل المقتضيات الجديدة في مواضيع البيئة والصحة وينصح المعامل بالطريقة المثلى لمواجهتها. حصلت المؤسسة على شهرة مرموقة على المستوى الوطني والدولي.

الميزانية السنوية؛ 1.6 مليون يورو

WWW. Iddri-cerg

المؤسسة الفرنسية للعلاقات الدولية (IFRI)

أنشئت سنة 1970 من قبل تييري دومونبريال (T.de Montbrial) الذي أقام (CAP) علبة الأفكار العائدة الى ميشال جوبير (M. Jobert) فكانت أول مركز فكر ذات تمويل مختلط خاص/ عام. إنها تتلقى دعماً من الدولة يصل الى 38% من تمويلها تحت شكل فائدة في الميزانية تجدد سنوياً. 30% من ميزانيتها تأتي من المنشآت التي تدعمها والباقي يأتي من الخارج على شكل عقود مبرمة مع مؤسسات وهيئات اجنبية. إنها متخصصة في دراسة العلاقات الدولية وتضم ثلاثين باحثاً.

ميزانيتها السنوية : 5 مليون يورو

منشوراتها :السياسة الخارجية، فصلية

(WWW.ifri. org)

مؤسسة مونتاني (Montaigne)

أنشأها كلود بيبيار (C. Bebéar) رئيس مجموعة التأمين (AXA) في عام 2000. يعمل مركز الفكر هذا على ثلاثة

مواضيع خاصة : التماسك الاجتماعي بما فيه دمج الأقليات واصلاح الدولة واستراتيجية التنافس بين المنشآت الاقتصادية. إنها تستخدم سبعة أشخاص بينهم ثلاثة باحثين ولكن ناتجها الفكري هي حصيلة مجموعات عمل تجمعها المؤسسة حيث يقوم مقرر بوضع تقريرها. إنها ممولة من ستين منشأة اقتصادية تدفع اشتراكاً لا يمكنه أن تجاوز 3% من الميزانية. هل هو احسان؟ ليس فقط. إنهم يعتقدون، دون شك ايضاً، انه "اذا توصلنا الى الحصول على دعم اصحاب القرار السياسيين فان مناخ الاعمال سيتحسن". كما يشرح مديرها العام فيليب مانيار (P. Manière) الذي يضيف قائلاً «إن بلداً مسالماً مع نفسه ليس فقط سعيد انما أيضاً مزدهر»

الميزانية السنوية: 1.6 مليون يورو

(WWW Institutmontaigne. org.)

مؤسسة العلاقات الدولية الاستراتيجية (IRIS)

أنشئت في 1990 للمساهمة في البحث والنقاش الاستراتيجيين في فرنسا. كانت في تلك المرحلة تسد فراغاً، باسكال بونيفاس (P. Bouirface) الذي يقودها

يجعل من استقلاليتها فضيلة رئيسية. فهو يعتبر ان كل واحد من الباحثين هو حر في التعبير كما يحلو له في كتاباته وأنه ليس هنالك من مسؤولية جماعية لـ (IRIS) بما يخص آراء كل واحد. إنها تعمل بثلاثين باحث وباحث مساعد. ثلث ميزانيتها تأتي من عقود مع وزارة الدفاع وثلثها من التدريب (لديها مئة طالب). و 20% من اشتراكات المعامل الخاصة و 10% من عقود مبرمة مع الهيئات الدولية.

ميزانيتها 1.5 مليون يورو

نشراتها: المجلة الدولية والاستراتيجية ـ فصلية، السنة الاستراتيجية (سنوية)

(www. Iris. france. org.)

جمهورية الأفكار

مركز فكر يرأسه بيار روزانفالون الذي أنشأ في 1982 مؤسسة سان سيمون مع المؤرخ فرنسوا فوريه (F. Furet). امينه العام تييري بيش لا يحب كلمة مركز فكر لانه يراه مرتبطاً بالضغط. هذا المركز هو الافقر بين امثاله. وكونه راهن على النشر يمثل مردود بيع كتبه نصف المداخيل

والباقي يأتي من المنشآت الصناعية والعقود. يقول إنه قريب من مثل الاشتراكية الديموقراطية.

الميزانية السنوية: 150000 الى 200000 يورو

(WWW. repid. com.)

نوتر اوروب (Notre Europe)

أنشئت في خريف 1996 من قبل جاك ديلور.(J. Delors)، جمعية نوتر اوروب (أوروبا خاصتنا) التي هي مختبر للفكر منذورة للاندماج الأوروبي. تراسها على التوالي كل من جاك ديلور (J. Delors) وباسكال لامي (P. Lamy) ثم الاقتصادي الايطالي تومازو بادويا شيوبا (T. P. Schioppa) وهي مدعومة من مجلس ادارة دولي مكون من شخصيات ذات أبعاد سياسية مختلفة ولكنها تشترك بمثال أعلى أوروبي. تعمل المؤسسة بفضل فريق من عشرة باحثين ومساعدين من كل الاتحاد الأوروبي. ميزانيتها مؤمنة من المفوضية الأوروبية بشكل أساسي ومكملة من هبات منتظمة عامة وخاصة.

الميزانية السنوية : 700.000 الى 800.000 يورو

(WWW-notre-europe. asso. fr.

كبار أرباب العمل الفرنسيون ينطلقون في المغامرة

منذ سنة 2000 انطلق كبار أرباب العمل الفرنسيون بدورهم في المغامرة لمواجهة ما يشعر به الكثيرون كنوع من ميوعة السلطة العامة أمام مشاكل المجتمع الناتجة عن الهجرة والعولمة الخ. رئيس مجلس رقابة مجموعة التأمين (AXA) أسس في تلك السنة مؤسسة مونتانْي (Montaigne) التي تضم أرباب عمل ولكن أيضاً موظفين كبار وجامعيين وممثلين للمجتمع المدني. كونه نشيط جداً، أذاع على الرأي العام فوراً بعد الاضطرابات التي هزت الاحياء ذات الغالبية المهاجرة في عدة مدن فرنسية كبيرة في شهر نوفمبر 2005، سلسلة من المقترحات لحل أزمة الضواحي. قبل ذلك كان قد نشر تقريرين مدافعاً فيهما عن «التمييز الايجابي» واطلق «وثيقة التنوع في المصنع» موقعة من حوالي أربعين شركة فرنسية مستعدة لتوظيف فرنسيين متحدرين من الهجرة. يبدو أنه الهم الرئيس شيراك (J. Chirac) خلال خطابه عن أزمة الضواحي في نوفمبر 2005. قبل شهر من ذلك



باسكال لامي، رئيس سابق لنوثر آوروب، وفيليب مانيار من مؤسسة مونتاني.

في أوكتوبر 2005 نشرت مؤسسة مونتانّي (Montaigne) بالاشتراك مع المركز الأوروبي للاصلاح «بيان لأوروبا» (Manifeste pour l'Europe)، يحتوي على عشرين اقتراحاً لإعادة اطلاق البناء الأوروبي بعد فشل الاستفتاء الفرنسي والهولندي.

لامي بوبليك (l'Ami public) (الصديق العام) أنشئت في عام 2002 من قبل كريستيان بلان (C. Blanc) رئيس طيران فرنسا سابقاً (Air France) وهي تقترح اعادة اصلاح فرنسا عن طريق اصلاح الدولة الفرنسية وتمويل معاشات التعاقد. عنده طموح أن يكون كل مركز فكر «فيتامين الحياة العامة».

جيروم مونو (J. Monod) رئيس سابق ل (DATAR) ثم مياه ليون. أصبح مستشار شيراك الخفي في قصر الاليزيه لتحضير الانتخابات الرئاسية في 2002 ثم انطلق أربعة سنوات بعدها فانشأ في أبريل 2004 المؤسسة للتجدد السياسي وهي مركز فكر يهدف الى تغذية البحث السياسي وتوقع تطورات عالم الغد. أنه يركز على ثلاثة مواضيع: تطور المجتمع واصلاحات المدرسة والجامعة والبحث ومستقبل الاعمار الاوروبي ومكانة اوروبا في العالم. الغى ساركوزي

رئيس (UMP) الدعم المالي البالغ 80000 يورو بالسنة (2005) معتبراً إياه قليل الخضوع للحزب. دون أن ينجح في إلغاء مركز الفكر الجديد هذا حاول ساركوزي بدوره أن يؤسس خزان الأفكار خاصته بداية 2006 مع فرنسوا فييو (F. Fillou) . يوجد إذن دينامية حقيقية لإنشاء مراكز فكر خاصة غير مجردة من خلفية افكار سياسية ولكنها متجذرة في ارادتها لايجاد مفاتيح اصلاح فرنسا التي يمكنها ان تخوض السباق للنمو والشغل.



أربعة من كبار أرباب العمل ـ بين آخرين ـ مهتمون بمستقبل فرنسا

كلود بيبيار (claude Bébéar) : خريج معهد البوليتكنيك هذا أصبح رب عمل كبير في التأمين واستطاع توسيع مجموعته على أربعة قارات وجعل من (AXA) أول مجموعة فرنسية باختصاصها. همه توكيد دور المنشأة (الاقتصادية) في المدينة وحث المنشآت على عمل العطاءات في الحقل الانساني كما يفعلون في رعاية الرياضة والثقافة. وهكذا أنشأ مؤسسة الرعاية والتضامن (Institut du Mecenat et de Soladrité IMS) . ونتيجة لنفوذه في عالم الأعمال الفرنسي، غالباً ما نسبت اليه القدرة على الحل والربط في المؤسسات القريبة والبعيدة في عالم

التأمين. ترك رئاسة الادارة لخلفه هنري دي كاستري (H. De castries) في أيار 2000 ليصبح رئيس مجلس الرقابة.

كريستيان بلان (C. Blanc): إنه رجل قناعات يجب رفع التحديات وممارسة ما ندعوه أحياناً «طرقة بلان» القائمة على الاستماع وروح الحوار ودقة التحليل ولذة الفعل. فهو من استدعاه ميشال روكار بعد احداث الهدنة في غينيا ـ الجديدة سنة 1988، فلعب دوراً في توقيع إتفاقات (Matignon) وعودة السلام الى الجزيرة واستعادة مصداقية فرنسا في خليط الامبراطورية. رئيس مجلس ادارة ومدير عام الراديو والتلفزيون من 1989 الى 1992 استقال لعدم حصوله على موافقة الحكومة لفرض نظام خدمة الحد الأدنى، خلال الاضرابات. أصبح رئيساً ومديراً عاماً لـ (Air France) من 1993 الى 1997 واستطاع استنهاض المؤسسة ودمجها مع (Air Inter) ثم استقال بعد خلاف مع وزير النقل.

جيروم مونو (Jérôme Monod): موجه خفي لجاك شيراك، رب العمل الفرنسي هذا هو نموذجي لأكثر من صفة. في البداية لأنه لم يستطع يوماً أن يتخلى عن السياسة. صاحب (DATTAR) سابقاً (1968 ـ 1975) ويجد نفسه مدير مكتب رئيس الوزراء جاك شيراك من 1975 الى 1976 ثم أمين عام حزب RPR قبل أن يمضي عشرين سنة في ادارة (La Lyonaise des eaux). في سنة 2000 يستدعيه شيراك للمساعدة في

تحضير الحملة الرئاسية. قبل أن يعيد انشاء يمين مقطع الأوصال. فبإنشائه فونداپول (Fondapol) يبث قناعاته الذاتية في مداولات الأفكار: إنه يريد نفخ الهواء في «التجديد الفكري (الذهني) لفرنسا» .

ميشال بيبيرو (Michel Pébereau): بدأت تجربته في وزارة المالية حيث نراه على التوالي في مكتب ڤاليري جيسكار ديستان (V.G.d' Estaing) وفي الخزينة وكلوب دي باري وفي إدارة مكتب رينيه موروا (R. Mauory) في 1978. هذا الرجل الرزين والبارد ذو الروح الاقتحامية سيصبح مصرفياً عندما يستدعيه دانيال ديغين (D. Deguen)، الرئيس ـ المدير العام للاعتماد التجاري الفرنسي (CCF) سنة 1980. سوف يدير خصخصة (CCF) في 1986 وسيعود رئيساً لها. ولكن خاصة عند عودة اليمين الى السلطة اوكل اليه ادارة مصرف باريس الوطني (BNP) الذي سيهز عالم المال. في 1999 اطلق عرضاً مزدوجاً تبادلياً عاماً على الشركة العامة (Société Générale) وباريس والدول الواطئة (Paribas) اللذين عقدا خطوبتهما للتو. الشركة العامة تفلتت منه ولكنه استعاد باريس والدول الواطئة. باعتباره أفضل مصرفي على الساحة في باريس، ميشال بيبيرو هو عضو في العديد من مراكز ونوادي الفكر : فضلاً عن كونه رئيساً لمجلس التوجيه في أسبن فرانس (Aspen France) ومؤسسة المنشأة وعضو نادي القرن الذي يجمع الأعضاء

الأكثر تأثيراً وقوة في الطبقة الحاكمة الفرنسية، يرأس أيضاً ملجس ادارة معهد العلوم السياسية (Sciences Po) في باريس والاتحاد المصرفي الأوروبي، وغيرها.

مراكز الفكر العامة (الحكومية) ذات النوعية.. ولكن تحت الضغط

عندما تكون الدولة الفرنسية قوية فإنها تقبل النقد أو الأفكار المزعجة من جانب مراكز الفكر العامة. المناقشة العامة تغتني بها. عندما يكون ضعيفاً يحصل العكس ويصبح الفكر اكثر فقراً. لأن الاساسي عندئذ هو عدم المضايقة .

حرية فكر ذات هندسة متغيرة

«خزانات الأفكار» الممولة من المال العام تنتج غالباً بحثاً نوعياً بشرط أن لا يتنبه أحد في الدوائر الحكومية أن الدولة يجب ان تحصل على مقابل لمالها. ميل يبدو، مع الاسف، انه يظهر من جديد مع اقتراب الانتخابات الرئاسية عام 2007، لأن التبعية يمكن أن تكون محكمة: مركز الدراسات الاستكشافية والاعلامية الدولية (CEPII) مثلاً تابع الى ماتينبون حيث يتربع رئيس الحكومة. ما وفر له مساحات

واسعة ذات استقلالية كبيرة كان يتبعها احياناً في الماضي وضع يد عندما كان يظلم الأفق الوطني والدولي.

الخطة (Le plan). استمرار مستهجن للتخطيط على الطريقة الفرنسية في سنوات ما بعد الحرب، هيئة لا يمكن تصنيفها ولكنها كانت دوماً تعمل كمركز فكر كان في أصل غالبية المشروعات الصناعية الفرنسية التي طبعت النصف الثاني من القرن العشرين. فمن الخطة انطلقت الفكرة الأوروبية تلك الحقبة حيث كان جان مونيه (J. Monnet) أول مفوض لها. ولكن اليوم أعيد تسميتها «مركز التحليل الاستراتيجي»، وهو مهدد بأن يصبح مركز فكر حصري لرئيس الوزراء. فبعد تنحيته من المفوضية العامة للخطة أبرز ألان

«في ديكتاتورية الأجل القصير التي تميز حقبتنا، تستطيع الخطة أن تساهم بقرار طارىء ضمن منظور الأمد البعيد». (إتشيغويان، مفوض سابق في الخطة).

اتشيغويان (A. Etchegoyen) احدى العثرات الأساسية التي تصطدم بها مراكز الفكر الملزمة بأن تكتفي بالتمويل القصير الأمد وان ترضي مموليها: «في ديكتاتورية الأجل القصير التي تميز حقبتنا، تستطيع الخطة أن تساهم بقرار طارىء ضمن

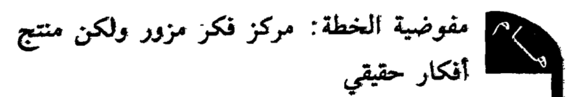
منظور الأمد البعيد. هذه الحرية و«عدم الانضباط الفكري» سوف يضربان المجلس الاستراتيجي المدعو منذ الآن «أداة رئيس الوزراء».

أما بالنسبة للمستودونت الرسمي (Mastodonte) الذي هو المجلس الوطني للبحوث العلمية (CNRS) (يضم 12000 باحث) فهو ليس مركز فكر في شيء حتى ولو كانت مساهماته جعلت ديان ستون (D. Stone) الاخصائي البريطاني بالموضوع يعتقد أنه يقترب منه. بالمقابل تمول الدولة عدداً كبيراً من مراكز البحث الاقتصادي التي تنتج بشكل منتظم الاحصائيات والتحاليل الاقتصادية التي تقربها كثيراً من عمل مراكز الفكر. آخر المولودين هو ملجس التحليل الاقتصادي (CAE) الذي أنشأه ليونيل جوسبان (L. Jospin) في 1997 لمساعدة رئاسة الوزراء في اتخاذ قراراته عن طريق مواجهة الأعمال والتحاليل المتعاكسة لاقتصاديين آتين من آفاق متنوعة. ساهم في ذلك اقتصاديون أجانب: دانيال غروس (P. Gros) من مركز دراسات السياسة الأوروبية (CEPS) أو شارل ويبلوس (C. Wyplosz) استاذ في جامعة جنيف. وكما هي الحال غالباً آخر المولودين هم الأكثر حراكاً: هكذا رأينا (C.A.E) تضع تقريراً في 2001 يعلق على سياسة المصرف

المركزي الأوروبي مشيرا الى أنه يتخذ القرارات الصائبة ولكن بعد ستة أشهر من التأخير.

من بين مراكز التحليل الأكثر شهرة، نجد المؤسسة الوطنية للاحصاء والدراسات الاقتصادية (INSEE) التي تنشر شهرياً أرقام التضخم والبطالة: المرصد الفرنسي للظرفيات الاقتصادية (OFCE) المتخصص في الاعلام الاقتصادي والنقدي. مجلس العمل والمداخيل والتماسك الاجتماعي (CERC) هو مكلف باقامة الصلات بين الاستخدام والرواتب والتماسك الاجتماعي.

مراكز البحث الممولة من الدولة تتعرض لضغوطات قوية في مرحلة حيث النقاش السياسي هو متأثر أكثر فأكثر بأجواء الانتخابات الرئاسية المقبلة حيث وجدت السياسة الأوروبية لفرنسا أجنحتها تتكسر بعد فشل الاستفتاء على الدستور (الأوروبي) في مايو2005، حيث لن تخاطر السلطة الاجرائية في اتخاذ مبادرات جديدة في السياسة الخارجية لأنه يرى مصداقيتها منقوصة. ليس الوقت مناسباً لمراكز الفكر الرسمية كي تلعب نذير الشؤم، سيما أن مشروع اصلاح الدولة الذي اطلقه رئيس الوزراء هدفه المعلن هو العمل على اضعاف عديد الموظفين.



مفوضية الخطة: مركز فكر مزور ولكن منتج أفكار حقيقي

المفوضية العامة للخطة التي أنشأها الجنرال ديغول ثم حولها، في العم 2006، دومينيك دوفيلبان (D. De Villepin) الى «مركز التحليل الاستراتيجي» كانت واحداً من أكبر منتجي الأفكار في فرنسا في مرحلة ما بعد الحرب (1946-1957) وفي مرحلة مجدها من 1962 الى 1975 حيث خرجت أكبر مشاريع اعادة الاعمار في فرنسا من شارع مارتينياك (Martignac) (مركزها).

في فترة عشرين سنة، استطاع التخطيط أن يجعل من بلد في المؤخرة الى واحد من أبطال النمو في أوروبا كما يذكرنا ميشال البير (M. Albert) السكرتير الدائم لأكاديمية العلوم الأخلاقية والسياسية والذي كان دون شك المفوض الأخير للخطة (1976 ـ 1980) والذي يتجرأ برفع الشارة الحمراء عندما يقدر أن الحكومة تسير في الاتجاه الخاطىء. كيف امكن حصول مثل هذه المعجزة ؟ «فضل الخطة أنها أقنعت القوى الاجتماعية بما فيها النقابات أنه بدل إعطاء الأولية للاستهلاك في فرنسا التي تطمح لتعيش أفضل (أكثر رفاهية) يجب إعطاء الأفضلية للاستثمار». كما يذكرنا ميشال البير (M. Albert). ولكن المفوضية لم تكن تكتفي بتحديد التوجهات الكبرى. فقد كانت في اساس برنامج الكهرو ـ

نووي الفرنسي والاستلحاق في مجال الاتصالات خاصة الهاتف وتطوير صناعة الطيران. بالطبع، استطاعت الاعتماد على الارادة السياسية القوية للدولة الديغولية التي كان ديغول ينفث فيها أفكاره ويتابعها.

لم نكن نعمل أبحاثاً بالمعنى الحرفي في شارع مارتيناك (مركز مفوضية الخطة). كان التخطيط يقود البحث في الجامعات. كان أداة استنفار الطاقات التي كانت تجمع كل فعاليات المجتمع المدني المعنية بهذا الموضوع أو ذلك وكان يلخص مجمل النقاشات قبل تحضير مشروع القانون قبل عرضه على البرلمان.

بالتأكيد كانت الخطة إدارة تابعة للدولة وليس مركز فكر حقيقية. مع ذلك. . . «كان لها هيئة قضاء خاصة، كما يؤكد أمينها العام ميشال اوزيندا (M. Ozenda) كان يحصل لها أن تأخذ مواقف مختلفة عن الحكومة». هذا ما يشرحه ميشال البير (M. Albert) جيداً في ما يدعوه «شرعيتها المزدوجة». مفوضها كان معيناً من الحكومة ولكن كان له ايضاً شرعية وطنية. سبب وجوده هو خدمة الوطن أولاً ولكن هذه الاسقلالية وجدت حدودها لدى أول أزمة نفطية. حين وصل ميشال البير الى مفوضية الخطة في 1976 بطلب من جان ريبير (J. Ripert) الذي سبق وعمل معه في اللجنة الأوروبية سأله: «هل سيكون لي الحق بأن أفكر ـ نعم، أجابه ريبير. ما عدا في الزراعة».

عندما حدثت الصدمة النفطية الأولى نهاية 1974 وعد جيسكار ديستان، رئيس الجمهورية يومها، الفرنسيين بأنهم سوف يخرجون من النفق. «لم يكن يقبل أن نقول له أنه بالرغم من الجهود التي يقودها فإن البطالة سوف تزداد» حسبما يتذكر ميشال البير. بعد ذلك ساءت الأمور: فقد صرح المفوض السابق للخطة ألان اتشيفويان، بعد تنحينه في اوكتوبر2005، أن تقليد استقلالية الخطة في طريقه الى الاختفاء. اليوم يمكن للـ 140 موظفاً في مفوضية الخطة أن يخافوا من أن يجدوا أنفسهم في شرك الحرب المعلنة بين الرؤساء، بين رئيس الوزراء والتابعين له ووزير الداخلية، وأن يصبحوا تحت اسم «مركز التحليل الاستراتيجي» مركز الفكر الحصري لمركز رئاسة الوزراء.

أشباه مراكز فكر رسمية: بعض مراكز الفكر التابعة للدولة

مركز التحليل والتوقع (CAP)

هذا المركز المكلف إعطاء النصح لوزير الشؤون الخارجية تم تصوره من قبل الوزير السابق ميشال جوبير على مثال جهاز التخطيط السياسي (Poliocy Planning Staff) التابع لوزارة الدولة الأميركية. أنشأه تييري دي مونبريال (T. De

Mont Brial) الذي أصبح لاحقاً مديراً للـ IFRI ويديره اليوم موظف كبير، بيار ليفي (P. Levy). مركز حيث القاعدة السائدة فيه هي تقاطع المعارف السياسية والاقتصادية والعلمية من أجل تحليل أفضل للعلاقات الدولية. إنه يعمل كشبكة مع نظرائه في دول الاتحاد الأوروبي الآخرين.

*** مركز الدراسات والأبحاث الدولية (CERI)**

لا يعتبر هذا المركز نفسه مركز فكر لأنه مؤسسة عامة للبحث السياسي يؤطر التأهيل المعرفي ويعطي الشهادات. لديه علاقات حميمة مع معهد العلوم الياسية والمركز الوطني للابحاث العلمية. وكما يشير جاك روبنيك (J. Rupnik) مدير البحث في (CERI) واستاذ في معهد العلوم السياسية إنه لا ينخرط في النقاش السياسي مثل مراكز الفكر الانكلو-ساكسونية. ولا يمنع من أن تكون اسماء باحثيه متداولة كثيراً من قبل الصحافيين ورجال السياسة وفعاليات أخرى من الحياة العامة. تعتبره المراكز الأخرى، عن جدارة، واحداً منها، بل الأفضل بينها.

*** مركز الدراسات الاستطلاعية والاعلامية الدولية (CEPII)**

إنه واحد من المراكز الرئيسية للدراسات والبحث في

الاقتصاد الدولي. مرجعيته رئيس الوزراء ولكنه مجلس مكون من شخصيات قادمة من الادارة والمصانع والنقابات والجامعة يعطون رايهم بالتوجهات الاستراتيجية لاعماله. أنشىء في 1978 وهو يضم خمسين من الباحثين بينهم ثلاثين إقتصادياً. إنه يؤمن حضوراً فعالاً للباحثين الفرنسيين في النقاشات الدولية للسياسة الاقتصادية.

*** مجلس التحليل الاقتصادي (CAE)**

في المرحلة التي كان فيها ليونيل جوسبان رئيساً للوزراء (1998 ـ 2002)، لعبتCAE دوراً في الاضاءة على خيار رئيس الحكومة في الموضوع الاقتصادي. غالبية أعضائه ينتمون سلفاً الى مركز فكر آخر.

*** مجلس العمل والمداخيل والتماسك الاجتماعي (CERC)**

هذا المجلس مكلف بالمساهمة في التعرف على المداخيل وعدم المساواة الاجتماعية (التفاوت الاجتماعي) والصلات بين العمل والمداخيل والتماسك الاجتماعي. يعود له أيضاً أن يقوم حالة مواضع التفاوت الاجتماعي وآليات اعادة التوزيع وأن يلفت إنتاه الحكومة كما الرأي العام الى التطورات المرغوبة.

*** مؤسسة البحوث الاقتصادية والاجتماعية (IRES)**

هذه المؤسسة هي تابعة للنقابات وتقوم بالبحث لهذه الاخيرة التي تؤمن لها ثلثي الأبحاث أي أكثر بشكل واضح من الدولة التي تمولها.

المرصد الفرنسي للظروف الاقتصادية

أنشىء بمرسوم في 11 فبراير 1981 داخل المؤسسة الوطنية للعلوم السياسية. إنها مؤسسة تحليل أكاديمية، ممولة من الحكومة، متخصصة في الاعلام الاقتصادي والنقدي. بعد ان وضع من 1981 حتى 1989 تحت رئاسة جان-مارسيل جانيني (J.M. Jeanneney) وزير وأستاذ محنك في جامعة بانتيون-سوربون عاد تنشيطه منذ 1990 من قبل جان بول فيتوسي (J.P. Fitoussi) أستاذ جامعي للعلوم السياسية في باريس.

باختصار

ليس ثمة نقص في فرنسا في الباحثين والخبراء في العلوم الاجتماعية ولكن النقص هو في الهيئات الفاعلة التي تعرف كيف تنشر أفكارها وتبني العلاقات مع الدائرة السياسة وتعمل كشبكة مع مراكز الفكر الفرنسية والأجنبية. فالذين يتبعون الدولة يقيمونه تواصلاً اسهل مع السلطة السياسية

ولكن تأثيرهم يمكن أن يشكو من الأمزجة السياسية ومن أثقال التراتبية والمتاعب الادارية. مراكز الفكر الخاصة أكثر حرية ولكن غير مسموعة كما يجب أحياناً. وكما يلاحظ بيرفنش بيريس (P. Bérés) فإن باحثينا ورجال سياستنا لا يعرفون كيف يطورون هذه العلاقة المتكاملة التي تسمح للوزراء وكبار الموظفين أن يلعبوا بحذاقة باستراتيجية الاعلام مستخدمين عالم البحث والعالم الجامعي لتبويب أطروحاتهم.

6 ـ تصور المستقبل

مراكز الفكر، فاعلون سياسيون جدد، عليها أن تجد مكانها في سوق الأفكار الكثيف جداً، كما انه باستطاعتها إغناء عملية تشكل السياسات العامة ولكن أيضاً أن تفسدها. استقلاليتها الفكرية وكذلك مصداقيتها وشرعيتها الديموقراطية تتطلب تقويتها بثبات. عليها تخطي العديد من العثرات كي لا تفقد روحها.

مراقبون متنوعون في القطاع مثل فيليب مانيار مدير مؤسسة مونتاني يعتبرون "أن العمر الذهبي لمراكز الفكر يقع بين سنوات 1960 و 1970 في الولايات المتحدة، في حقبة كانت هذه قليلة العدد نسبياً ومسموعة كفاية لتكون مؤثرة ولكن على مسافة كافية لكي تبقى مستقلة فعلياً". حقبة كانت فيها منظمات مثل (RAND) تحمل أدوات جديدة لتحليل القضايا الاجتماعية، وكان رئيس مؤسسة المنشأة الاميركية (American Enterprise) بيل بارودي يصيغ الجملة التي أصبحت شهيرة بعدها ما وراء الأطلسي «تنافس الأفكار هو

جوهري بالنسبة لمجتمع حر». أصبح اليوم أصعب فأصعب ايجاد مركز فكر اميركي ليس مشحوناً بالنقاشات الايديولوجية أو في خدمة تمويلات المؤيدين أو يأخذه سيل الاعلام المتواصل.

"أن العمر الذهبي لمراكز الفكر يقع بين سنوات 1960 و 1970 في الولايات المتحدة، في حقبة كانت هذه قليلة العدد نسبياً ومسموعة كفاية لتكون مؤثرة ولكن على مسافة كافية لكي تبقى مستقلة فعلياً". (فيليب ماتيار، مدير مؤسسة مونتاني).

لم تصل أوروبا تماماً الى المرحلة ذاتها. السنوات الأخيرة تميزت بظهور أكبر لمراكز الفكر مترافقةمع ابداعية متزايدة. بعد هذه المرحلة من الصعود السريع بقوة جاءت ساعة النضوج. **فمكانة مراكز الفكر عليها ان تتطور في الديموقراطيات الغربية.** فإذا كانت مراكز الفكر ليست هي الترياق وإذا لم تكن مهمتها الحلول مكان الهيكليات الادارية والجامعية وغيرها من أمكنة انتاج الفكر السياسي الضروري فإنها تستطيع، إذا توفرت بعض الشروط، أن تساهم إيجابياً في عملية تشكل السياسات العامة. نجاح هذا الارتباط يعتمد عليها ذاتها بقدر ما يعتمد على الفاعلين المحيطين بها والذين يستخدمونها... أو يرهبونها. إنه يتطلب

أن تظهر مقدرتها على انتاج التحاليل والمقترحات السياسية وتفعيل المناقشة بطريقة مفيدة.

ثمة ثلاثة أحكام، كحد ادنى، تفرض نفسها عليها: الحفاظ على خصوصيتها بمواجهة تحديات واغراءات محيطها السياسي والاقتصادي والاعلامي؛ تجديد التوظيف لتحاشي الفكر الأحادي، والعمل في شبكة ما وراء عواصم الدول المتقدمة نحو البلدان الصاعدة.

مراكز الفكر والديموقراطية: توازن معقد

منظمات هجينة، في الوقت نفسه، مكملة ومنافسة لفاعلين آخرين في الحياة السياسية والجامعية والاقتصادية، مراكز الفكر، لكي تحافظ على خصوصيتها واستقلاليتها عليها أن تبقى على نطاق ضيق. التوازن المرجو هو عابر...

البقاء بشكل دائم متارجحاً ما بين: الأكاديمية والممارسة السياسية، الاستقلالية الفكرية والالتزام السياسي، الاستقلال المالي وطلب الدعم هو تمرين ذو مخرقة رفيعة. كسر التوازن يمكن أن يكون مغرياً لاعتبارات مختلفة: للحصول على التمويل ولكي يرى ويعرف أو على العكس لارضاء مجموعته

الأكاديمية الأصلية مع خطر الانفصال عن الوضع السياسي. ما تدعه الولايات المتحدة ينبىء على هذا الصعيد يدعو مراكز الفكر الأوروبية للحذر الشديد: جوهر مراكز الفكر نفسه ومساهماتها التي تحملها للنقاش الديموقراطي أصبحت مهددة.

عن خطر وضع نمر في مركز الفكر خاصته

التوازن الأول المطلوب ايجاده: هو التوازن بين الحاجات التمويلية والاستقلالية المالية والفكرية. التمويل هو عملياً هم عموم مراكز الفكر. ولكن البروفسور جيمس ماكغان[1] يلاحظ: أن مراكز الفكر الأوروبية تبقى اليوم أكثر تبعية للتمويل الخارجي وتحديداً الحكومي. إنها تستفيد قليلاً من الهبات الخاصة حتى ولو أن الوضع يتغير ببطء، بفضل اصلاحات حديثة للمالية وبسبب الانقاص المتدرج للدعم الحكومي لأبحاث السياسة الخارجية في فرنسا وغيرها. في اطار هذا الخوف على الاستقلالية يحب تشجيع هذا التنوع. التوازن بين التمويل العام والخاص، النموذج الذي أنشىء

(1) James MaGann, «Scholars, Dollars and Policy Advice», août 2004, www.fpri.org.

مرة واحدة على أساسه مركز بروبجيل (Bruegel) في بروكسيل أو وصلت اليه مراكز مثل المركز الأوروبي للدراسات السياسية أو مركز السياسة الأوروبية على مر السنين هو من باب أولى ضمانة للاستقلالية... ولكن هل ستستطيع جميعها بلوغه. مراكز متنوعة تتعامل مع هذا الواقع بحيوية عبر القيام بحملات تمويل تهدف الى تنويع مصادر الدعم. فالتنوع المتزايد مرحب به ولكنه في هذا السعي يكمن خطر أن تسقط مؤسسات البحث التي تعلن حاجتها للامكانيات في فخ نظيراتها الأميركية حيث المؤسسات والمصانع تقود الأبحاث التي تمولها في الاتجاه الذي يناسبها، مع تمويلات محددة الهدف أكثر فأكثر وقصيرة الأمد، مقيدة بقوة القدرة على التجديد. لا سيما وأن هذا الخطر حقيقي أكثر بقدر ما تكون الشفافية المحاسبية لمراكز الفكر غير كافية في أوروبا. إذا كانت هذه الشفافية لا تضمن لوحدها استقلالية الفكر لمراكز الفكر فإن غيابها يمكن ان يكون عاملاً للتفاقم. من هذا المنظور، تشكل المبادرة التي أخذتها الشبكة الأوروبية (EPN) لتطوير ميثاق مسلكي يمكن بموجبه القيام بعمليات خارجية ومستقلة في وقت معلوم، امراً مشكوراً.

على كل حال، إنه لخطر واقعي أن تصبح بعض هيئات

التفكير السياسي ادوات تجسس على عالم المنشأة. فعديدة هي مراكز التحليل التي ظهرت هذه السنوات الأخيرة والخاضعة تماماً للشركات المتعددة الجنسية. إذا كانت الحكومة الأميركية لم تشأ أبداً مثلاً المصادقة على معاهدة كيوتو بخصوص انبعاث غازات الدفيئة فلان ذلك سيكون مكلفاً جداً بالنسبة لها، كونها أول مستهلك للنفط في العالم. ولكن أيضاً لأن أسياد الصناعات النفطية الأميركية تمول مراكز الفكر المشهورة والتي تنتج بانتظام الدراسات الجديدة لتبرهن أن استهلاك البنزين (الفيول) وغيره من وقود الهيدروكربير (الأحفوري) ليس له سوى تأثير غير ذي بال في احترار المناخ وأن هذا الأمر يحتاج الى برهان. النشرة الأميركية النصف شهرية للتفكير، ماظر جونز (Mother Jones) تظهر أنه في يونيو 2005 دفعت إكسون موبايل (Exon Mobil) مبلغ ثمانية ملايين دولار بين 2000 و2003 الى أربعين مركز كي تظهر أن احترار الكوكب هو ببساطة عملية خداع واسعة[2]. مؤسسة المنشأة الاميركية التي تنشر مقالاً عن المناخ في 2004 تحت عنوان «لا تخافوا، كونوا سعداء»

(2) Chris Mooney, «Some Like it Hot», mai-juin 2005, *Mother Jones*, disponible sur www.motherjones.com

ومجلس البدل التشريعي الغامض الذي يشرح: "إن التغير المناخي يمكنه في الواقع انقاذ حيوات». مؤسسة كاتو ومركز تطوير صوت العلم ومؤسسة المنشأة الحرة، تستغل رحابة أكبر شركة نفط في العالم وتصوب قذائفها الملتهبة على كل الدراسات التي تحاول البرهنة على احترار الكوكب. فهذه هي نشرة ماظر جونز (Mother Jones) تنصح بسخرية: «ضعوا\ نمراً في مركز فكركم".

لا يوجد اهتمام لدى الشركات متعددة الجنسية بمراكز الفكر إلا في الولايات المتحدة. ولكي تظل أقل ظهوراً، تفضل غالباً تمويل والهام مراكز الفكر الموجودة على خلق خزانات الأفكار خاصتها. لمراكز الفكر، اذن، مصلحة بالحذر من المنشآت التي تتمنى استعمال

يجب ان نتحمل عدداً من التوترات بين آداب البحث وآداب المشاركة والتدخل. اعتقد أنه مفيد للديموقراطية وللمداولات والتعددية أن يكون هنالك بعض منتجي الأفكار الذين ينخرطون في الفضاء الديموقراطي. ولكن عليهم أن يتنكبوا المسؤولية كاملة وعلى المكشوف. أي أن لا نموه آلات الحرب السياسية بمركز أبحاث». (تييري بيش، جمهورية الأفكار).

فائض المصداقية القابل للاهتراء، الذي تعرضه لنصرة أفكارها التي تخدم مصالحها. هنا أيضاً تستطيع الشفافية المالية وقواعد القيادة الواضحة مساعدة العالم الخارجي في التمييز بين مراكز الفكر الحقيقية ـ وهي كثيرة ـ ومراكز الفكر المزيفة. ويحرص تييري بيش(T. Pech) على الا تقع «جمهورية الأفكار» وهو المحترف الفكري الذي يقوده في هذا الانحراف: «اما أن نريد إنشاء مؤسسات الانتاج الفكري الخاصة في الفضاء العام والمتوجهة نحو عالم الممارسة السياسية، يجب ان نتحمل عدداً من التوترات بين آداب البحث وآداب المشاركة والتدخل. اعتقد أنه مفيد للديموقراطية وللمداولات والتعددية أن يكون هنالك بعض منتجي الأفكار الذين ينخرطون في الفضاء الديموقراطي. ولكن عليهم أن يتنكبوا المسؤولية كاملة وعلى المكشوف. أي أن لا نموه آلات الحرب السياسية بمركز أبحاث».

أفخاخ «الكما» Les pièges de la Comme

توازن ثان غير مستقر تجب المحافظة عليه: انه التوازن بين قصير وطويل الأمد وبين الحاجة إلى الأثر الحاسم وضرورة التفكير وبين البحث الأساسي والعرضي والتسجيل في أجندة اعلامية وسياسية قصيرة الى أقصى حد.

بحسب دراسة مقارنة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي للبرفسور ماكغان فإن مختبرات الأفكار الأوروبية لا تزال تحتفظ بقدرة على اعطاء تصور استطلاعي على المدى البعيد، بينما في الولايات المتحدة «أجبرت مراكز الفكر [بسبب طلبات جديدة من مانيحها] على أن تحدد أجنداتها في البحث وأفقها الزمني [...] أنها تميل الى الابتعاد عن البحث الذي يسعى إلى فهم المسائل لكي يقتصر على الوصف (Prescription) بهدف إظهار تأثيرها عند المانحين». على العكس من ذلك، تحافظ المراكز الأوروبية بالغالب مسعى جامعي مفرط وقومي لا يتوجه إلا الى جمهور ضيق أو حتى نخبوي، بينما تزود مراكز الفكر ما وراء الاطلسي والكونغرس بالنصائح، تحديداً خلال جلسات الاستماع. إنها أكثر صواباً من الناحية السياسية. البروفسور ماكغان يطري أيضاً على قدرة المؤسسات الأميركية بأن يكون لها ثقلها على مستوى الاعلام المبثوث في وسائل الاتصال. إن كان ذلك عن طريق تطوير الصفحات المشوقة على الانترنت أو الاشتراك بالنقاشات المتلفزة لتستطيع المختبرات الخمسة والعشرين الأميركية الأهم للأفكار، التأثير على الرأي العام. ولكن وسائط الاعلام تفرض ايقاعاً وطريقة عمل مضرة جداً بجهد التحليل

والتفكير الاستكشافي والمجدد، حسب تاكيد ماكغان. هنا أيضاً يكمن خطر يهدد الأوروبيين كذلك بحسب رايه.

من وجهة النظر هذه أيضاً، إذا كانت رياح مراكز الفكر تهب من الغرب أولاً فإن الولايات المتحدة تبشر بهذا القدر من الوعود ومن التهديدات. هنالك، تتكاثر فرص التواصل لمراكز الفكر بفضل برامج التلفزيون والاذاعة المتواصلة وتطور الانترنت. الامكانيات المخصصة للاتصال بشكل عام تصل أحياناً الى ثلث الميزانية الاجمالية للمنظمة مثل المركز من اجل التقدم الأميركي وهو مركز فكر من يسار الوسط. بينما يبرز الاتجاه ببطء في فرنسا[3] وتتنازع كبرى قنوات التلفزيون مسؤولي مراكز الفكر الرئيسية مثل: كين بولاك (Ken Pollack)، قديم في CIA وباحث مصلح في بروكنغ، يعلق بانتظام على الأخبار في محطة CNN ، وراشيل برونسون(R.Bronson) من مجلس العلاقات الخارجية، مفضلة لدى محطة MSNBC وتوني كوردسمان (Tony Cordesman) من CSIS لدى (A.B.C) وبيتر بروكس من

(3) Philippe Manière par exemple, ancien rédacteur en chef à l'Expansion et aujourd'hui directeur de l'institut Montaigne, continue de rédiger une chronique mensuelle dans *Enjeux-Les Échos* et d'animer une émission de débat hebdomadaire de deux heures consacrée à la politique générale sur la radio BFM.

هيريتتج لدى (Fox). كل مركز فكر في الولايات المتحدة لديه أخصائي معلوماتية على الاقل وشبكة الاشخاص القادرين على تنشيط موقع المنظمة بحيوية مقدمين الامكانات العديدة للوصول الى أعمال منظمتهم: ويبكاستنغ (Webcasting) للاستماع الى المحاضرات دون حضورها وبلوغز (Blogs) يؤمن التواصل بين الباحثين والجمهور الواسع ونشر أبحاثهم مجاناً. بحسب ماكغان، فإن مراكز الفكر تكسب مزيداً من الانتشار ولكنها تخسر جزئياً السيطرة على رسائلها. هذا الوضع يعتبر إيجابياً بالنسبة لمراكز الفكر ولكن بحسب ماكغان دائماً «انه يفاقم المشكل القديم بدفع الواهبين والجمهور ليدفعوا من أجل الحصول على الأفكار [...] هذه التغيرات دفعت بعض المؤسسات الى الاهتمام بالانتشار اكثر منه بالسيطرة على نوعية انتاج مؤسستها». **الحضور المهيمن لوسائط الاعلام مع شهيتها للمقابلات القصيرة من دقيقتين والعبارات الصادمة بدلاً من التحليل دفع مراكز الفكر للسعي الى الرؤية بتبسيط رسائلها.** تقدم الانترنت إنتشاراً متزايداً لمراكز الفكر يسمح لها نشر أعمالها على جمهور واسع جداً. ولكنها (الانترنت) تفرض أيضاً ضغوطاً جديدة على الكلفة بتقليص امكانيات تسويق انتاجها.

في أوروبا سوف تغزو الانترنت مراكز الفكر كما فعلت في الولايات المتحدة، كما يتكهن برنار سبيتز (B. Spitz) مستشار سابق لرئيس الوزراء ميشال روكار. «إن التكنولوجيات الجديدة في الاعلام والاتصال تحول بطريقة بنيوية دور مراكز الفكر. عليها أن تمتلك مبدأ النشاط المتبادل»، كما يؤكد من هو ايضاً أمين عام جمعية في الوقت الواقعي (En temps Réel)، وهي جمعية نقاشات وتفكير أنشئت سنة 2000 بعد أن حلت مؤسسة سان سيمون نفسها.

المنافسة مع مراكز الفكر من قبل حركات شعبوية من أقصى اليمين الى أقصى اليسار أو ألترامونداليست (altramondialistes) من الذين لا يشكلون غالبية الجمهور ولكن بفعل استراتيجيتهم في التواصل يقودون حملات عامة فعالة تظهر أين يكمن الخطر. مراكز الفكر الأوروبية هي، فعلاً، في حالة فقدان توازن بالنسبة لمنظمات مثل (ATTAC) أو الالترامونديااليست جوزيه بوفي (José Bové) الذين استطاعوا أن يصبحوا مرجعية في الاحتجاج على العولمة باللجوء الى التسويق الفعال تحديداً. داخل النظام نعترف أن «التقنيات موجودة ويجب استعمالها وليس المعني هنا مسألة المال»، لا سيما وأن اللجوء الى تكنولوجيات الاعلام لوضع

استراتيجية حقيقية يمكن أن يتضح أنه أقل كلفة بمفردات الشرعية والشفافية أمام الرأي العام. وحسب فاعلين في القطاع مجتمعين نهاية 2005 في ليون بدعوة من مؤسسة أسبن (Aspen) لأول «مؤتمر أوروبي لمراكز الفكر»، فإن على مراكز الفكر أن تنزل الى حلبة السياسة "من أجل جبه تبسيطية وشعبوية مناوئي العولمة". في هذا المنظور النخبوي جداً يتعلق الامر بعدم ترك «الجمهور الهستيري يحدد المسائل المطروحة على جدول الاعمال»[4]. وتكمن الصعوبة بكون عملهم موجه أولاً لأصحاب القرار السياسي وفي انه عليهم في الرهانات المعقدة، تعلم تطوير رسائل واضحة وبسيطة لجمهور المتابعين الأكثر تنوعاً وطرح مقترحات ثاقبة في تلاؤم مع ما ينتظره المجتمع و«وضع القضايا الحقيقية على الطاولة».

مراكز الفكر أو إعادة زيارة اسطورة إيكار

القرب من مراكز القرار ليس دون خطر أيضاً. حالة مراكز الفكر العائدة إلى «الطريق الثالث» البريطانية واخفاقاتها

(4) Alvaro Artigas, *Les Think Tanks dans une Europe en crise*, institut Aspen France, février 2006.

المحتملة في حقبة ما بعد طوني بلير توضح بشكل رائع التوتر بين فرض التفاعل مع أصحاب القرار الضروري ليكون مفيداً والخطر أن تستعمل كأداة من قبل هؤلاء. إنها اسطورة إيكار (Icare) مطبقة على عالم السياسة الحديث. العلاقة بين طوني بلير وهذه المنظمات أصبحت فعلاً شبه تكافلية.

المكافآت مقابل هذا التفاني ـ يفضل مركز الاعلام الأوروبي الكلام عن «النقد البناء» ـ هي فعلاً في زمانها: قوانين الرسوم على البيئة (Ecotaxe) وحقوق الانسان والسكن الاجتماعي والاتصال وتجديد خطاب الحزب والحضور المنتظم في الاعلام ودعم الدبلوماسية الفكرية في أوروبا ولدى الولايات المتحدة. يتضح أن إغواء النفوذ لا يقاوم. ولكن الثمن المدفوع يمكن أن يكون ثقيلاً: نقص في المسافة النقدية والخطر الأكيد بأن هذه المنظمات سوف تمر في حالة التناوب بمرحلة جدباء طويلة وتبسيط للأعمال. يمكن أيضاً التكهن بان مثل هذا التشابك بين الحكومة ومراكز الفكر العمالية يحضر لردة فعل في معسكر المحافظين القادر على جر مراكز الفكر الى لولب الاستقطاب السلبي على الطريقة الأميركية.

إن خطر تشييء **(Gadgétisation) الأفكار** هذا يواجهه كل

مركز تحليل سياسي. فوسائط الاعلام تدفع نحو التبسيط وأصحاب القرار نحو الصيغ المجزية انتخابياً والأحزاب السياسية تتخلى عن طاقتها على التفكير. ان مجاورة حميمة لوسائط الاعلام ومراكز السلطة يمكن أن تطمح اليها مراكز الفكر ضمن دينامية رد فعل مباشر، او كما يقول متكلمو الانكليزية، «العضات الصوتية» (Sound Bites) والجمل الصادمة. من لديه أو من يأخذ الوقت ليستمع حقيقة الى ما لدى مراكز الفكر من اقتراحات؟ تتساءل هذه غالباً. فواقع أن مؤسسة مونتانْي (Montaigne) وهي موصل ممتاز تجدد بنشرها «15 عملاً (من بين أخرى) لتحديث الدائرة العامة»، Sur la recto-verso d'un marque-page p101fr . هو أمر مرحب به في المشهد الفرنسي بمعنى القدرة على نشر الأفكار. على شرط أن تستمر مراكز التفكير التي تتبنى هذا النوع من التقنيات في تضمين نتاجها التحليل المعمق وطويل الأمد.

على مراكز الفكر إذن أن تسهر على أن لا تصبح أدوات بسيطة لاقتحام السلطة والحفاظ عليها، وأن لا تتراخى أمام بريق النجومية الزائف. وعلى الأحزاب السياسية التفكير في الاقتسام المناسب للمهام بينها وبين المراكز المستقلة لانتاج الأفكار السياسية. «الأحزاب السياسية، بعضها على كل

حال، تميل لاعتبار أنه عندما يكون لدينا أفكاراً جيدة فهذا يكفي وانه بعد ذلك يجب الذهاب لتسويقها لدى وسائط الاعلام، كما يقول متأسفاً تييري بنش. ولكن حزباً سياسياً جيداً هو المكان الذي تنجز فيه الخيمياء المعقدة بين الأفكار واستراتيجية الاقتحام ولكن أيضاً التوقعات الاجتماعية. أعتقد أن الأهمية التي توليها الأحزاب الى مراكز الفكر اذن خير جيد وفي الوقت عينه امر مقلق لأنها اشارة محفورة لقطع الصلة بين عالم التوقعات والحاجات الاجتماعية».

تجاذب الأقطاب (الأيديولوجيون)

إن أحد اكثر الأخطار حدة الذي يلوح في الأفق هو استقطاب النقاشات، ويشدد ماكغان عملياً على أن المراكز الأميركية هي بالاجمال موجهة ايديولوجياً مع نسبة أكبر من مراكز الفكر، في وسط أو مع اليمين مما هي في أوروبا حتى وان

«المقاربة المنحازة في واشنطن بلغت مستوى هستيرياً ودفعت مراكز الفكر لتامين الذخائر في معركة الخير والشر التي تبدو انها تشغل رجال السياسة في يومنا هذا». (جيمس ماكفان).

كانت اقل انخراطا مباشراً بالأحزاب السياسية. الاعتبار الاساسي في هذا العمل هو أن هذا الاقتناص بحرب المصالح يمكن أن يضر بجهد موضوعية مقترحات مراكز الفكر حيث انه يدفع الى عملية ضغط بسيطة للأفكار. ويسجل ماكغان في هذا الاطار، أن «المقاربة المنحازة في واشنطن بلغت مستوى هستيرياً ودفعت مراكز الفكر لتامين الذخائر في معركة الخير والشر التي تبدو انها تشغل رجال السياسة في يومنا هذا».

إذا استطاعت معظم مراكز الفكر تقديم مرسى منطقياً في لعبة سياسية تبسيطية أكثر فأكثر فإن استقطابها يصبح واضحاً لأن الوسيطيين أصبحوا أقل عدداً. إذن، بينما كانت ثلاثة أرباع مراكز الفكر مصنفة مع الوسط في السبعينات فإن حصة المنظمات المصنفة على اليمين أو اليسار وصلت الى 55% بحسب اندرو ريش (A. Rich)، الاخصائي في الموضوع. أمّا ماكغان فهو انتقادي جداً تجاه القطاع»[5]: الليبراليون يحبون اتهام المحافظين باضمحلال نفوذهم على مستوى الأمة

(5) Andrew Rich, «U.S. Think Tanks and the intersection of ideology, Advocacy and Influence», *NIRA Review*, hiver 2001, p.54-59.

والدولة. إنهم يحتجون لأن اليمين قادر على الانفاق أكثر. المحافظون يجيبون بأن غالبية مراكز الفكر الـ 1500 الموجودة في الولايات المتحدة متمركزة في حرم الجامعات وهي تحت رقابة النخبة الليبرالية [...] هذه الشروحات التبسيطية والمانوية (Manichéenne) لا تأخذ بالحسبان العوامل البنيوية. إنها تسمح أيضاً لتجار الخوف من الجانبين بالحصول على تمويلات ضخمة فيما هم يسدلون ستاراً من الدخان ملائماً لاخفاء أوهان تحاليلهم.

هل هذا الخطر موجود في أوروبا؟ بالتأكيد، أن الأنظمة والثقافات السياسية هي مختلفة جداً في الغالب. إن استقطاباً ثنائياً للنقاشات لا يبرز كما في الولايات المتحدة. غير أنه في الظرف الحالي حيث الاهتمام بمراكز الفكر معلن من جانب احزاب وشخصيات سياسية تفتقد الى برامج متماسكة واصلاحات تثير الحماس فإن اقتراباً كبيراً جداً من السلطة لا يخلو من الأخطار. وكما في الولايات المتحدة فان منافسة متزايدة يمكن أن تدفع فرق البحث الى الرغبة بالتميز عن طريق مقاربة أقل حياداً. يصيغ ماكغان الخطر بوضوح: «كيف تستطيع مراكز الفكر مواجهة المسائل المعقدة والدينامية إذا كان يجب أن تكون الأجوبة متلائمة مع المحاور المنحازة

(partisans) ؟ ماذا سيحدث لو أن الجمهور كان مستعداً لتجاهل تقرير مؤسسة معينة لمجرد كونهاموصوفة بانها ليبرالية أو محافظة، بدل أن ينخرط في نقاش حقيقي حول الفضائل المحتملة لاقتراح سياسي خاص؟»

جامعات واستشاريون: منافسون أم شركاء مستقبليون

في كل مكان من أوروبا تنفتح المراكز الجامعية المتخصصة بالقضايا الاجتماعية على البحث التطبيقي. فهي محكومة باصلاحات الميزانية ـ وبشكل عام بالحاجة الى تقديم البرهان على مقدرتها على التجديد ـ بأن تبحث عن الشراكات والتمويلات الخارجية. إنها تصطاد على الارضية ذاتها التي تبحث فيها مراكز الفكر المواضيع والشهرة والدعم. مكاتب الاستشارات في الادارة ـ مثال ماكنزي (Mc Kinsey) أو بان (Baines) ـ تستثمر أكثر فأكثر قطاع السياسات العامة. واقعياً، تقول الايكونومست، مجال النشاط هذا هو في تزايد قوي ويمثل 30% من مداخيل القطاع[6]. هذه المكاتب تسرق غالباً أكثر فأكثر النجومية من مراكز الفكر، على حد قول

(6) «From Big Business to Big Government», *The Economist*, 8 septembre 2005.

سايم محمود (S. Mehmood) الأستاذ عن مراكز الفكر في (CERI) في باريس: لديها كفاءات تقنية مهمة تنافس مباشرة مختبرات الأفكار في وظيفتها "كمستشار الأمير". بعض مراكز الفكر، مثل (RAND) إختارت فوق ذلك أن تصبح مكاتب استشارات حقيقية تعمل تقريباً بالعقد فقط. عملاء جدد مثل مركز بروكسيل هم مستشارون في الضغط (Lobbying) وبالشؤون العامة ـ هنا أوروبية ـ يعرفون أنفسهم كتقاطع بين الاستشاريين ومراكز الفكر.

خليط كهذا هو، على الارجح، مفيد في نهاية المطاف ولكن بدون تعاون مقصود يمكنه أن يترافق مع عقلانية (Rationalisation) لبعض هذه الانشطة وأختفاء بعض اللاعبين في القطاع. فلكي تضمن بقاءها، على مراكز الفكر أن تبرهن على القيمة التي تضيفها.

توسيع النقاش والتوظيف للافلات من أحادية الفكر

انتقاد آخر: تحاول مراكز الفكر ان تعزز التوافق العام حول فكرة نيوـ ليبرالية توافقية اكثر مما حول تجديد الفكر السياسي. للافلات من هذا الفخ، عليها ان تنوع توظيفاتها.

في المقام الأول، تساهم مراكز الفكر في لامركزة التفكير السياسي وانتشاره خارج المراكز الرسمية للسلطة العامة. يمكننا الاعتقاد اذن أنها تسمح لتنوع اكبر بقدر ما تكون مواضيع الدراسة محددة بحرية، نظرياً، وأن طاقمها أكثر تنوعاً من الادارات، غير خاضعة للالتزامات المهنية تجاه السلطات التي يتوجه اليها عملها، وأن يكون هناك طرائق لضمان استقلالية العمل الفكري. في نظرة تعددية للعبة السياسية يعتبر البعض أنه «**بقدر ما يوجد أكثر، بقدر ما يكون ذلك أفضل**»: سوف تزيد نشاطاتها من الاهتمام بالسياسة العامة وستحفز المنافسة داخل قطاعها وكله لا يمكن إلا أن يؤدي الى ثراء أكبر للنقاش.

يجب أيضاً أن تكون شروط التنوع هذه والاستقلالية مجتمعة فعلاً. ولكن مؤسسة نوتر اوروب (Notre Europe) استنتجت أن مختبرات الأفكار تظهر مطابقات كبيرة، أقله بين الـ 150 منظمة المهتمة بالقضايا الأوروبية التي درستها عن قرب. مواضيع التنقيب المختارة تتقاطع غالباً وتتركز على مسائل المؤسسات والسياسات النقدية ولاقتصادية والعلاقات الخارجية. من بين هذه المجالات ـ الواسعة بالتأكيد ـ نجد طرائق عابرة محددة بنقاشات اللحظة الراهنة: إصلاح

المؤسسات الأوروبية قبل وبعد الاستفتاء الفرنسي الهولندي في 2005 على مشروع المعاهدة الدستورية والكفاح ضد الارهاب والعلاقات ما وراء الأطلسي منذ هجمات 11 سبتمبر 2001 والاستقلالية في مجال الطاقة بعد ارتفاع أسعار الهدروكربير (مشتقات الطاقة)... على المستوى الأوروبي يبدو أن مسائل الصحة والنمو والبيئة تلقى اهتماماً أقل. أن تحمل مراكز الفكر مفاتيح القراءة وعناصر الحل للمشاكل الراهنة الساخنة هو في صلب المهمة. لكن، ان تكون اشكاليات مهمة مهملة على حساب التفكير الاستكشافي، فهذا ما يؤسف له. إن ذلك يضر بقدرة مختبرات الأفكار على «استباق الحاجات المستقبلية لأصحاب القرار» و«التفكير على مسائل ليست في أمر اليوم» أو حتى «التفكير بما لا يفكر به» كما تجاهر نشراتها أو كما ينتظر منها أصحاب القرار.

طواقم مراكز الفكر تتشابه أيضاً: نتيجة لخضوعها للاقتصاديين وعلماء السياسة، فنادراً ما تضم فرقها علماء اجتماع ومؤرخين، فقد قام بعض الصحافيين باستثمار القطاع. «إذا أردنا مصالحة مراكز الفكر مع التفكير البعيد، ليس مع المستدارة الصغيرة التي تدوس كثيراً لتتقدم قليلاً، وانما مع تلك التي تنظر بعيداً، عليها (مراكز الفكر) أن تستمر في

التاريخ والفلسفة والانتروبولوجيا والألسنية وكلها مجالات تسمح بتفاهم أفضل». هذا ما يقوله مدافعاً انطوان غارابون (A. Garabon) مساعد سابق لبيار روزانفالون (P. Rosanvallon) في زمن مؤسسة سان سيمون. هذه الفروع هي فعلاً غائبة بشكل واسع. أما بالنسبة للعلوم «القاسية»(dures) كالرياضيات والفيزياء والبيولوجيا فهي نادرة جداً داخل مراكز الفكر العمومية(Géneralistes) .. نجد منها في المنظمات المتخصصة في القضايا البيئية أو العلمية مثل مؤسسة النمو المستدام والعلاقات الدولية (IDDRI) في باريس، بشكل أعم فإن ظاهرة (الباب الدوار) (porte à tambour) الذي من خلاله يدخل أعضاء الادارة ويخرجون من العام الى الخاص وبالعكس هي قليلة الشيوع في أوروبا. **اختلاط الأفكار عبر حركة البشر امر يجدر تشجيعه.**

ليس من المستغرب أن تتشابه مراكز الفكر، إذا ما انطلقنا من مبدأ أنها تملك عدداً من الخصائص المشتركة. على ذلك يمكننا تشجيعها كي تتنوع وتتعدد انطلاقاً من مبدأ أن ذلك سيحفز أولياً الابداع. **فهل الانتاج الفكري لمراكز الفكر هو مجدد اليوم؟** مع التحفظ على أن يصير ذلك ممكناً فما انكب احد على انجاز جردة منتظمة للأفكار التي رفعتها

مراكز الفكر في أميركا وأوروبا وغيرها من البلدان ولا على قياس درجة تجديدها. الا انه يمكننا تمييز الاتجاهات الكبرى. وحسب الاستاذ جيمس ماكغان فالمراكز الأميركية تبقى أولاً أقل تبعية للأحزاب السياسية ولكنها عموما أكثر توجيهاً ايديولوجياً وهو انعكاس للاستقطاب المتزايد للحياة السياسية الأميركية مع مركز ثقل إيديولوجي يميل أكثر نحو اليمين. في أوروبا يقع هذا المركز بالاحرى في يسار الوسط بالنسبة لعدد التنظيمات. **إن تحديد مراكز الفكر على أنها في اساس الأفكار الجديدة جذرياً هو أكثر صعوبة. على العكس، عدد كبير منها متهم بخلق ظروف مريحة «للفكر الأحادي». هذا** هو الاتهام الذي توجهه كيث ديكسون (K Dixon) في جمعية (Les Evangélistes du Marché) (انـجـيـلـيّـو الـسـوق) ضـد المدافعين عن الاطروحات الاقتصادية الليبرالية الذين هم من جمعية مون بيلوران (La Société des Mont Pélerin) هاجموا بعنف التوافق الكينزي[7]. إنه الاتهام الذي حمله بعض اليسار في فرنسا طويلاً ضد مؤسسة سان سيمون. **إن تحديد التأثير الصحيح لمساهمات مراكز الفكر في المناقشات السياسية هو**

(7) Keith Dixon, *Les Évangélistes du marché,* Paris, Raison d'agir, 1998.

أكثر تعقيداً أيضاً. فدون تعليق الكثير من الاوهام أن تأثيرها لا يمكن انكاره وكثير من الحالات المعزولة تبرهن ذلك .

إن افضل ما يمكن عمله، بغياب الدراسة والاحصاء المنهجيين، هو سؤال المعنيين الأول، مثل الممثلين المنتخبين والصحافيين ومسؤولي المجتمع المدني الذين هم هدف عمل مراكز الفكر، عن رأيهم. فالدراسة التي قامت بها نوتر اوروب تظهر انه ضمن الاتحاد الأوروبي يعترفون بالاجماع أن مراكز الفكر تنتج عرضياً أفكاراً جديدة وجيدة الى هذا الحد او ذاك. زد على ذلك **أن التوقعات هي أكثر قوة إن باتجاه مراكز الفكر الحالية أو تطور القطاع. لكن الاستنتاج شبه الجماعي هو أن التفكير ينقصه النفس**. «العرض لا يستجيب للطلب». "هناك بعض المؤسسات النوعية ولكن بالنسبة للقدرة الاقتصادية والسياسية لأوروبا فإن الانتاج لدى مراكز الفكر ليس بالكثافة التي كنا نتمناها» «تعرفون ماذا سيكتبون حتى قبل قراءته» «إنها مفيدة ولكن وسطياً» «فقط حفنة من الناس تفكر فعلياً. الباقي على الارجح هو تراكم [...] عليها أن تكون أكثر أصالة» «ينقصها الابداع». . . هذه بعض الاستنتاجات المجهولة المصدر التي جمعت في القارة الأوروبية. الا ان الوضع ليس بأفضل في

بريطانيا والولايات المتحدة إذا صدقنا بيار دوفراني (P. de Fraigne) رئيس أور-إيفري (Eur-Ifri) في بروكسيل ورئيس مكتب باسكال لامي (P. Lamy) سابقاً عندما كان مكلفاً ملف التجارة في المفوضية الأوروبية، إن مراكز الفكر الأميركية والانكليزية، بالنسبة له، تنتج بحثا ذا نوعية جيدة ولكن غالباً ما تنقصه الأصالة. إنهم جميعاً مساندين متحمسين لاقتصاد السوق وللرأسمالية. ويضيف باستخفاف: «ليس هنالك من فكر راديكالي في الولايات المتحدة سوى من جانب أفراد غير تقليديين يستمع اليهم بقليل من الاستعلاء حتى ولو نالوا جائزة نوبل».

انها، حسب رايه، حالة مفكرين اميركيين لامعين ولكن غير معترف بهم فيما وراء الأطلسي مثل جوزف ستغلتز (Stiglitz) حائز جازئزة نوبل للاقتصاد ومستشار سابق لبيل كلينتون ونائب رئيس البنك الدولي سابقاً أو نعوم شومسكي الذي فضح خداع بعض الخطب عن حقوق الانسان. إن تقليدية الفكر الانكلوساكسوني هذه تجد امتدادها عند مراكز الفكر والمنظمات الدولية. العالم كله يسير بالاتجاه نفسه: «هناك جانب عقدي، يضيف دوفراني، يستطيع أن يشوش على الباحثين لأنهم يعرفون ذلك».

كان تحقيق نوتر أوروب (Notre Europe) يشدد أيضاً على النقص في موضوع التواصل وصوابية مواضيع الدراسة. القليل من مراكز الفكر الأوروبية توصف بأنها «محرضة» أو «مدمرة ايقونات» (Iconolaste) أو معروفة بمناهج العمل المجددة حقاً. هنا يكمن التحدي الحقيقي لمراكز الفكر. واحد من الامثلة: في فيينا وزيرة الخارجية الجديدة والمجتهدة اورسولا بلاسنيك (Ursula Plassnik) تعتبر أن النمسا ينقصها الكثير من مراكز الفكر القادرة على ان تحذو حذو نظيراتها الأميركية. «**في واشنطن نحن نعلم**، يقول ولفغنغ وغنر (W. Wagner)، احد مستشاريها المقربين، "أنه إذا أردنا التأثير على النظرة الأميركية الى العلاقات بين الولايات المتحدة وبلدنا يجب التحدث الى مراكز الفكر الأميركية. هنا (في النمسا) لدينا القليل من مراكز الفكر والقليل جداً من التفاعل فيما بينها ».

بوجه هذا الاستنتاج المزدوج للتوقع المحبط، تكون الخلاصة المنطقية هي تطوير قدرة البحث السياسي الخاص.

الحاجـــات الخاصة للدول الصاعدة والنامية

ماذا عن الدول الصاعدة والنامية؟ أليست مقصية عن التنافس الدولي للأفكار.

«إن وجود [مراكز فكر] هو حيوي لضمان نمو الديموقراطية والاقتصاد الحر في الديموقراطيات الصاعدة» هذا ما خلصت اليه عام 1999 المنظمة غير الحكومية "فريدوم هاوس" (Freedom House) (بيت الحرية)[8]، لكن وجود مراكز الفكر هو أيضاً مشروط بقوة بمستوى الديموقراطية في البلاد. الا ان البلدان الصاعدة والنامية، على عكس ما يمكن أن نفكر، لا ينقصها مراكز فكر. ففي أميركا اللاتينية تحديداً لعبت المراكز الأكاديمية ذات الطابع الدفاعي (Advocacy) دوراً مهماً منذ سقوط الأنظمة المتسلطة. مثلا مؤسسة ابويو (Instituto Apoyo) في البيرو والمؤسسة البرازيلية للاقتصاد في البرازيل والكثيرغيرها. نجد العديد من المنظمات المؤيدة لتحرير الاقتصاد: المركز من أجل المجتمع المدني ومؤسسة الحرية في الهند ومؤسسة السوق الحرة في أفريقيا الجنوبية ومؤسسة (DC) في كولوبيا

(8) Freedom House, *Think Tanks in Central and Eastern Europe*, 2e éd., New York, Freedom House, 1999.

والمركز الصيني للبحث الاقتصادي (جامعة بيجنع) والمؤسسة الوطنية للبحث الاقتصادي (الصين). ولكن أيضاً منظمات اكثر اهمية مؤيدة لتنظيم الاقتصاد مثل مؤسسة العمل الوطني والتطور الاقتصادي وهي مركز دراسات الحركة النقابية في افريقيا الجنوبية.

إن ما تحتاج اليه عملياً الدول الصاعدة، حسب تقدير أحد الباحثين الأرجنتينين، هو منظمات بحث قادرة على المساعدة في تحويل المقترحات الى سياسات عامة قابلة للتطبيق ومطبقة[9]. بالفعل إن الادارات العامة، تحديداً على المستوى المحلي، ليس لديها القدرة دائماً، لا على معرفة ولا على استعمال التوصيات العامة للمنظمات الموجهة نحو البحث والبنى الوطنية والدولية. هذه الوظيفة يعوض عنها غالباً بواسطة المنظمات غير الحكومية وجمعيات الاستشارات التي تعمل بالعقد لمواكبة الادارات المحلية ذات المصادر الناقصة مثل ألتاي الاستشارية (Altai counsulting) في أفغانستان.

(9) Miguel Braun, Antonio Cicioni, Nicolas J. Ducoté, «Should Think Tanks do Policy Implementation in Developing Countries? Lessons from Argentina», Buenos Aires, 24 août 2000.

تعيش مراكز الفكر توترات متعددة ومتفاقمة بسبب حاجتها المزمنة لمصادر التمويل. فبايجاد التوازن تحديداً بين الأكاديمية البحتة والظهور الاعلامي وبين طول وقصر الأمد وبين التراجع والالتزام السياسي يمكنها الحصول على موقعها في سوق الأفكار السياسية. واحد من مفاتيح النجاح هو تنويع التمويل. لا يوجد في كل حال وصفة عجائبية لاحترام التوازن المتارجح الذي يسمح لمراكز الفكر أن تلعب دوراً مفيداً. طريق الخروج الوحيد هو من الأعلى بنوعية وصوابية التحليلات والاقتراحات. مراكز الفكر نفسها ومحيطها عليه احترام هذا الطموح.

خلاصة

التشدد في النوعية، ضمان النجاح الوحيد

هنالك فرص جيدة كي لا توازي مراكز الفكر الأوروبية نظيراتها الأميركية في الحجم والتاثير_ لأسباب بنيوية _ سيلسة ضريبية مشجعة للهبات الخاصة وبنية إتحادية وظاهرة الباب الدوار (Revoling Door) _ كذلك ثقافياً- تحديداً اصرار أقوى على التجديد ويقظة تقليدية بالنسبة لفصل السلطات ونظرة نقدية لدور الدولة. هذا النمط الجديد لتنظيم الحياة السياسية مدعو مع ذلك للنمو في فرنسا وأوروبا. إنه كاشف لعمق التغيرات في الديموقراطية الحديثة: يريد المواطنون أن يشتركوا في عمليات اتخاذ القرار: تصبح الرهانات معقدة أكثر فأكثر والمشاكل والحلول السياسية تتخطى الحدود والعالم الجامعي يتحول.

الحكومات بحاجة أكثر من أي وقت لمعلومات واضحة

وملائمة تساعدها على فهم تعقيدات محيطها ورسم طريق للعمل. إنها بحاجة أيضاً للالهام في مواجـهة عالـم سيكون تعداد سكانه تسعة مليارات تقريباً حيث ستزيد الحرارة أكثر من درجتين مئويتين وحيث الصعود القوي للصين والهند سيعيد توزيع الخرائط الجيوسياسية بالعمق. من بين طفرة المنظمات القادرة على اعطاء هكذا خدمات ـ ادارات، وسائط إعلام، مستشارون الخ ـ تشكل مراكز الفكر مكملاً ديناميأ إذا ما سعينا لفهم وتشجيع ما يعطيها خصوصيتها.

وإذا ما اعتمدت من جانبها تفكيراً حراً طويل الأمد متعدد الاختصاصات وذا نوعية تقلب الأفكار المسبقة واذا ما عرفت ان تغذي النقاش السياسي في اللحظة المؤاتية ولدى الأشخاص المناسبين فيكون لديها الامكانية لنشر الحلول المختلفة والمجددة.

استراتيجيتها تعتمد على معطى بسيط: إن من يحدد مفردات النقاش والمداولات والأجندة الاعلامية والرهانات الانتخابية هو من يستطيع أن يحمل تصوراً جديداً مقنعاً. وكما كتب الفليسوف الاقتصادي جون ستيوارت ملّ (J. Stuart Mill): «إن شخصاً يحمل قناعة قوية، لديه سلطة اقناع توازي تسعة وتسعين شخصاً لا يقومون سوى بالدفاع عن

مصالحهم». ولكن لكي يجسد هذه القناعات يجب ان يتدخل في اللحظة المناسبة، أي ما قبل النقاشات عامة. يجب أن تكون الأفكار المقترحة جديدة كفاية كي تتميز عن الخطاب السائد دون أن تكون منحرفة بشكل جذري. يجب معرفة تغذية النقاش في الزمان من أجل جعل أفكارها مقبولة من الرأي العام وأصحاب القرار السياسيين الكفوئين في وضعها حيز التنفيذ.

ولكن هذه الطموحات المتعددة والسخية مهددة ببعض أشكال الدعم المستجدة. الظاهرة الأكثر بروزاً في هذه السنوات الأخيرة هو استعمال مراكز الدراسات بواسطة جماعات ضغط ايديولوجية واقتصادية لأجل تقوية قدرتها على التاثير. هذه الهيئات المنحازة بعيدة عن عكس حقيقة القطاع ولا تعارض ضرورة امتلاك مراكز تفكير سياسي مستقلة. على العكس.

هناك خطر من أن تجد مراكز الفكر القادرة على التفكير بشكل مستقل نفسها مهمشة من مراكز أخرى أقل تشدداً في ما يتعلق بنوعية الأبحاث أو أكثر تساهلاً. فاذا كان «الأكاديميون» هم في البدء في موقع أفضل لإثراء النقاش العام فإنهم يشكون من سلبية كونهم أقل حساسية لظروف

الزمن وأقل التصاقاً باهتمامات اللحظة، لأنهم أكثر لهفة للإضاءة على المستقبل منه على ارضاء الممولين المحتملين أو وسائط الاعلام الأكثر شرهاً للسبق الصحفي منه للتحليل.

في وجه هذه الرهانات المهم هو أن تفرض مراكز الفكر نفسها بنوعية أبحاثها وابداعها وقدرتها على توصيل رسائلها. كما عليها أيضاً أن تسمح لمحيطها أن يستطيع الفرز بين «الصحيح» و «والمزيف» من مراكز الفكر بالاستناد الى قواعد الشفافية المالية والقيادة والآداب الصارمة. «الشرعية هي الخبرة» يؤكد (P. Levy) من مركز التلحيل والتوقعات. من حيث المدة، نوعية التوقعات وحدها هي التي تسمح بالمثابرة على الطريق. منظمات المحافظين- الجدد التي توهت وطنها بالمعلومات المغلوطة عن أسلحة الدمار الشامل أصبحت سلفاً موضوع شبهة متزايدة. ولكن كيف يمكن التاكد من هذه النوعية؟ كيف يمكن تشجيع إبداعية أكبر وصوابية المقتراحات؟ ما العمل لانتاج أفكار جديدة لا يكون فضلها انها متبناة من الحكومة ولكن أن تقدم مساهمة مفيدة لكافة المجتمع؟

بين التفكير الأكاديمي وأشكال التفكير الجديدة يجب على مراكز الفكر الخروج من أبراجها العاجية الامر الذي

يتطلب نقاشا نقدياً للرهانات وتطوير طرائق بحث تكمل تلك التي يعتمدها الباحثون الجامعيون: لكن الطرائق الجماعية لانتاج ونشر الأفكار التجديدية في المجال السياسي ستكون محدودة، كما يعتبر ديدييه ليفيو (D. Livio) رئيس ملتزم من سينرجنس (Synergence)، جمعية استشارية في التواصل المؤسسي. وبحسب رايه، القليل من مراكز الفكر اعتمدت آليات تشجع تداول الافكار والابداع مثل المداورة المنتظمة للمدراء وتجنيد طواقم من آفاق مختلفة، بما فيها غير أكاديمية. قليلون يستطيعون طرح الأسئلة الصحيحة: «قبل ان تبحث عن الاجوبة يجب معرفة صياغة الأسئلة. إننا نذهب سريعاً الى الحلول» كما يرى.

مهمة البرهان لا تقع مع كل ذلك بالكامل على أكتاف مراكز الفكر. شركاؤها المباشرون، تحديداً الماليون، عليهم أن يبدوا منفتحين تجاهها. فبفهم خصوصيتها يمكن لمانحي الأموال والجامعيين والمسؤولين السياسيين ان يشجعوها بإعطائها مثلا تمويلات على المدى البعيد وبنيوية بدل تلك المرتبطة بمشاريع مباشرة. وبالاصرار على معايير لنوعية ورصد واضحين وباظهار شفافية ذاتية في علاقاتها مع أماكن التفكير السياسي. أخيراً، بتشجيع تبادل الأفراد، ثمة عملية،

تنقل أكثر أهمية للنخب، بين عالم السياسة والجامعة والادارة والمصنع والمجتمع المدني وبالتأكيد مراكز الفكر. هذه المكوكية بين العمل والفكر لا يمكن الا أن تكون مجزية للجميع.

ANNEXS

BIOBLIOGRAPHIE ET SITES INTERNET

Ouvrage

Annuaire Mondial des think tanks, National Institute for Research Advancement (Japon). www.nira.org.jp/ice/

Donald Abelson, *Do Think Tanks Matter? Assessing the impact or public policy institutes.* McGill-Queen's University Press, 2002.

Stephen Boucher (sous la dir. de). *L'Europe et ses think tanks un potentiel non accompli,* Etudes et Recherche Notre Europe n°35, octobre 2004, disponible, y compris annuaire de think tanks européens, sur www.notre-europe.asso.fr.

Richard Cockett, *Thinking the Unthinkable: think Tanks and the Economic counter-Revolution, 1931-1983,* Londres, Fontana Press, 1995.

Alan J. Day, *Think Tanks: An International Directory,* Longman Group UK, 1993.

Keith Dixon, *Les Évangélistes du marché,* Paris, Raisons d'agir, 1998.

Jacques Floch, Rapport n°1594 d'information, *La pre-*

sence et l'influence de la France dans les institutions européennes, Assemblée nationale, 12 mai 2004.

James McGann, R. Kent Weaver (dir). *Think Tanks and Civil Societies: Catalysts for ideas and Action,* Nouveau-Bruswick, Transaction Publishers, 2000.

Andrew Rich, *Think Tanks, Public Policy, and the Politics of Expertise,* Cambridge University Press, nouvelle éd., 2005.

James A Smith, *Idea Brokers: Think Tanks and the Rise of the New Policy Elite,* Free Press, 1993.

Diane Stone, Andrew Denham, Mark Garnett (dir.). *Think Tanks Across Nations: A Camparative Approach,* Manchester University Press, 1998.

Diane Stone, Andrew Denham (dir.). *Think Tank Traditions: Policy Analysis Across Nations: Policy Research and the Politics of Ideas.* Manchester, Manchester University Press, 2005.

Sites Internet

Tous les think tanks ont un site internet. En voici une petite sélection:

États-Unis

American Enterprise Institue for Public Policy Research: www.aei.org

Brookings Institution: www.brook.edu.

Carnegie Endowment for International Peace: www.ceip.org

Cato Institute: www.cato.org
Center for Strategic and International Studies: ww.csis.org
Center on Budget and Policy Priorities: www.cbpp.org
Council on Foreign Relations: www.cfr.org
Economic Policy Institute: www.epinet.org
Heritage Foundation: www.heritage.org
Hudson Institute: www.hudson. org
Insitute for International Economics: www.iie.com
Project for the New American Century:
www.newamericancentury.org
RAND Corporation: www.rand.org
Urban Institute: www.urban.org

France

Confrontations Europe: www.confrontations.org
Fondation pour la recherche stratégique (FRS):
www.frstrategie.org
Institut du dévoloppement durable et des relations internationales (IDDRI) www.-iddri.org
Institut français des relations internationales (FRI):
www.ifri.org
Institut Montaigne: www.institutmontaigne.org
Institut des relations internationales et stratégiques (IRIS):
www.iris-france.org
La République des idées: www.repid.com
Notre Europe: www.notre-europe.asso.fr

Royaume-Uni

Centre for European Reform: www.cer.org.uk

Centre for Economic Policy Research (CEPR): www.cepr.org

International Institute for Strategic Studies (IISS): www.iiss.org

Royal Institute of International Affairs (RIIA): www.riia.org

Europe

Brussels European and Global Economic laboratory (Bruegel): www.bruegel.org

Centre for European Policy Studies (CEPS): www.ceps.be

Eur-Ifri: www.ifri.org/frontDispatcher/ifri/recherche/eur_ifri_1115804290200

European Policy Centre (EPC): www.theepc.be

Index Des Shéma et Tableaux

في 1997 قدمت مؤسسة أميركية تعرف بمشروع للقرن الأميركي الجديد (Project for the New American Century)، إلى الرئيس كلينتون مشروع الهجوم على صدام حسين من أجل تفكيك أسلحته للدمار الشامل. بعد ذلك بست سنوات تبنّت إدارة بوش الفكرة واجتاحت العراق.

منذ سنوات 1980 ومراكز الفكر، مستلهمة النموذجين البريطاني والأميركي، تتزايد وتصعد بقوة. فخزانات الافكار هذه، هي قليلة الظهور، بالرغم من اهتمام وسائل الإعلام المستجد بها، تنتشر بالمئات ضمن الاتحاد الأوروبي؛ ترسخ المفاهيم التي تتأسس عليها المشاريع السياسية للمستقبل وذلك بفضل فرق من الباحثين والاعلاميين العاملين فيها.

من هي هذه المراكز؟ ما هي المعايير التي تقدمها بين السلطة والخبراء والمنشآت الخاصة؟ بعضها يبدو حقاً مستقل والبعض الاخر تابع لمصالح لا تمت إلى الصالح العام إلا بالقليل...

هل تقدم حلولاً سياسية متجددة أم هي مجرد أدوات دعاية ايديولوجية؟؟ من يموّلها؟ هل فرنسا متخلفة عن «سوق الأفكار» الجديد هذا؟ هل أوروبا مسلحة بوجه الولايات المتحدة في السباق على «الديبلوماسية الفكرية»؟

هذا العمل يعطي المفاتيح لمعرفة كيف تصقل الحلول السياسية في المستقبل.

المؤلفون: ستيفن بوشيه، مدير مساعد لأوروبا خاصتنا (Notre Europe) وهي مركز فكر أسسها جاك ديلور ومتخصصة بالمسائل الأوروبية. عمل مستشاراً لدى وزيرة النقل البلجيكية، مستشاراً لأروقة الضغط في بروكسيل ولندن. واستاذ محاضر في معهد العلوم السياسية في باريس. مارتين رو... اقتصادية، تعاونت مع وكالة الصحافة الفرنسية ومع النوفيل ايكونوميست (Nouvel Economist) وإيكو، كرئيسة للقسم الخارجي وكمراسلة ... تنسق اعمال القطاع الفرنسي في منظمة العفو الدولية، في البلقان.

المقدم باسكال لامي هو مدير عام منظمة التجارة العالمية (O.M.C) ... في حكومة موروا (Mauroy) أصبح مفوضاً أوروبياً للتجارة الدولية ... الفكر اوروبا خاصتنا.

ISBN 978-9953-71-371-7

